كلية العلوم السياسية و الإعلام

الدراسات العليا المتخصصة

جامعة دالي إبراهيم (الجزائر3)

الصراع الإقليمي على المياه في الشرق الأوسط

مذكرة الدراسات العليا لما بعد التدرج المتخصصة

تخصص العلاقات العامة

إعداد الطالبة:

عودة بوعبي

تحت إشراف:

د. مصطفى صايج

السنة الجامعية: 2009 / 2010

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول:مدخل عام لمشكل المياه(مفاهيم عامة)

* مبحث الأول: الخريطة المائية في الشرق الأوسط(توزيع المياه)
* مبحث الثاني: مصادر المياه(تقليدية، غير تقليدية)
* مبحث الثالث:أهمية المياه و دورها الحضاري

الفصل الثاني:تحليل أزمة المياه في الشرق الأوسط

* مبحث الأول: واقع أزمة المياه في الشرق الأوسط و أبعادها
* مبحث الثاني: طبيعة الأزمة و أطرافها
  - الصراع في نهر النيل (مصر،السودان،أثيوبيا)
  - الصراع في مابين النهرين (تركيا،سوريا،العراق)
  - الصراع في نهر الأردن (فلسطين،الأردن،لبنان،سوريا، إسرائيل)
  - المطامع الإسرائيلية في المياه اللبنانية
* مبحث الثالث: المياه و الأمن القومي الإسرائيلي

الفصل الثالث:آفاق الوضع السياسي في المنطقة في ظل تفاقم أزمة المياه

* مبحث الأول: تحديات أزمة المياه في المنطقة العربية
* مبحث الثاني: إستراتيجية المواجهة
* مبحث الثالث: السيناريو المحتمل(الحرب أو التعاون)

الخاتمة:

الشكر و العرفان

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، نحمدك و نبوء لك بنعمتك علينا، نشكر الله و نحمده على نعمه علينا، نعمة العقل التي أنار بها دربنا و أفكارنا، نعمة الذاكرة التي حفظ بها سرنا و جهرنا و سمينا بها كل صورة باسمها.

بتقدير كبير و امتنان عظيم أتقدم للأستاذ الدكتور المحترم مصطفى صايج بعميق شكري و خالص عرفاني على كل التوجيهات و الملاحظات و المجهودات التي بذلها من أجل إنهاء هذا العمل، و صبره علي طوال مدة إشرافه على مذكرتي، وعلى حلمه و تفهمه و كذا احترامه لي قناعتي في مجال الطرح العلمي.

كما أتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى الأم التي لم تنجبني التي كان لها الفضل بتوجيهي في مساري الدراسي و أخيرا رقي مستواي الدراسي إنها السيدة الفاضلة ياسمينة شريفي.

شكرا مغمورا بالحمد أولا و آخرا لله جل و علا لدعمه و على هديه و توفيقه، فلك يا رب حمدي و شكري ما أحييتني.

الإهداء

لا أعلم ماذا أكتب عن ذلك الطود الشامخ...عن ذلك النهر الفياض المغدق...تلك التي أتعبت نهارها لأسعد...و أسهرت ..تلك التي تفخر الطيبة ليلها لأرتاح.أن توصف بها...

ما أجملها كلمة تنطق بها شفاهي فتغرد عصافير الحب في قلبي و ترحل أحزان الدنيا من مخيلتي و تسكن طيور السعادة في روحي انها أمي جميلة الحسناء.

قد خانني قلمي لأكتب عنها فلم أجد سوى قول الشاعر:

أعلم يا أمي بعقوقي ...و بأني تكثر أوزاري ،فالعفو أي أمي و الرفق بأشعاري أنا لا أملك إلا أن أطلب من ربي الغفار أن يحفظ أمي لعيوني فأراها دهرا بجواري، لو حرمت عيني رؤياك من ذا سيمتع أنظاري،لو غبت عني يا أمي ...ستصير الدار بلا داري فارتاحي الآن بقربنا...و أنا سأواصل إبحاري.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من ساندتني بدعائها و أمانيها الطيبة أمي ينبوع الحنان حفظها الله و أطال في عمرها.

إليك أيها الأب الكريم جيلالي الذي لم يبخل علي بعطفه و حنانه

إلى الإخوة نبيلة و ياسمينة و نعيمة و فوضيل و عبد الكريم و شمس الدين و إلى أبناء إخوتي و خالي نصر الدين و زوجته الكريمة.

إلى من شارك في دموعي...إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.



بسم الله الرحمان الرحيم

"و نزلنا من السماء ماءا مباركا فأنبتنا به جنات و حب الحصيد(9)والنخل باسقات لها طلع نضيد(10)رزقا للعباد و أحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج(11)"(1)

و قال تعالى:

"هو الذي أنزل من السماء ماءا لكم منه شراب و منه شجر فيه تسيمون (10)ينبت لكم به الزرع و الزيتون والنخيل و الأعناب و من كل الثمرات إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون(11)"(2)

---

(1):سورة ق، الآيات 9-11.
(2):سورة النحل،الآية 10،11.

مقدمة

"إن الصراع على القوت أو الثروة هو أساس الصراع على وجه الأرض،و يمكن القول أن الصراع القوت كان و زال أساس الصراع منذ العشب و الماء و حتى الذهب و البترول،فالنزاعات و الصراعات التي تدور رحاها في عالم اليوم هي من أجل الهيمنة على الثروات الطبيعية و النفوذ السياسي قبل كل شيء،و عدم نشوب حروب حتى الآن هذا لايعني أنه تم التوصل إلى حلول تجنب خطرها حتى و إن كانت الأهداف المعلنة للحرب ليس سببها الموارد الطبيعية فان باطنها أكيد.إذ يتوقع الخبراء أن مصدر الصراع في هذا القرن يكون على الموارد المائية و عليه ستزداد أهمية المناطق الغنية بالمياه،تفصح هذه النزاعات عن نفسها في صور عديدة من الخلافات حول الموارد المائية"(1).

"فالماء هو أحد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الأرض،و أهم ما يميزه كمركب كيميائي هو ثباته،فالكميات الموجودة منه على ظهر الأرض هي نفسها منذ مئات السنين،و يقدر الحجم الكلي للماء حوالي 1360 مليار متر مكعب، 97% من هذا الحجم موجود في البحار و المحيطات،و 2 % مجمد في الطبقات الجليدية،و المياه الصالحة تمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة و ذلك عن طريق الدورة الهيدرولوجية للماء" (2)."إذ تعتبر قضية المياه و الأمن المائي على وجه التحديد من القضايا المزمنة و المتجددة في النظر السياسي العربي،من اللافت أن مرور أكثر من ثلاثة عقود على دخول قضية المياه الأجندة السياسية لمؤسسات المنتظم الدولي،مازال الماء الذي جعله الخالق مصدر الحياة في قلب الحوارات و المفاوضات الدولية،و نميل إلى الجزم بأنه سيتصدر قائمة الاهتمامات ذات الأولوية القصوى في القرن الحادي و العشرين لاعتبارات موضوعية خاصة بتراجع منسوب المياه في اليابسة و لزيادة الطلب على الموجود منها و بفعل التغيرات المناخية النوعية التي شهدها كوكب الأرض نتيجة فعل الإنسان و سوء تدبيره"(3)."فالتصنيف العالمي يقول أن أي بلد يقل فيه متوسط الفرد من المياه عن 1000 متر مكعب يعتبر بلد يعاني من الندرة بالمياه، و بالتالي فان هذا البلد يصبح في عداد الدول ذات الندرة المائية.

---

(1):هدى حرب(ندرة المياه بين الصراع و التعاون)، الأهرام المصرية، العدد44417، 16 يوليو 2008.

(2):سامر مخيمر و خالد حجازي(أزمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق و البدائل الممكنة) ،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،ماي 1996 ،ص07.

(3):أمحمد مالكي(الماء في ميزان الأمن الإقليمي العربي)، أوان الكويتية، العدد487 ،2009/03/23.

إذ تحتل الموارد المائية مكانة كبيرة في أية منطقة من مناطق العالم،و تزداد أهميتها في منطقة الشرق الأوسط بسبب الطبيعة الصحراوية السائدة و التزايد السكاني المستمر فيها،لذلك فان ندرة المياه تعد أحد التحديات التي تهدد أمن و استقرار منطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة،حيث تقف المنطقة نتيجة للنقص في مواردها المائية على حافة الهاوية لأزمة جديدة من أزمات المصادر الطبيعية و هي المياه التي أصبح معترفا بها في الوقت الراهن بأنها سلاح سياسي أساسي في المنطقة".(1)

"لقد أصبحت المياه ورقة للضغط السياسي تستخدمها الدول و خاصة النهرية منها ضد بعضها البعض من حين لآخر،فعندما يقع نهر بكامله داخل إقليم دولة واحدة فان مشكلات استخدامه سوف تخص هذه الدولة وحدها،أما إذا كان نهرا دوليا تشترك فيه أكثر من دولة واحدة فان مشكلة ندرة مياهه بالنسبة للطموحات المتزايدة في استخدامه من جانب الدول المشتركة فيه تصير مشكلة دولية،لهذا جاءت جماعة القانون الدولي في دورتها المنعقدة في هلسنكي 1966 لتنظيم استخدامات مياه الأنهار و التي أعدت خلالها قواعد هلسنكي المعروفة عن استخدام الأنهار في غير شؤون الملاحة".(2)

الإشكالية:

نظرا لما يكتسبه موضوع شح المياه في العلاقات الدولية على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط و لأنه أصبح يمثل أكبر التحديات التي يواجهها العالم كان لزاما على دارسي العلاقات الدولية تناوله بنوع من التحليل.فإذا كان البترول قد شكل مصدر صراع و نزاع خلال العقود الماضية لأنه مصدر الطاقة و كان وراء حروب عديدة فكيف سيكون حال الكرة الأرضية و البشر من فوقها و هم يتصارعون على مصدر الحياة؟و لاستجلاء الغموض على بعض جوانب هذا الموضوع ارتأينا إلى إشكالية الموضوع كالآتي:

ما علاقة المياه بالصراع الإقليمي في الشرق الأوسط؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما أهمية المياه في حياة الشعوب؟
- هل شبح حرب المياه بدأ يطل على الشرق الأوسط؟

---

(1):محمد مصدق يوسفي و جودي رشيد زيتوني(أزمة المياه في الصراع العربي- الإسرائيلي)، مذكرة شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة1996، ص10.

(2):محمد صادق إسماعيل(الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه)، السياسة الدولية، العدد167، يناير2007، المجلد 42، ص245.

- و هل ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى الصراع في ذروته القصوى أي الحرب؟
- هل يمكن للمياه أن تعمل كقوة فاعلة من أجل السلام و التعاون في الشرق الأوسط أم كقوة للصدام و الصراع؟
و انطلاقا من الفرضيات التالية نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات:
* الماء هو مصدر للحياة و سبب لكثير من النزاعات،و هو موزع الكوكب بصورة غير متساوية كما يتزايد الطلب عليه أكثر فأكثر سواء بمفهوم الاستهلاك الآدمي أو من جهة الاحتياجات الزراعية و الصناعية لاسيما في المناطق التي يكون فيها قليل الوفرة كما هو الحال في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط.
* تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية في المنطقة و ازدياد الحاجة إلى الماء و هذا نتيجة الهدر المائي و التوزيع السيئ لهذه الثروة،فندرة الموارد المائية في مناطق تتسم بالصراع مثل الشرق الأوسط تمثل خطرا قائما لنشوب صراعات سياسية حول هذا المورد مما يهدد أمن و استقرار المنطقة.
* في عالمنا اليوم الذي أخذت فيه تشتد حلقات الصراع و التنافس و حلقات التعاون أيضا حول الموارد الطبيعية،تأتي المياه كأحد أهم هذه الموارد لتحتل موقعا حساسا و حيويا في سياسات الدول و خططها لاستغلال مواردها،ليس فقط فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية،بل بالأمن القومي أيضا.
- من خلال هذه الدراسة ارتأينا إلى انتهاج التحليل الجدلي لبعض العناصر في الموضوع مثل الصراع هو أحد أسباب التغير إضافة إلى الترابط بين الظواهر بمعنى عدم إمكانية دراسة الظاهرة السياسية بمعزل عن بقية الظواهر الأخرى.

تقسيم الدراسة:

تضمنت خطة هذه الدراسة مقدمة عامة و فصل تمهيدي و ثلاث فصول و خاتمة.في الفصل التمهيدي تطرقنا إلى نقص المياه بشكل عام بين الندرة و زيادة الطلب مما يهدد الأمن القومي لدول منطقة الشرق الأوسط.
الفصل الأول:مدخل عام لمشكل المياه تطرقنا فيه لتوزيع المياه و مصادرها و أهميتها.
الفصل الثاني:نتناول تحليل أزمة المياه في الشرق الأوسط نتطرق فيها إلى واقع أزمة المياه في المنطقة و أبعادها و طبيعة الأزمة و أطرافها(نهر النيل،ما بين النهرين،نهر الأردن،المياه اللبنانية)و المياه و الأمن القومي الإسرائيلي.
الفصل الثالث:تطرقنا فيه لآفاق الوضع السياسي في المنطقة في ظل تفاقم أزمة المياه، تناولنا فيه أزمة المياه في المنطقة و إستراتيجية المواجهة و أخيرا السيناريو المحتمل(الحرب أو التعاون).

- "تحتل المياه بمرور الوقت مكانا مركزيا في أولويات دول الشرق الأوسط و المنظمات الدولية،و بشكل جعل مصطلح الذهب الأزرق ينتشر لوصف المياه في أروقة مراكز الأبحاث و أوساط النخبة الإستراتيجية حول العالم،بصورة تقترب من نوع مصطلح الذهب الأسود الذي أطلق منذ بداية الثمانينات على النفط،و بالرغم أن المياه هي مصادر طبيعية متجددة في حين يعد النفط مصدرا طبيعيا قابلا للنضوب يعكس المصطلح الجديد الدور المتنامي الذي ستلعبه المياه في الاستراتجيات العالمية بشكل عام و في تقرير مصائر الشرق الأوسط بشكل خاص".(1)

"فندرة الموارد المائية في مناطق تتسم بالصراع مثل الشرق الأوسط تمثل خطرا قائما لنشوب صراعات سياسية حول هذه الموارد مما يهدد أمن و استقرار تلك المنطقة و لا ريب أن تلك الندرة المتزايدة في المياه من المتوقع أن تأخذ أبعادا أكثر جسامة في حجمها و خطورة في تداعياتها و ذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية:

1/ أن معظم دول المنطقة تعاني تقليديا معدلات عجز مائي مرتفعة نتيجة وقوعها في نطاق مناخي يتميز بسيادة الجفاف و من شأن هذا المناخ الجاف أن يقلل من جانب العرض الخاص بالمياه.

2/ إن المنطقة تشهد اتجاهات سياسية و اقتصادية و ديمغرافية تدفع في اتجاه الندرة حيث يبلغ عدد النمو السكاني في الشرق الأوسط 1.9 % سنويا مقابل معدل عالمي يبلغ 1.4 % سنويا وفقا لتقديرات البنك الدولي من شأن ذلك أن يزيد من ضغط عوامل الطلب على المياه.

3/ ضعف الهيكل القانوني و المؤسسي لإدارة المياه المشتركة بين دول المنطقة و هي المياه التي تشكل النسبة الغالبة من المياه المتوافرة لديها،و من شأن هذا الضعف المؤسسي و القانوني أن يقلل من قدرة هذه الدول المتشاطئة على التعاون لتنمية موارد أنهارها المشتركة و من قدرة كل دولة منفردة على تنمية موارد النهر داخل إقليمها لأن ذلك سيهدد بتفجر صراع مع الدول المتشاطئة الأخرى".(2)

---

(1):مصطفى اللباد(أزمة المياه في الشرق الأوسط:توازنات نشربها) ،الجريدة المصرية ،العدد697 ،أوت2009.
(2):هدى حرب(مرجع سابق)

الفصل الأول

مدخل عام لمشكل المياه

"تعرف الأزمة المائية بأنها خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة و المتاحة و الطلب المتزايد عليها و الذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار و يؤدي إلى إعاقة التنمية و هذا العجز هو الحالة التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها كمية الموارد المائية المتجددة و المتاحة،و يطلق على هذا العجز تسمية الفجوة المائية،و عندما يصل العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية و اجتماعية تهدد بنية الدولة فانه قد يكون قد وصل إلى ما يسمى بالأزمة المائية."(1)

"فمن المتوقع أن يظل موضوع المياه في الشرق الأوسط محور الاهتمام و التركيز في العلاقات الدولية بين دول المنطقة،فتتناسب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتكاك،بدأ بالتعاون و انتهى بالصراع المسلح و مرورا بالتوتر و التهديد باستخدام العنف.و قد ذكر تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية في واشنطن عن الندوة التي نظمها عام 1987 حول السياسة الأمريكية اتجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط أنه بحلول 2000 و بعدها سيكون الماء و ليس النفط هو القضية الرئيسة في الشرق الأوسط. (2)"حيث توجد عدة عوامل مرجحة لتزايد عدد وحدة النزاعات على المياه في العقود المقبلة و لعلى من أهم هذه العوامل هو ارتفاع حجم الطلب العالمي،فالماء مادة ضرورية و غير قابلة للتعويض بشكل مطلق لصحة و بقاء الإنسان،و وفقا للبنك الدولي فان المقدار الأدنى للماء الذي يحتاج إليه الإنسان لكي يبقى حيا و معافى يبلغ 100 إلى 200 لتر باليوم و هو ما يعادل 36-72 متر مكعب في السنة،و لكن هذا لا يمثل سوى جزء من الحاجة الإجمالية فالزراعة و الصناعة و لإنتاج الطاقة كلها تتطلب كميات إضافية من الماء،هذه الاستعمالات معا ترفع الحد الأدنى للاحتياج البشري من الماء إلى 1000 متر مكعب لكل فرد سنويا."(3)

---

(1):ياسر علي هاشم (الأبعاد السياسية و الاقتصادية لأزمة في المنطقة العربية)السياسة الدولية، العدد:104، مصر، 1991، ص151.

(2):داليا إسماعيل محمد (المياه و العلاقات الدولية:دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة و نمط العلاقات العربية التركية)مكتبة مدبولي،القاهرة،الطبعة الأولى،2006،ص 78.

(3):مايكل كلير (الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية)ترجمة:عدنان حسن،دار الكتاب العربي ، بيروت، سنة2000، ص160.

المبحث الأول:
الخريطة المائية في الشرق الأوسط (توزيع المياه)

"الماء ضروري للحياة،فحيث يوجد الماء توجد الحياة،و يؤكد تاريخ الإنسان على سطح الأرض أن موارد المياه كانت العامل الرئيسي المحدد لمكانة إقامة الإنسان و استقراره و أعظم حضارات العالم قامت على ضفاف الأنهار.و يتباين التوزيع الجغرافي لهذه الموارد من مكان لآخر،فتنال بقاع من الأرض نصيبا وافرا من المياه عن غيرها،و كان و لا يزال التوزيع الجغرافي للسكان و كثافتهم يتحدد تبعا لوفرة المياه.فمع التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي مر بها العالم في تاريخنا المعاصر إضافة إلى التغيرات المناخية اختل التوازن في توزيع موارد المياه و توزيع السكان في العالم.فمن الناحية السياسية شكلت الحدود السياسية عائقا مستمرا أمام الجماعات البشرية التي كانت من قبل تنتقل بحرية من مكان لآخر و اللاجئون الذين يعبرون حدودهم إلى دول مجاورة تحت ضغط الجفاف و المجاعات،و اختلفت حظوظ الدول من الموارد المائية تبعا لموقعها في الأقاليم الرطبة أو الجافة و وفقا لاتساعها و ما تحتويه من أنهار و بحيرات عذبة و لأن الحدود السياسية لم تنطبق على الحدود الطبيعية لأحواض الأنهار فقد توزعت أراضي الحوض الواحد على أكثر من دولة في أنحاء مختلفة من العالم.و من الناحية الاجتماعية تأتي الزيادة السكانية المرتفعة في مقدمة العوامل المؤثرة في ظهور أزمات لنقص المياه أو تزايدها بكثير من دول العالم خاصة في الدول النامية فكلما زاد عدد السكان انخفض نصيب الفرد من حصته من المياه."(1)

"و تبقى المعطيات الخاصة بكمية توزيع الماء على الكوكب ثابتة وفقا للدراسات التي أجريت هذه السنوات الأخيرة،إلا أنه قد حدث تدهور في نوعيته أدى بدوره إلى انخفاض في عرض الثروة المائية،و من جهة أخرى إذا تم تحليل إمكان حصول سكان العالم على هذا المورد فيمكن ملاحظة أن آسيا بها 60% من السكان و تمتلك فقط 36% من الموارد المائية،أما أوروبا فيها 13 % من السكان و 8 % من الثروات المائية،13 % من البشر الذين يعيشون في إفريقيا لا يملكون إلا 11 % من الماء،و بالمقابل يقيم في أمريكا الشمالية و الوسطى 8 % من السكان،و الذين يملكون 15 % من الموارد المائية و أخيرا تمتلك أمريكا الجنوبية التي يوجد بها إلا 6 % من سكان العالم ب 26 % من الموارد المائية."(2)

---

(1):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق)، ص14.

(2):تأليف مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية)ترجمة:سعد الطويل، مركز البحوث العربية و الإفريقية،المنتدى العالمي للبدائل،مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى،سنة 2005،ص65.

"إذ يقع الوطن العربي في المنطقة الجافة و شبه الجافة،و تخترقه من الغرب إلى الشرق صحاري واسعة جدا يكاد ينعدم المطر فيها،أما المناطق الساحلية و الجبلية القريبة منها فإنها تتعرض لتيارات هوائية بحرية و منخفضات جوية تسبب هطول الأمطار عادة في فصل الشتاء،أما البلدان الواقعة على بحر العرب و في بعض مناطق الجزيرة العربية و جنوب السودان فإنها تتعرض لتأثير الرياح الموسمية الصيفية الحاملة للأمطار.و تتراوح المعدلات السنوية لهطول الأمطار في الوطن العربي بين 250-400 ملم و تتجاوز الألف ملم في بعض مناطق جبال لبنان و الساحل السوري و مرتفعات اليمن و جنوب السودان."(1)

"و بين آسيا و إفريقيا يتصدر الشرق الأوسط المناطق الأكثر معاناة في القارتين و العالم من نقص المياه و احتمالاته،و بالتالي الأكثر تعرض للحروب و الصراعات الدموية بسببها،و قد ثبت في الدراسات و الإحصاءات المائية و التنموية في العام 1995 أن هناك 44 دولة في العالم يقل نصيب الفرد فيها عن المعدل الطبيعي لاستهلاكه ب 1700 متر مكعب سنويا و أن أكثر من نصف هذه الدول يقع في الشرق الأوسط و إفريقيا ." (2)"حيث تفتقر منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي لوفرة عصب الحياة (المياه) و رغم وجود موارد مائية صغيرة في المنطقة غير أن استقرار كميات المياه المتاحة أو تناقصها في مقابل الاستهلاك المتزايد الناتج عن النمو الديمغرافي و تعدد استعمالات المياه (صناعيا،رفاهي ا،منزليا...)أدى إلى معايشة حالة متأزمة للوضع المائي،تخضع جغرافية الشرق الأوسط إلى تأثيرات مناخية متذبذبة و تتوزع في مجملها على الأقاليم الجافة و شبه الجافة،و بفعل الفترات و الأحداث التي ميزت المنطقة (كقيام الكيان الصهيوني و ممارساته في المنطقة و كذلك التطور التكنولوجي و الصناعي...)تدهورت الحالة المائية في المنطقة.

و حسب تقرير المركز العربي لدراسة المناطق الجافة و الأراضي القاحلة المنشور في أوت 1993 أن الكمية المتاحة من الموارد المائية المتجددة بلغت 338 مليار متر مكعب بينما يبلغ إجمالي الموارد السطحية الممكنة المتاحة ب 296 مليار متر مكعب،بينما تبلغ الموارد الجوفية الآمنة 42 مليار متر مكعب".(3)

---

(1):منذر خدام (الأمن المائي العربي...الواقع و التحديات)مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،سنة 2001، ص 53.

(2):رشيد مبيض (الموسوعة الثقافية السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية)دار المعارف، سوريا، الطبعة الأولى، سنة 2000،ص581.

(3):عبد المنعم المشاط،محمد عبد الهادي راضي و آخرون (الأمن القومي العربي:أبعاده و متطلباته)معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، سنة 1993.

* كما ذكرنا يفتقر الشرق الأوسط إلى الأنهار الداخلية الكبيرة و أهم أنهاره موضوع الدراسة نوجزها كالآتي مع العلم أن معظمها أنهار دولية تستمد القسم الأكبر من مياهها من خارج المنطقة العربية:

1/**نهر النيل:**"ينبع نهر النيل من أواسط إفريقيا و يصب في البحر المتوسط عابر تسع دول افريقية هي بورندي،رواندا،تنزانيا،كينيا و أوغندا و الكونغو الديمقراطية و أثيوبيا و السودان و مصر،و يبلغ طول النهر 6825 كلم و مساحة حوضه 2.9 كلم مربع"(1)."ولم يستطع أحد يتتبع النيل إلى منابعه إلا في القرن 19م،و في عام 1937 تم تحديد أقصى منابع النيل في الجنوب في قرية روتانا بدولة بورندي"(2).

"و يستقبل النيل مياهه من مصدرين رئيسيين يقوما بتغذيته و هما النيل الأبيض في شرق القارة و النيل الأزرق في أثيوبيا،و تضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية و البحيرات التي تقع في هضبة البحيرات و التي تضم مجموعتين:الأولى بحيرة فيكتوريا و تضم حوضي بحيرتي جورج و ادوارد،و حوض نهر السمليكي،و من مياه ألبرت و مياه السيول على جانبيه تتكون جملة تصرف النهر الذي ينحدر إلى نيمولي حيث يعرف النهر بعد ذلك بنهر الجبل هذا الأخير الذي تتجمع فيه روافد النيل الأبيض.و بينما نجد أن المطر غزير في المنابع فانه يتناقص تدريجيا كلما اتجهنا نحو الشمال،و على هذا فالزراعة المطرية مطلقة و تامة في أوغندا،أثيوبيا و جنوب السودان و هو ما يوفر أيضا إمكانية توليد الكهرباء في هذه المناطق،و على العكس في باقي السودان و مصر،فان الاعتماد الكلي على مياه النيل سواء فيما يخص الزراعة أو الري.و من بين أهم المشاكل المناخية التي ميزت حوض النيل منذ القديم هي فترات الجفاف الدورية و التي يقول الخبراء أنها تتكرر كل مائة سنة تقريبا و تستمر لمدة تتراوح بين 7 سنوات في المتوسط كانت إحداها في عهد سيدنا يوسف عليه السلام كما جاء في القرآن الكريم،و كانت آخر دورة جفاف أصابت هذا الحوض هي سنة 1977 و استمرت حتى عام 1988.و في أشد سنوات قحط 1983-1984 سجل تدفق النيل في أسوان42 مليار متر مكعب فقط أي نصف المعدل العادي بالكاد."(3) (أنظر الخريطة رقم 01)

---

(1):رمزي سلامة (مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع و التسوية)منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة 2005، ص45.

(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (أزمة المياه في المنطقة العربية:الحقائق و البدائل الممكنة)عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،ماي 1996،ص12.

(3):كريمة خير الدين و موهوب لامية (الأمن المائي العربي في منطقة الشرق الأوسط بين الندرة و الصراع)مذكرة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 2001

2/نهري دجلة و الفرات: "يعتبر نهرا دجلة و الفرات هما المورد الرئيسي للمياه بعد نهر النيل في منطقة الشرق الأوسط و يغطي حوضهما مساحة 705500 كلم مربع،و يعتبر نهر الفرات أكبر نهر في بلاد ما بين النهرين،إذ يبلغ الطول الكلي لنهر الفرات من نقطة منابع أطول روافده (مرادصو) و حتى التقائه بنهر الدجلة في القرنة 2940 كلم و تبلغ مساحة حوضه 388 ألف كلم مربع.و الفرات ينبع من جبال تركيا عند ارتفاع يزيد عن 300 م فوق مستوى البحر في المنطقة الواقعة بين البحر الأسود و بحيرة (فان)و هو يتكون من رافدين (مرادصو) و (فرات صو) الذين يلتقيان بالقرب من (كيبان) حيث يعرف النهر بعد ذلك باسم الفرات.ثم يجري النهر في الأراضي التركية ثم الأراضي السورية،و بعدها يدخل الأراضي العراقية ليلتقي بنهر دجلة مكونين شط العرب الذي يصب في الخليج العربي.و تصب في نهر الفرات داخل الأراضي السورية ثلاث روافد أولها رافد (الساجور)عند الضفة اليمنى للنهر،(معدل إيراده السنوي 180 مليون متر مكعب)ثم يصب رافد (البليخ)على الضفة اليسرى للنهر،و يلتقي بعد ذلك برافده الرئيسي (الخابور)(معدل إيراده السنوي 1.5 مليار متر مكعب)و يدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة (هيبة) و لا يوجد داخل الأراضي العراقية روافد لنهر الفرات."(1)

"أما نهر دجلة ينبع كما ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول جنوب شرق تركيا و من جبال (طروس) الشرقية و جبال (جروس) في إيران،و يعطي مع روافده الثلاث:حوض الجابور و الزاب الكبير (ايراد سنوي 13.18 مليار متر مكعب) و الزاب الصغير (إيراد سنوي 7.17 مليار متر مكعب)مساحته تبلغ 471 كلم مربع و يصل طوله إلى 1658 كلم ، 300 كلم في تركيا و 1358 في العراق ،و تقدر مساحته الفاعلة ب 271.8 كلم مربع موزعة بين تركيا 21% ،سوريا 3% العراق 30%،و إيران 46%."(2)

3/المياه اللبنانية:"لبنان هو واحة العرب مائيا، لأمطاره الغزيرة و وفرة مياهه على مدار العام سواء السطحية منها أو الجوفية،و يستمد لبنان مياهه من مجموعة من الأنهار الداخلية:

(العاصي،الكبير،الحاصباني،الليطاني،الزهراني،الدامور،بيروت،الكلب و ابراهيم و الجوز و أبو علي و أبو موسى و الوزاني...)حيث توفر له 4 مليارات

.

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)،ص28

(2):حمد بورحمة (إدارة أزمة المياه في الشرق الأوسط)،مذكرة ماجستير،معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر، سنة 1995، ص10.

متر مكعب بالسنة و هي تكفي احتياجاته من شرب و زراعة و صناعة دون فجوة مائية (متوسط نصيب الفرد من المياه في عام 2000 يبلغ 1394 متر مكعب في السنة).

و يعد نهر الليطاني من أهم مصادر المياه السطحية في لبنان،يبلغ طوله 160 كلم و تبلغ مساحة حوضه 2168 كلم مربع." (1)"أي حوالي 20 % من مساحة لبنان. يبلغ متوسط هبوط الأمطار في هذا الحوض 700 ملم في السنة أي حوالي 764 مليون متر مكعب،تتوزع على الشكل التالي: 543 مليون متر مكعب في سد القرعون و 221 مليون متر مكعب في باقي السدود.و ينبع نهر الليطاني من عدة ينابيع تدعى ينابيع العليق الواقعة على مسافة عشرة كيلومترا ت إلى الغرب من مدينة بعلبك على علو ألف متر و يخترق الليطاني سهل البقاع من شماله إلى جنوبه حيث يحافظ على مستوى يتراوح بين 800 و 1000 متر.أهم روافده نجدها في البقاع على كلتا الضفتين للنهر اليمنى و اليسرى و هي:نهر البردوني،نهر شتوا،نهر سعد نايل،نهر يحفوفا،نهر الغزيل،و في أقصى الجنوب من سهل البقاع يلتقي الليطاني مياه عين الزرقا و نبع الغلة." (2)"و يعتمد لبنان على نهر الليطاني في توليد 40% من طاقته الكهربائية،كما يحتجز خزان القرعون على النهر حوالي 220 مليون متر مكعب يستخدم منها 200 مليون في الزراعة و الري و الشرب و غيرها." (3)(أنظر الخريطة رقم 02).

4/نهر الأردن: "أحد الأنهار المشهورة،يمر في بلاد الشام،يبلغ طوله 360 كلم و يتكون من ثلاثة روافد هي:الحاصباني القادم من لبنان و الدان القادم من شمال فلسطين و بانياس القادم من سوريا مخترقا سهل الحولة في الجليل،حيث يصب في بحيرة طبرية يصب فيه روافد نهر اليرموك و نهر الزرقاء و وادي كفرنجة،و يفصل النهرين فلسطين و الأردن إلى أن يصب في مياه البحر الميت المعروفة بملوحتها العالية."(4)"و تقدر مساحة حوض نهر الأردن 11.500 كلم مربع فقط ، 54% منها في الأردن و 29.5% في سوريا، و 10.5% في إسرائيل(الضفة الغربية)،و 6% في لبنان."(5)

"و تزود منابع الأنهار الواقعة في المرتفعات السورية و اللبنانية نهر الأردن بإيراد سنوي يقدر ب 1290 مليون متر مكعب سنويا من المياه،و يشكل نهر اليرموك الرافد الرئيسي لنهر الأردن خط الحدود الفاصل بين سوريا و الأردن كما يفصل إسرائيل عن الأردن في منطقة اليرموك،أما نهر الأردن فيعين خط الحدود بين الأردن و فلسطين.

---

(1)،(3):رمزي سلامة(مرجع سابق)،ص172.
(2):تقرير المصلحة الوطنية لنهر الليطاني،لبنان.
(4):مجلة المياه، تحقيقات صحفية، 2009/06/22.
(5):داليا إسماعيل محمد(مرجع سابق)، ص24.

و تبدأ منابع الأردن على سفوح جبل حرمون في لبنان و أول هذه الروافد و أكبرها هو نهر دان و تصرفه 245 مليون متر مكعب في العام أي ما يقرب من 50% من تصرف الأردن الأعلى،و بعده يأتي نهر الحاصباني الذي ينبع من جبل الحرمون كذلك و تصرفه يبلغ 138 مليون متر مكعب في العام،و تقطع هذه المياه حوالي 50 كلم قبل الدخول في الأراضي الإسرائيلية.و أخيرا يأتي نهر بانياس و هو أصغر الروافد و ينبع من الجولان السورية ،و يغذي الأردن الأعلى بما قدره 121 مليون متر مكعب في العام و يصل مجموع هذه المساهمات بتصرف الأردن الأعلى إلى 500 مليون متر مكعب في العام."(1)

"و تعترض نهر الأردن في مسيرته نحو الجنوب بحيرتان على جانب كبير من الأهمية:

* **بحيرة طبرية:** و تسمى أحيانا بحيرة الجليل و هي ذات سعة كبيرة من المياه على مساحة 288 كلم مربع،و تحت سطح البحر بمستوى 212 م ،وطول 21 كلم ،و عرضها 21 كلم،و عمقها 48 م ،و تستغل كخزان طبيعي للمياه ،حيث يزودها نهر الأردن الأعلى بحوالي 660 مليون متر مكعب سنويا و يتجمع فيها من مياه الأمطار و الينابيع المالحة ما مقداره 630 مليون متر مكعب سنويا.

* **البحر الميت:** و هو عبارة عن بحيرة واسعة، يبلغ طولها 76 كلم و عرضها 17 كلم و مساحتها 1050 كلم مربع، تقع في أعمق منطقة بالغور، و نسبة الملوحة فيها مرتفعة جدا."(2) (أنظر الخريطة رقم 03)

---

(1):مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية)، مرجع سابق، ص168.

(2):رمزي سلامة (مرجع سابق) ،ص140،142.

المبحث الثاني:مصادر الموارد المائية العربية:

"يجب عند دراسة موقف الماء الالتفات إلى حقيقة أن الموارد المائية في بلد ما تتألف من الهواطل السنوية (من مطر أو برد أو ثلج) و التدفق الداخلي المحتمل (السطحي و الجوفي)و مستودعات الماء في الطبقات الجوفية و واردات البلاد المجاورة من الأنهار و الترع و القنوات ،من جميع هذه العناصر لا تؤثر الهواطل و الدفقات على العلاقات بين البلاد المتجاورة و المتشاطئة."(1)

"تنقسم الموارد المائية بصورة عامة إلى موارد مائية طبيعية (تقليدية) تشمل الأمطار و المياه السطحية و المياه الجوفية، و موارد مائية اصطناعية (غير تقليدية) تشمل الصرف الصحي و الصرف الزراعي و تحلية مياه البحر و الاستمطار الصناعي."(2)"و موارد مائية أخرى و تشمل بقية الأنواع التي لا تدخل ضمن الأنواع السابقة كمياه إكثار السحب و عمليات نقل المياه و الجبال الجليدية ،إضافة إلى الطرق المستخدمة لمنع التبخر و التسرب."(3)

المطلب الأول:الموارد المائية التقليدية:conventional water) resources)

1/مياه الأمطار:"تقع أغلب أراضي الوطن العربي في المنطقة الجافة و شبه الجافة التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300 ملم سنويا ،فإذا كان إمكان نجاح الزراعة بنسبة 66 %مرتبطا بمعدل سقوط الأمطار ،لا يقل عن 400 ملم سنويا على أن يكون موزعا بصورة منتظمة ،و يقل ذلك الإمكان إذا كان المعدل يتراوح بين 250-400 ملم سنويا بينما لا مجال إلا للرعي إذا قل معدل الهطول عن 250 ملم سنويا."(4)

"إذ يشكل الجفاف السمة الغالبة في معظم أنحاء إقليم الشرق الأوسط الذي ينتمي إلى المناخ الصحراوي الحار ،بينما تسود أمطار البحر المتوسط الشتوية أجزاءه الشمالية و في أقصى الشمال على طول ساحل البحر الأسود و بحر قزوين يقع الإقليم تحت نفوذ الأعاصير مما يؤدي إلى سقوط الأمطار على مدار السنة ،و تسقط الأمطار الشتوية سواء كانت غزيرة أو قليلة في فترة تتراوح بين ثلاثة أو ستة أشهر فيما بين سبتمبر و أبريل ،و تسقط الأمطار الصيفية ذات الأهمية على المنحدرات الشمالية لسلاسل جبال بنطس و البرز و سواحل بحر قزوين و البحر

---

(1):مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية)، مرجع سابق، ص66.
(2):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق) ،ص17.
(3):مغاوري شحاتة دياب (أطماع إسرائيل في المنطقة العربية) ،بحث مقدم إلى ندوة أزمة مياه نهر الوزاني ،مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر2002، ص59.
(4):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص13،14.

الأسود.و بينما تتلقى الأطراف الشمالية من الشرق الأوسط أ على قدر من الأمطار حيث تزيد الأمطار في هذا الجزء على 1500 ملم فان مناطق قليلة من الشرق الأوسط تتلقى أكثر من 600 ملم من الأمطار سنويا .

و بالرغم من قلة الأمطار في معظم الإقليم فإنها تتفاوت كميتها من سنة لأخرى إلى درجة تزيد من صعوبة الاستفادة بمياهها و بخاصة في المناطق الصحراوية و قد تسود نوبات الجفاف لعدة سنوات ثم يعقبها أمطار غزيرة و سيول مدمرة تختلف تصريفها من سنة إلى أخرى.

و يعد البخر من أهم العوامل التي تؤدي إلى فقدان المياه و عدم الاستفادة منها في مناطق هي في أشد الحاجة إلى هذه المياه."(1)

2/المياه السطحية(الأنهار و البحيرات):"يبلغ عدد الأنهار الدائمة الجريان في الوطن العربي 44 نهرا أهمها و أطولها و أغزرها نهر النيل (6825 كلم أطول نهر بالعالم) ثم نهر الفرات (2232 كلم) الذي ينبع من تركيا و يصب في الخليج العربي مارا بسوريا و العراق مستمدا روافده من الدول الثلاث ،و دجلة (1718 كلم)الذي ينبع من تركيا و يمر لعشرة كيلومترا ت فقط في سوريا ثم يأخذ مساره بالأراضي العراقية ليلتقي بالفرات مكونان معا شط العرب ،و العاصي الذي ينبع من لبنان و يجري في سوريا ثم يمر بلواء الاسكندرون ليصب في البحر المتوسط ،و نهر الأردن (225 كلم) الذي يشكل مجراه من مصبات أربعة أنهار هي اليرموك من سوريا و يتصل به بعد خروجه من جنوب بحيرة طبرية من الشمال ،أما نهر الليطاني فيقع بالكامل في لبنان." (2)"و أصغر هذه الأنهار هو نهر السين في العراق و طوله 6 كلم ،و من حيث التصريف فان النيل هو أكبر الأنهار العربية تصريفا إذ يبلغ تصريفه 84 مليار متر مكعب سنويا ،يليه نهر دجلة بمعدل تصريف سنوي قدره 48 مليار متر مكعب ،ثم الفرات بمعدل تصريف 29 مليار متر مكعب"(3)

"شح الأمطار و امتداد الصحاري، عنصران يفسران الدور الثانوي الذي تلعبه المياه السطحية النابعة من قلب الوطن العربي، إذا استثنينا غرب الشام و المغرب العربي، فجل الوديان قصيرة و مؤقتة الجريان، و تبقى أهم المصادر السطحية

---

(1):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق)، ص 17،19،20.

(2):رمزي سلامة (مرجع سابق) ،ص32،33.

(3):مغاوري شحاتة دياب (مرجع سابق) ،ص61.

تلك التي تعبر الوطن العربي قادمة من إفريقيا الشرقية (حالة النيل)أو من الجبال التركية أو الإيرانية (الرافدين)."(1)

* **النيل:**"يبلغ الإيراد الطبيعي لنهر النيل عند أسوان من مصادره المختلفة 84 مليار متر مكعب ،و نهر النيل بوصفه من أول أنهار العالم لا يمكن أن يشكل وحدة بشرية أو سياسية واحدة ،و قد رتبت الطبيعة للنيل قدرا كبيرا من تقسيم العمل الجغرافي ،فالمطر للمنابع ثم يقل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالا و يزداد نحو الجنوب و على ذلك فالزراعة المطرية مطلقة و تامة في نطاق المنابع سواء أوغندا أو جنوب السودان أو أثيوبيا ،و هي على النقيض من ذلك زراعة ري مطلقة و تامة في مصر ،بحيث يمكن القول أن المطر للمنابع و الماء للمصب أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا و أثيوبيا و الماء لمصر و إلى حد ما السودان."(2)

* **دجلة و الفرات:** "الصحراء السورية العراقية ذات مناخ قاري تشرف عليها جهة الشمال و الشمال الشرقي جبال تكسوها الثلوج ،بينما جل المجال السوري العراقي يوجد في منطقة حيث الأمطار تقل عن 300 ملم ،و جل هذه الموارد تتبخر بعد سيل قصير ،و لذا فجل الموارد المائية قائمة من خارج الأرض العربية ،و 50% من إيراد دجلة و الفرات من تركيا و 30% من إيران."(3)

"إذ تنطلق دجلة من الطروس الشرقي و تخترق أولا أراضي مغذية تمثل 55% من حوضهما جلها من جبال تركيا و إيران و تلال شمال العراق ،ثم يتلقى النهر روافد هامة قادمة من إيران و ارتفاع الحرارة و التبخر في السهل العراقي سبب في تمليح المياه التدريجي إلى حين الالتقاء بنهر الكارون حيث تصبح الملوحة معتدلة من جديد."(4)

"يبلغ الوارد السنوي للنهر 18.44 مليار متر مكعب و من الزاب الكبير 13.18 مليار متر مكعب ،و من الزاب الصغير 7.17 مليار متر مكعب و من العظيم 0.79 ،و يوجد على نهر دجلة عدة خزانات للسيطرة على مياهه و يمكن أن تصل إلى إيرادات نهر دجلة في حالة استكمال منشآت تنظيمه إلى 37 مليار متر مكعب توجه لأغراض الري و الملاحة.

و المصدر الرئيسي لمياه الفرات يتمثل في الأمطار و الثلوج المتساقطة في الأطراف العليا من حوض النهر ،و تبلغ كمية الأمطار المتساقطة 300 ملم عند معدل الحدود السورية التركية، 100 ملم عند الحدود العراقية السورية،

---

(1):المجلس الأعلى للماء (إعداد الأحواض المائية و حماية السدود من التوحل) الرباط ،1990 ،ص78.
(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص18،19.
(3):المنظمة العربية للتنمية الزراعية (برنامج الأمن الغذائي العربي، الموارد الطبيعية)، الخرطوم، 1981
(4):ج.الكسان (الثورة المائية) ،مجلة الوحدة ،العدد 76 ،1991 ،ص113.

بينما يبلغ معدل الهطول السنوي في المتوسط 1000 ملم، و الدورة السنوية لتصريف نهر الفرات، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

- الفترة من مارس حتى يونيو التصريف العالي.
- الفترة من يونيو حتى أكتوبر التصريف المنخفض.
- الفترة من أكتوبر حتى مارس فترة التصريف المتوسط.

و قد وصل معدل نهر الفرات أعلى معدل له عام 1968 حيث وصل إلى نحو 52 مليار متر مكعب بينما وصل أدنى معدل له عام 1930 حيث وصل إلى نحو 10 مليار متر مكعب.

* **نهر الأردن:** ينبع نهر الأردن من أسفل جبل الشيخ (حرمون) الغربي و الجنوبي من ارتفاع 910 أمتار و هو يفيض في الربيع عندما تذوب الثلوج في جبال حرمون و عموما يمكن تقسيم الوادي إلى ثلاثة أقسام:

- الأردن الأعلى و يمتد من المنبع حتى سهل الحولة.
- الأردن المتوسط التي يشمل بحيرة طبرية و الجزء الجنوبي حيث يسير النهر حتى التقائه باليرموك.
- الأردن الأدنى بين بحيرة طبرية و البحر الميت.

و النهر يبدأ بعد التقاء مياه نهر بانياس (160 مليون متر مكعب) الذي ينبع من سوريا بنهري الدان (255 مليون متر مكعب) و الحاصباني (160 مليون متر مكعب) و يواصل نهر الأردن جنوبا مخترقا بحيرة طبرية و البحر الميت ترفده ينابع طبرية (240 مليون متر مكعب) و يرفده بعد طبرية نهر اليرموك و هو أهم رافد نهر الأردن على الإطلاق (490 مليون متر مكعب).

يوجد إلى جانب الأنظمة النهرية الكبرى في المنطقة عدد من الأنهار الصغرى منها نهر العاصي الذي ينبع من لبنان و يصب في البحر المتوسط و يقدر إيراده السنوي بمليار متر مكعب.كذلك نجد نهر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية المقام عليه سد القرعون الذي أنشأ عام 1965 و يحزن 220 مليون متر مكعب."(1)

3/المياه الجوفية: "تعد المياه الجوفية من أهم مصادر المياه العذبة في العالم و أوسعها انتشارا ،ويقصد بالمياه الجوفية تلك الموجودة تحت سطح الأرض و التي تشغل كل أو بعض الفراغات الموجودة في التكوينات الصخرية ،و هي نتاج لشرب مياه الأمطار أو مياه الأنهار أو ذوبان الجليد إلى باطن الأرض ."(2)

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص25،29،31.

(2):علي إبراهيم (قانون الأنهار و المجاري المائية الدولية في ضوء أحداث و تطورات مشروع لجنة القانون الدولي)، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1997، ص 477 ،486.

"تقتصر مناطق المياه الجوفية على أحواض الأنهار الدائمة و المناطق الجبلية ذات المعدلات العالية للأمطار." (1)"لهذا نجد أن تقديرات محزون المياه الجوفية في المناطق العربية تتفاوت بشكل كبير،حيث تشير بعض التقديرات إلى أنها لا تزيد عن 25 مليار متر مكعب ،فيما تقدرها بعض الجهات بنحو 42 مليار متر مكعب ،و ترى بعض المؤسسات الرسمية العربية أن هذه الكميات قد تصل إلى نحو 50 مليار متر مكعب في حال تم إجراء المزيد من أعمال الاستكشاف بأساليب علمية حديثة."(2)

"و يمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية الجوفية هي:

* طبقات ذات موارد متجددة:و يقصد بها تلك الموارد التي لا ينجم عن استثمارها لفترات طويلة، أي هبوط في منسوب المياه الجوفية فيها.

* طبقات ذات موارد غير متجددة(أحفورية):و هي التي ينجم عن استثمارها بمعدلات كبيرة هبوط في منسوب المياه الجوفية فيها.

و لقد أثبتت الإحصائيات الصادرة عن البنك العالمي لسنة 1993 أن حصة المياه الجوفية في الشرق الأوسط لا تتعدى في المتوسط 26 مليار متر مكعب و هذا يعني أن أكثر من نصف الكمية غير مستغل من إجمالي تساقط الأمطار المقدر ب 1500 مليار متر مكعب سنويا ،حيث يبلغ إجمالي مخزون المياه الجوفية ب 10 مليار متر مكعب سنويا."(3)

"و حيث أنه يسود الجفاف أنحاء واسعة في الشرق الأوسط و يقل المطر عن الحاجة فان المياه الجوفية تعتبر موردا رئيسا في البلدان التي لا يوجد بها أنهار مثل دول شبه الجزيرة العربية.و المياه الجوفية تشبه المياه السطحية في كونها تتغير في كميتها تبعا للتغير في كمية الأمطار التي يغذيها و غالبا لا تستفيد المياه الجوفية إلا بنسبة قليلة من مياه الأمطار التي يضيع جانب كبير منها بالبحر أو الجريان السريع.

و تتوفر المياه الجوفية في المنطقة الممتدة ما بين نهر الفرات في الغرب و سفوح جبل زاجروس في الشرق و تشمل أحواض التصريف لنهري دجلة و الفرات و روافدها ،و بالرغم من تمتع تلك المنطقة بموارد مائية هامة إلا أن ما يميزها عن غيرها هو الانتشار الواسع لطبقات حصية حاملة للماء.و لهذه الطبقات أثر بالغ

---

(1):رمزي سلامة (مرجع سابق) ،ص29.

(2):عادل محمد العضايلة (الصراع على المياه في الشرق الأوسط:الحرب و السلام) ،دار الشروق ،عمان ،الطبعة الأولى سنة 2005، ص50

(3):عميور.ب و الجوراني.ر(أزمة المياه في الوطن العربي:بين الواقع و الطموح) مجلة الجيش ،العدد447 ،أكتوبر2000 ص19.

من غيرها هو الانتشار الواسع لطبقات حصية حاملة للماء.و لهذه الطبقات أثر بالغ من نوعية المياه الجوفية تتراوح ملوحتها بين 200-1000 جزء من المليون.و هناك خزانات للمياه الجوفية تكونت في أعماق سحيقة منذ العديد من السنون و من أهم التركيب الصخرية المسامية التي تتشبع بالمياه هي الصخور الكلسية التي تسود في المشرق العربي و الصخور الرملية التي تغطي معظم أراضي شبه الجزيرة و حوض النيل.و تستغل كل دولة مياهها الجوفية على حدة دون أن يترتب عنها حدوث مشكلات بين الدول بعضها بعضا." (1)"و المخزون المائي في الأحواض الجوفية كالتالي:

* حوض دالتا النيل:و يقع في مصر و مخزونه 300 مليار متر مكعب و تقدر التغذية السنوية له بحوالي 2600 مليون متر مكعب.

* الحوض الأزرق:و يشتغل مساحة 13 ألف كلم مربع كلها في الأردن و تقدر التغذية السنوية له ب 20 مليون متر مكعب."(2)

المطلب الثاني:الموارد المائية الغير تقليدية (Unconventional water resources)

"فتحت التكنولوجيا الحديثة آفاقا واسعة أمام الدول التي تفتقر إلى موارد مائية طبيعية أو التي استنزفت مواردها المائية، لتغطي ة احتياجاتها المتزايدة من خلال وسائل عديدة أهمها تحلية مياه البحر و تنقية مياه الصرف الصحي و الزراعي و استمطار الغيوم و تكثيف الضباب.إلا أن ارتفاع تكاليف إنشاء و تشغيل و صيانة هذه الأساليب و صعوبة معالجة الآثار البيئية السلبية الناجمة عن استخدامها لم تمكن معظم الدول في العالم من استخدامها كما لم تتمكن دول المنطقة من تحمل تكاليفها الاقتصادية نظرا لإمكانات هذه الدول المحدودة."(3)

"بسبب ندرة الموارد السطحية و الجوفية في بعض المجالات أو عدم كفايتها للحاجة الملحة اضطرت بعض البلدان العربية إلى نهج طرق استثمار جديدة للمياه قد تمثل في المستقبل العلاج الأساسي للخصاص الملاحظ في الوطن العربي و تتلخص هذه الموارد الجديدة في إعادة استخدام المياه الملوثة أو على أثر تصريفها من قبل التربة بعد سقي أول و في تحلية مياه البحر."(4)

---

(1):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق) ،ص24،25.
(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص16.
(3):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص54.
(4):ع.ع إبراهيم(استخدام نماذج الأمثلية في إعادة توزيع المياه بين قطاعي الزراعة و الكهرباء) ،معهد التخطيط القومي ، القاهرة، ص99.

***تحلية مياه البحر:** "يرجع استخدام طرق التحلية إلى نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي، فقد وصل إنتاج المياه المحلاة في العالم عام 1958 إلى ما يقارب 8 آلاف متر مكعب يوميا، ثم أخذت في الارتفاع الكبير، فوصلت في عام 1980 إلى 7.6 مليون متر مكعب يوميا، ثم في عام 1992 إلى 15.6 مليون متر مكعب يوميا.و تحلية المياه هي ذلك الفرع من العلوم الذي يبحث في الطرق المختلفة للحصول على الماء العذب بكميات كافية و بأسعار مناسبة و يمكن تقسيم طرق تحلية المياه إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

* طرق التحلية باستخدام الأغشية (التحلية الغشائية) و تتكون من عدة طرق أبرزها طريقة التناضح العكسي.

* طرق التحلية باستخدام التبخير/التقطير و أبرزها طريقة التبخير الوميضي ذو المراحل المتعددة.

* طرق التحلية باستخدام التجميد (التحلية التجميدية) و أبرزها طريقة التجميد تحت ضغط منخفض."(1)

"فعملية تحلية مياه البحر بكونها موردا غير تقليدي للمياه ،تعتبر بديلا سليما من الناحية التقنية ،و لذلك فان المناطق التي تعاني من نقص في المياه تتحول باطراد إلى مشروعات تحلية مياه البحر لاستكمال النقص في موارد المياه الأخرى ، و يوجد في العالم حوالي 8000 من هذه المحطات في حوالي 120 دولة و تنتج المحطة الواحدة أكثر من 100 متر مكعب يوميا ،و يستأثر الشرق الأوسط بحوالي ثلثي طاقة محطات تحلية مياه البحر في العالم حيث يوجد أغلبها في شبه الجزيرة العربية ،و تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في مجال تحلية مياه البحر إذ تنتج حوالي 27% من حجم الإنتاج العالمي المقدر بحوالي 14 مليون متر مكعب.و السبب الرئيسي لمحدودية استخدام أسلوب التحلية حتى الآن هو تكلفتها المرتفعة التي تبلغ أكثر من ثلاثة أو أربعة أمثال الموارد التقليدية من المياه العذبة و سوف تنظر دول الشرق الأوسط و غيرها بجدية إلى موضوع تحلية المياه لأن موارد المياه تتزايد ندرتها و تكلفتها ،ففي الأردن مثلا تقدر تكلفة تطوير مصادر إضافية للمياه السطحية من 6 إلى 7 دولارات/متر مكعب."(2)

***إعادة استخدام مياه الصرف:** "يندرج تحت هذا البديل ثلاث تطبيقات لنوعيات مختلفة من مياه الصرف الزراعي، الصناعي، الصحي، و كل منها يحتاج إلى ضوابط مختلفة في المعالجة و الاستخدام.لأن تصريف تلك الأنواع من المياه

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي(مرجع سابق) ،133-136.

(2):بيتر روجرز و بيتر ليدون(المياه في العالم العربي:آفاق و احتمالات المستقبل) ،ترجمة:شوقي جلال ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة 1997، ص73،74.

دون معالجة إلى المسطحات المائية يسبب مشاكل بيئية خطيرة، فإعادة استخدام المياه يحقق فائدة مزدوجة:من منظور حماية البيئة و إضافة موارد مائية جديدة.

* مياه الصرف الزراعي:تشير المعايير الدولية إلى إمكان استخدام مياه الصرف الزراعي في الري أي إعادة تدويرها ،و مما لا شك فيه أن الري بمياه الصرف الزراعي يختلف في طبيعته عن الري بالمياه العذبة حيث يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة و إلى الإضرار بمكوناتها و تدهور إنتاجيتها.

* مياه الصرف الصناعي:يتوقف إمكان استخدام مياه الصرف الصناعي في الأغراض المختلفة و في مقدمتها الأغراض الصناعية على طبيعة كل صناعة ،فتحتوي مياه الصرف الصناعي على العديد من الملوثات العضوية و غير العضوية و التي تحول دون إعادة استخدامها بشكل آمن في الأغراض المختلفة ،و تتباين نوعية مياه الصرف الصناعي من حيث ما تحتويه من ملوثات و مواد مرتبطة بنوعية الصناعة الناتجة عنها".(1)

* مياه الصرف الصحي:"على الرغم من أن استخدام المياه المعالجة من الصرف الصحي لا تزال غير مقبولة في المجتمعات العربية ،لأسباب تتعلق بمفاهيم اجتماعية و عوامل سيكولوجية ،إلا أن النقص المتزايد في كميات المياه المتاحة و ازدياد الطلب عليها ،سيؤدي بالتأكيد إلى تغيير هذه المفاهيم ،خاصة و أن التكنولوجيا الحديثة مكنت الإنسان من إنتاج مياه على درجة عالية من النوعية و النقاء ،و قد بدأت العديد من دول المنطقة بالتوسع في هذا المجال ،و أنشأت محطات تنقية الصرف الصحي ،و بدأت باستخدام المياه المكررة لأغراض الري و الزراعة ففي الأردن مثلا تنتج محطات التنقية الموجودة حاليا و البالغ عددها 19 محطة حوالي 70 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويا تستخدم للزراعة.

***الاستمطار الصناعي:** على الرغم من أن تجارب عملية استمطار الغيوم بدأت فعليا في منتصف القرن الماضي إلا أنها لم تستخدم في دول المنطقة بشكل واسع لأسباب عديدة منها الحاجة إلى تكنولوجيا متطورة." (2)"قام أخيرا المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة أكساد بالتعاون مع المركز السوري لتقنية الاستمطار التابع لجامعة الدول العربية بوضع دراسة علمية فنية لدراسة إمكانية تنفيذ مشروع استمطار مشترك بين البلدان العربية بهدف تنمية الموارد المائية المطرية في الوطن العربي باستخدام تقنيات الاستمطار العلمية و الفنية و

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص128-131.
(2):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص56،58.

التي تعتمد على التأثير الصناعي للغيوم و مساعدتها بإنزال ما فيها من أمطار.و يهدف المشروع المقترح إلى زيادة الهاطل المطري في الدول العربية المشاركة و زيادة الجريان السطحي."(1)

المطلب الثالث:موارد مائية أخرى (Miscellaneous water Resources)

"و تشمل بقية الأنواع التي لا تدخل ضمن الأنواع السابقة ،كمياه إكثار السحب ،و عمليات نقل المياه و الجبال الجليدية إضافة إلى الطرق المستخدمة لمنع التبخر و التسرب."(2)"و لا تزال حكومات الدول العربية ممثلة في القيادات السياسية و كبار المسئولين تظهر التزاما بزيادة الميزانيات القومية للمياه ،عن طريق إضافة مياه جديدة و كانت أكثر الوسائل شيوعا لتحقيق هذا الهدف خلال القرن العشرين هي التحكم بتدفق المياه السطحية عن طريق إقامة خزانات مياه متعددة الأغراض هذه الوسيلة لا تزال ملائمة للدول الواقعة عند أعالي الأنهار مثل مستجمعات مياه النيل و نهري دجلة و الفرات و من ثم نجد تركيا متقدمة جدا في إقامة مثل هذه المنشآت (مشروع جاب 1990). و بعد استنفاذ الإجراءات الهندسية التقليدية لتخزين و توزيع المياه الجارية على سطح الأرض اضطرت الحكومات إلى التماس مياه جديدة و أفضل السبل المتبعة في ذلك هو سحب مياه المستنقعات (بما يؤدي إلى تجفيفها)."(3)

---

(1):هشام عدرة (دراسة علمية لمشروع الاستمطار الصناعي في البلدان العربية) ،جريدة الشرق الأوسط ،العدد8107 ، فيفري 2001.

(2):مغاوري شحاتة دياب (مرجع سابق) ،ص59.

(3):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق) ،ص133.

المبحث الثالث:أهمية المياه و دورها الحضاري

المطلب الأول:أهمية المياه

"إذا كانت المعادن الإستراتيجية في معظمها و هي ذات قيمة نقدية مرتفعة تطلب بكميات صغيرة و البترول ذو القيمة المتوسطة يطلب بكميات أكبر ،فان الماء و هو السلعة زهيدة الثمن و الذي يعتبر أرخص سلعة بلغة المال و الاقتصاد فان الطلب عليه يكون أكبر بكثير منها جميعا ،و هو بالنسبة للحياة أعظم السلع قيمة و أعظم الموارد الإستراتيجية. و تهتم الجغرافيا السياسية بالمياه لندرتها على الخصوص و لما لها من آثار على الصراعات المحتملة في المناطق الجافة و شبه الجافة في العالم. و لا نستطيع أن نفصل بين الأهمية الجيوبوليتيكية لكل من البترول و الماء في الشرق الأوسط أو تستبعد وجود علاقة للماء بحرب الخليج التي أشعلها البترول."(1)

"من المعروف أن جسم الإنسان يحتوي في تركيبته الفيزيولوجية العضوية على نسبة 60% من الماء...و الواقع أن الماء هو أساس الكائنات الحية ،ورد في الآية (30) من سورة الأنبياء في القرآن الكريم قوله تعالى: {و جعلنا من الماء كل شيء حي}و هي الحقيقة يدركها الإنسان المتحضر ،أما الإنسان المتخلف يلهيه عنها ما يعانيه مجتمعه من أزمات قد تكون أزمة المياه ذاتها هي الأشد.ففي تقرير صدر في نهاية عام 1989 عن معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن ركز هذا الجانب الخطير الذي ينذر باحتمال نشوب حرب من أجل المياه في منطقتنا العربية تهدد استقرارها ،رغم ما فيها من اضطراب في الوقت الراهن ،حيث جاء فيه أن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات العشر حربا للسيطرة على المياه... نظرا لتصارع الأعداد المتزايدة من السكان على امتلاك أكبر حصص من الإمدادات المتضائلة من المياه الأمر الذي يؤدي إلى تحطيم الروابط الهشة أصلا بين دول الإقليم و يؤدي إلى نشوب نزاع لم يسبق له مثيل. و في العصر الحالي أصبحت السيطرة على مياه الأنهار و تطوير استخدامها، و وضع العلم و التكنولوجيا في خدمتها أكثر أهمية بل و أكثر فعلا في الأحداث و التغيير من النظريات السياسية. و تقول الوقائع أن أكثر من نصف سكان العالم ليس لديهم مياه شرب نقية ،و ثلاثة أرباع سكان هذا العالم ليس لديهم وسائل صرف صحي حديثة ،كما أن 25 مليون من البشر يموتون كل عام نتيجة أمراض سببها نقص المياه الصالحة للاستخدام الإنساني، أ و فقدان وسائل الصرف الصحي، فحاجة العالم إلى الماء تزداد باستمرار.

---

(1):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق)، ص59.

و تقول الدراسات أن كل لتر من الماء نحتاجه لسد حاجات الاستهلاك الآدمي سوف نحتاج بجانبه إلى 12 لترا من الماء لأغراض الزراعة .و يحتاج إنتاج لتر من النفط إلى 12 لترا من الماء لمعالجته أثناء تكريره.كما أن إنتاج طن واحد من الحديد يحتاج إلى عشرين ألف لتر من الماء، و إنتاج طن واحد من البلاستيك يحتاج إلى ما بين 1000-3000 طن من المياه، و زراعة طن من الحبوب في منطقة جافة يحتاج إلى 1500 حتى 3000 طن من المياه."(1)

"من هنا تبرز أهمية المياه بالمعطيات التنموية لدرجة أن أصبح الماء مستحيلا تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية دون توفير المياه.

يضاف إلى تعقيد مسألة المياه ظروف موضوعية أخرى تتعلق بتدهور البيئة و تلوثها و رمي النفايات الصناعية و الكيماوية في الأنهار ،و يكفي أن أذكر هنا أن مترا مكعبا من الماء الملوث قد يؤدي إلى تلويث من 60-80 مترا مكعب من الماء النقي.فضلا عن انعدام الأمن الغذائي و انفجار مظاهر الجوع و الحاجة للخبز و تردي الإنتاج و الإنتاجية إلى ما هنالك من ما يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه و بالتالي انعدام الأمن المائي ،و هذا يرتبط بشكل أو بآخر بتوزيع المياه و تقسيمها جغرافيا و المحافظة عليها جيولوجيا."(2)

"ففي حين تستحوذ أمركا الجنوبية على 26% من موارد المياه العالمية ،ولا يزيد تعداد سكانها على 6% من إجمالي سكان العالم ،و تستحوذ أمركا الشمالية و الوسطى على 5% من مياه العالم مقابل 8% من سكانه ،و أستراليا على 1% من مياه العالم مقابل 1% من سكانه فان نصيب آسيا من مياه العالم لا يتجاوز 36% بينما يعيش فيها 60% من سكان العالم ،و إفريقيا 1% من المياه مقابل 13% من السكان أما أوروبا ففيها 8% من مياه العالم و 13% من سكانه."(3)

"بسبب أهمية المياه تصر إسرائيل دائما على إدماج موضوع المياه ضمن ملفات المفاوضات الثنائية و المتعددة الأطراف و إقناع الدول العربية بالتخلي عن الاعتبارات السياسية لمصلحة الحسابات الاقتصادية و الدخول مع إسرائيل في مشاريع مشتركة و بالتالي تجعل من هذه المشاريع أساسا لارتباط إسرائيل العضوي بمنطقة الشرق الأوسط و جعلها محور هذا الارتباط."(4)

---

(1):عدنان بيلونة (الأمن المائي العربي) ،مجلة الفكر السياسي ،العدد26.
(2):ج.الكسان (مرجع سابق) ،ص35.
(3):رشيد مبيض (مرجع سابق) ،ص581.
(4):حرب وجود:الصراع على المياه في الشرق الأوسط مفتوح على المجهول ،جريدة العرب الأسبوعي ،28 مارس 2009 ،ص16.

و الجدول التالي يبين:

(جدول رقم 01)

الصورة الكلية للموارد و الاحتياجات المائية في الوطن العربي و نصيب الفرد.

الدولة	تقديرات السكان بالمليون نسمة	الموارد المائية بالمليار م3	الاحتياجات المائية بالمليار م3	متوسط نصيب الفرد (م3 / السنة)	الفجوة المائية (-) أو(+)
الأردن	6, 5	0,89	1,28	137	(0,39)
السعودية	21,7	5,54	4,78	255	(0,76)
عمان	2,7	0,69	1,39	255	(1,24)
اليمن	18,1	5,2	3,54	288	(1,66)
فلسطين+ إسرائيل	6	2	3	358	(1)
الكويت	2,2	0,79	0,32	405	(0,47)
الإمارات	2,4	1,02	1,21	425	(0,19)
البحرين	0,6	0,27	0,3	450	(0,03)
تونس	9,8	4,54	2,91	463	(1,63)
قطر	0,6	0,29	0,31	483	(0,02)
الجزائر	31,6	17,3	6,1	547	(11,20)
ليبيا	6,4	3,98	5,58	622	(1,60)
السودان	29,8	22,3	21,5	784	(0,8)
المغرب	29	28	6,98	965	(21,21)
جيبوتي	0,3	0,2	-	1064	-
مصر	68,1	72	72	1058	-
لبنان	3,3	4,6	1,45	1394	(3,15)
الصومال	10,8	11,5	-	1956	-
سوريا	16,1	53,7	14,1	2335	39
موريتانيا	2,6	7,3	-	3650	-
العراق	23,1	109	47	4700	(59,4)
الإجمالي	291,7	351,11		1003	

المرجع:رمزي سلامة ،(مرجع سابق) ،ص27.

المطلب الثاني:دور المياه حضاريا

"إن قضية المياه موضوع اهتمام عالمي و نقاش جماهيري واسع حيث يشكل الماء محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في المنطقة و أساس التفاعلات الحضارية و الصراعات و التداخلات الخارجية ،و كان الماء موضوع النزاع و الهجرات للقبائل العربية عبر التاريخ حتى باتت المياه في القرن الحادي و العشرين مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه العرب ،و في هذا الصدد يقول الخبير الأمريكي (توماس ناف): إن المياه في الشرق الأوسط قضية اقتصادية و سياسية و اجتماعية ،و تمتد لأن تصبح مصدرا محتملا للصراع ،و هو ما يجعلها ذات بعد عسكري."(1)

"شكلت المياه في المسيرة الإنسانية عاملا مهما في ظهور الحضارات و تقدمها لما يشكله الماء من حالة استقطاب للأفراد و الجماعات مهدت لإقامة المجتمع و إرساء أسسه ،الحضارات العظيمة التي قامت في العراق و مصر مثلا على مر التاريخ الطويل لهذين البلدين سعى الإنسان فيهما بايرادته القوية إلى توظيف العناصر و الظروف الموضوعية حيث حباهما الخالق بالأساسيات المتمثلة بالأرض و الماء و المناخ فانتقلت من حالتها السلبية إلى حالة ايجابية أي إلى حضارة و معروف أن المياه تغطي أكثر من ثلاثة أرباع الكرة الأرضية ،لكن بالرغم من كل ذلك فان الصالح منها للاستخدام يبقى قليلا مع تزايد الحاجة إليه ،هذا يسوقنا إلى موضوع ارتباط نشوء الحضارات بالموارد المائية.و للدلالة على ارتباط الأنهار بما تمثله من كونها موارد طبيعية مع الحضارات و نشوءها نذكر قول الباحث (فيكتور كوزين): أعطني خريطة لدولة ما و معلومات وافية عن تلك الدولة من ناحية موقعها و مناخها و مائها و مظاهرها الطبيعية الأخرى و مواردها و إمكاناتها الطبيعية بعد ذلك سيكون بإمكاني على ضوء كل ذلك أن أحدد لك وفقا لهذه المعطيات أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه الدولة و أي دور يمكن أن تلعبه هذه الدولة في التاريخ ،و كذلك الدور الذي يلعبه الإنسان ضمن هذه الدولة. و يعتبر نهر الفرات من أهم الأنهار في العالم نظرا لأهميته التاريخية حيث نشأت على ضفافه أول حضارة يرجع تاريخها إلى خمسة آلاف سنة قبل الميلاد هي الحضارة السومرية حيث أشارت الكتابات المسمارية القديمة إلى تلك الجهود الكبيرة الذي بذلها العراقيون القدماء في إقامة السدود و كذلك شق القنوات و الأنهر و ذلك لدرء خطر الفيضانات و زراعة أكبر قدر من المسافات الممكنة من الأرض."(2)

---

(1):سري القدوة (المياه بين الأمن العربي و القومي)، مجلة المجتمع، العدد1667، نوفمبر 2005.
(2):عبد الله موسى (دور المياه في نشوء الحضارات)، النبأ، العدد53، سنة 2001.

"لقد كانت الحروب في الحضارات القديمة مرتبطة بحماية و تدمير شبكات المياه الحيوية ،فالحضارات الأولى كانت تعتمد لأجل بقائها على نظام معقد من السدود و الأقنية ،و كانت مثل هذه المنشآت في أغلب الأحيان هدفا للهجمات أثناء نشوب المعارك مثلما حدث عندما هاجم (سنحريب) ملك أشور مدينة بابل في 689 ق.م ،فقام بتدمير منشآت ري المدينة و حول مياه الفيضان إلى مركز المدينة." (1)"و لقد عرف الفرس و الإغريق و الروم المياه كمصدر للطاقة لإدارة طواحين الغلال كما سجل الأنباط الذين استقروا في صحراء شرقي الأردن أعمالا هندسية مبدعة في تاريخ الري العربي حيث أقاموا الخزانات، و ضخوا المياه الجوفية و حفروا البرك."(2)

---

(1):مايكل كلير (مرجع سابق) ،ص156.
(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص13.

الفصل الثاني

تحليل أزمة المياه في الشرق الأوسط

"يرتبط الصراع بقضايا الموارد و البيئة بثلاث طرق على الأقل: فهي إما أن تكون أسبابا مباشرة للصراع ،أو تستخدم كوسائل للصراع ،أو تشكل تبريرا عقلانيا للصراع ،و تدل الشواهد التاريخية على أن الموارد الحيوية مثل المياه استخدمت وسيلة للصراع أو تبريرا له ،أكثر مما استخدمت كسبب مباشر له ،أما حين تكون المياه سببا مباشرا للصراع فحينئذ تكتسب الموارد القابلة للتجدد أهمية أكبر من الموارد غير القابلة للتجدد ،و سوف يزداد دورها أكثر فأكثر ،إذا ما استمرت الاتجاهات البيئية الراهنة على ما هي عليه و يمكن أن يكون للتكنولوجيا أيضا دور غير مباشر في إشعال الصراعات على المياه و غيرها من الموارد ،ذلك لأنها تتيح إمكانيات استخراج الموارد بكميات أكبر بمراحل من ذي قبل ،مما يؤدي بشكل غير مباشرالى الإضرار بالمورد أو تدميره بسبب الإفراط في استهلاكه ،و العامل البشري هو العنصر الحاسم بين جميع هذه العناصر المرتبطة بالصراع و بالتحديد فيما يتعلق بتصاعد الصراع ذلك أن الزيادة السكانية المطردة أمر غير قابل للاستمرار في المناطق الجافة و شبه الجافة من العالم مثل منطقة الشرق الأوسط ،فالنمو السكاني يقترن بالنمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي."(1)

"فمن الغريب أن يتحول الماء من مصدر للحياة أو النعم إلى عامل لإثارة النزاعات و الفتن ،و مهما يكن فان شحة المياه و موجات الجفاف التي بدأت تتعرض لها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة جعلت الكثير من الباحثين و مراكز البحوث العالمية تحذر من أن الصراع القادم على المياه سوف يؤدي في المستقبل إلى نشوب حرب محتملة بين دول المنطقة ،و كان أول من تنبه إلى ذلك هم المسئولون الأمريكيو ن الكبار أمثال مساعد وزير الخارجية الأسبق (هارولد ساندر، Harold sunders) الذي صرح ما نصه: ينبغي أن تقال كلمة واحدة حول مصدر واحد غير النفط ،هو ندرة المياه...إن المياه مورد نادر في الشرق الأوسط ومن المحتمل أن يكون للطلب المتصاعد على مصدر مائي محدد و هو أمر حيوي أكثر من النفط ،أهمية بعيدة الأثر كسبب للصراع و كحتمية للتعاون معا."(2)

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق) ،ص417،418.
(2):ريان ذنون العباسي (سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط:الفرات و دجلة نموذجا) ،مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل ، جويلية 2007.

المبحث الأول:واقع أزمة المياه في الشرق الأوسط و أبعادها

المطلب الأول:واقع أزمة المياه في الشرق الأوسط

"لقد تضاعفت تعقيدات الصراع خلال النصف الثاني من القرن العشرين ،بسبب التدهور السريع الذي أصاب البيئة على النطاق العالمي و الذي حدث أساسا نتيجة الاتجاهات الديمغرافية المتصاعدة و التنمية الاقتصادية المواكبة لها الأمر الذي أفضى إلى حالات ندرة شديدة الخطورة في الموارد لدى مناطق كثيرة من العالم و أدى هذا الوضع إلى زيادة المنافسة على الموارد و إلى إثارة المشاعر القومية العدوانية. و عرض هذا الوضع النظام الدولي لمزيد من الضغط و جعل حسم النزاعات أمرا غاية في التعقيد ،و تحول دونه مصاعب جمة ،هذه السمة الأخيرة نراها واضحة بشكل خاص في الصراعات الدائرة حول المياه لأن المياه عنصر حيوي واسع الانتشار و لها استعمالاتها الجوهرية الكثيرة و لا تقيم وزنا للحدود القومية في تدفقها عبر مجراها. و هناك تعقيد آخر نابع من كثرة عدد العوامل الداخلة دائما في مشكلات المياه مثلا مشاكل الغلاف الجوي و المشاكل الهيدرولوجية و الكيميائية و التكنولوجية و التنظيمية و الإدارية و السياسية و الاجتماعية ،الاقتصادية و القانونية و الإستراتيجية."(1)

"الصراع على الماء أشعل الكثير من الحروب عبر التاريخ من صراعات المماليك القديمة والقبائل حتى العصر الحديث ،و مع تضاعف عدد سكان الأرض خلال فترة قصيرة من الزمن و صار أكثر من ستة مليارات نسمة منتصف القرن الحالي ،و على مدى خمسين عاما وقع 37 نزاعا مسلحا كان أغلبها في منطقة الشرق الأوسط و التي لا تقع جغرافيا ضمن حزام الأمطار و قلة أنهارها و كثافة عدد سكانها قياسا على مساحة الأرض ،و المنطقة مرشحة للمزيد من الصراعات المسلحة التي يقودها لاعبون رئيسيون من أبرزهم إسرائيل (من النيل إلى الفرات) و المشكلة الأكبر في قضية المياه ليست في بلدان المصب بقدر ما هي في دول المنبع التي بدأت تسعى للهيمنة على هذا المورد الحيوي و منع الآخرين من استخدامه ،و الدور الإسرائيلي يبقى الأخطر من هؤلاء اللاعبين لأنها تلعب على كل الأطراف ،و تسعى لتأمين احتياجاتها على حساب الجميع." (2)" فقضية المياه أصبحت اليوم إحدى القضايا المهمة التي تحظى باهتمام كبير من جانب صانعي القرار في الدول عموما، خاص ة في الدول التي تقع في أحواض الأنهار الدولية أو تلك التي تمر عبر أقاليمها أو تلامس

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق) ،ص397،398.

(2):إبراهيم قاعود (الصراع على الماء...الخطر القادم في الشرق الأوسط) ،مباشر جريدة كويتيق الكترونية ،18 سبتمبر 2009.

حدودها هذه الأنهار.و الواقع أن هذا الاهتمام المتزايد بقضايا المياه في العلاقات الدولية المعاصرة ،إنما يعزي إلى أسباب كثيرة فبداية هناك السبب المتعلق بزيادة الطلب على المياه في العديد من الدول إما بسبب النمو المطرد في أعداد السكان و إما كنتيجة لتغير العادات الاجتماعية و الثقافية لدى بعض الشعوب ،و إما كنتيجة للتوسع الزراعي لمواجهة المتطلبات المتزايدة لإشباع احتياجات السكان من الغذاء. و هناك ثالثا السبب الذي يعزي إلى كون المياه قد أصبحت ورقة للضغط السياسي تستخدمها الدول- و بخاصة النهرية منها – ضد بعضها بعض من حين لآخر، و ذلك في ظل عدم وجود إطار قانوني ملزم للدول جميعا في هذا الخصوص."(1)"إذ يدور الحديث الآن حول ارتباط السلام في الشرق الأوسط بالمياه بعد اغتصاب الكيان الصهيوني معظم نصيب دول الطوق العربي من المياه. كما أن بعض الدول أخذ يتبنى اقتراحا خطيرا للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي اقتراح (تسعير المياه) و بالتالي بيع المياه الدولية. و من هذه الدول تركيا و الكيان الصهيوني و الأخطر من ذلك بعض المنظمات الدولية كالبنك الدولي و الفاو لتلك الاقتراحات ،متناسين حقيقة الارتباط الوثيق بين الأمن المائي و الأمن الغذائي من جهة و الأمن القومي العربي من جهة أخرى. و مع مرور الأيام تحول موضوع المياه إلى قضية ساخنة و مركزية في التنمية و السياسات و في الصراع العربي الصهيوني."(2)

"إن المتخصصين في شؤون المياه ينبهون إلى أن الأمن المائي العربي يواجه مشكلة أساسية تتمثل في الأنهار الكبرى في الوطن العربي (النيل ،الفرات ،دجلة) تنبع من خارج أراضيه و تشاركه فيها دول أخرى ،و كما أن هذه الأنهار تمثل 60% من الموارد السطحية الكلية في البلاد العربية. (أنظر الجدول رقم 02)

و يمكن التعرف على حجم أزمة المياه التي تواجه منطقة الشرق الأوسط من خلال تأمل قول (دان زاسلووسكي) و هو أحد المسئولين الإسرائيليين عن مشكلة المياه حيث أنه طبقا لقوله : سيلزم أن تهطل الأمطار لمدة عشر سنوات متصلة بمنسوب أعلى من المتوسط حتى يتسنى للمنطقة أن تستعيد احتياطها من المياه الجوفية.

و نجد أن هناك عدة عوامل تقف وراء أزمة المياه و نقص المياه و أهمها ما يلي:

* تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين و زيادة الاستهلاك للمياه.
* التقدم الصناعي و السياحي في بلدان المنطقة.
* التقدم الزراعي و زيادة الأراضي المستصلحة.

---

(1):محمد صادق إسماعيل (مرجع سابق)، ص245.
(2):سري القدوة (مرجع سابق

* الكوارث الطبيعية.
* فترة الجفاف و توالي سنوات النقص في كميات الأمطار.
* حدوث طارئة مثل انهيارات طرق أو موانع أو سدود.
* سوء تسيير منشآت الإنتاج و شبكات التوزيع.
* التبذير من جانب المستهلك للمياه سواء للزراعة أو الاستهلاك المنزلي.
* تلوث مصادر المياه و ازدياد نسبة ملوحة الآبار الجوفية في بعض المناطق."(1)

جدول رقم (02)

الأنهار الكبرى التي تمر بالعالم العربي (النيل ،الفرات ،دجلة)

النهر	المنبع	دول الحوض	طول المجرى الرئيسي	مساحة النهر	التصريف
النيل	80% من مياه النهر تنبع من أثيوبيا	مصر،السودان أثيوبيا ،زائير ،أوغندا ،رواندا ،بوروندي ،تنزانيا ،كينيا	1718كلم	2500.000 كلم مربع	85.5 مليار متو مكعب سنويا(نصيب مصر)
الفرات	هضبة الأناضول(جنوب شرق تركيا من جبال طوروس الشرقية)	تركيا سوريا العراق	2330كلم	444.000 كلم مربع	29 مليار متر مكعب سنويا
دجلة	هضبة تركيا و جبال زجروس في ايران	تركيا ،سوريا العراق و أجزاء بسيطة من ايران	1718كلم	258.000 كلم مربع	48.7 مليار متر مكعب سنويا

المرجع:عبد الله مرسي العقالي (المياه العربية بين خطر العجز و مخاطر التبعية)
مركز الحضارة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1997، ص226.

---

(1):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق) ،ص19،20.

"و يؤدي النمو السكاني في أحواض هذه الأنهار و اعتماد الناس عليها في الشرب و الري و التناقص المستمر في حصة الفرد من المياه إلى أزمات سياسية و تنموية إضافة إلى الاستخدام الجائر للأحواض المائية الذي يؤدي إلى نزف و تردي نوعية المياه و تلوث البيئة و دمارها. و يصحب ذلك النزاعات القومية أكثر من فترة ماضية ،و كل ذلك يهيئ لصراعات طويلة و معقدة داخلية و إقليمية تتفاعل فيها الأسباب و العوامل و إن كانت الموارد هي العامل المشترك و المحرك المهم فيها و بخاصة عندما تؤدي مشروعات استخدام الأنهار و الأحواض المائية إلى الضرار بالدول الأخرى المشاركة في النهر و حوضه."(1)

"إن الصراع على استخدام المياه الدولية و العابرة للحدود شديد التعقيد ،ذلك أن عناصر مثل هذه النزاعات هي بذاتها عناصر معقدة و إن كانت أكثرها تعقيدا عنصران أساسيان موجودان دائما و هما مسألتا الندرة و الأمن.

و إذا بدأنا من العنصر الأساسي الأول يمكن القول أن الندرة الحقيقية تحدث عندما يزيد الطلب الفعلي على العرض الفعلي. و هناك أسباب عديدة لندرة المياه لكنها تعود جميعا إلى ستة أسباب رئيسية شأنها أن تقلص من العرض و الطلب و هي تغيرات المناخ و تردي نوعية المياه بسبب النشاط الإنساني ،و نفاذ المصدر ،و تخزين المياه السطحية أو تحويلها عن مسار الحوض ،و إعادة التوزيع لصالح استخدامات أخرى أو لمكان آخر و حجم الاستهلاك ،و هذه الأسباب تنجم في الشرق الأوسط و في كل أنحاء كوكب الأرض من عامل ثابت مسيطر هو الذي يحدد الندرة و يقف وراء جفاف المنطقة. ليس لدى المنطقة إلا هامش ضئيل جدا من الأمان فيما يتعلق بالمياه خاصة مع التوقعات السائدة عن تضاعف عدد سكانها خلال الربع التالي من هذا القرن.

* إن الندرة - خاصة إذا اقترنت بسوء الإدارة و سوء التوزيع- سوف تسهم بقدر كبير في خلق أجواء الغمو ض و عدم الاستقرار و تضر بالمؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الأساسية التي يقوم عليها المجتمع. و عندما يجتمع العاملان السائدان في معظم الدول العربية أي الإهمال البيئي و الفقر المتزايد فان هذه الأزمات سوف تكون أكثر تدميرا."(2)

"فالماء مادة ضرورية و غير قابلة للتعويض بشكل مطلق لصحة و بقاء الإنسان لأجل الشرب و النظافة و الحفاظ على الصحة العامة و إنتاج الغذاء، إن

---

(1):ماكل كلير (مرجع سابق) ،ص173.

(2):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق) ،ص287-389،288-390.

المناطق التي يتوقع أن تشهد اضطرابات بسبب التنافس على تأمين موارد المياه هي المناطق التي يؤمن القادة فيها بأنه يجب عليهم يتخلفوا عن غيرهم في هذه المنافسة خصوصا إذا كان عدد السكان آخذا في الارتفاع و إمداد الفرد من الماء آخذا في الهبوط ،و على حد تعبير (كلاوس توبفر) الأمين العام لليونسكو عام 1999: عندما يصبح الماء نادرا يصبح موضوع اشتهاء الغير و يمكن أن يطلق العنان للصراعات."(1)

المطلب الثاني:أبعاد أزمة المياه في الشرق الأوسط

"أشارت كثير من الدراسات الحديثة إلى أن معظم الدول العربية و خصوصا الشرق الأوسط مقبلة على شحة كبيرة في المياه ،و بعضها قد دخل فعلا مرحلة الفقر المائي ،مما سيؤدي هذا حتما لصراعات مسلحة مستقبلا بين عموم دول المنطقة ،كما أن عدم عدالة توزيع الموارد المائية المشتركة في المنطقة سيؤدي إلى إشعال فتيل حروب مستقبلا. إن حقيقة شحة المياه باتت واضحة فأصبحت حصة الفرد العربي في عموم المنطقة من المياه متراجعة بنسبة كبيرة عن السابق بسبب موجة الجفاف الضاربة للمنطقة و مع قلة الواردات بالإضافة لتدخل السياسة باستخدام المياه كسلاح ابتزاز في عموم المنطقة."(2)"و عليه مهما يكن فان الأزمة تتفاوت حدتها و طبيعتها من منطقة لأخرى و من دولة لأخرى في نفس المنطقة و تنعكس آثارها أيضا المباشرة و غير المباشرة بدرجا ت متفاوتة ،فهناك مناطق تعاني من نقص مياه الشرب و هناك دول يتسبب نقص المياه بها بالعجز الغذائي و الضعف بالقطاعات الصناعية و الاقتصادية الأخرى. أما عن الآثار السياسية و الأمنية لأزمة المياه فهي ليست على نفس الحدة أيضا من التوتر أو الانفراج في تلك المنطقة. و يمكن إيجاز أهم مظاهر التباين من الناحية السياسية و القانونية و الاقتصادية في المنطقة العربية على النحو التالي:"(3)

1/ **الأبعاد السياسية:** "لم تثير المياه من قبل هذا الكم من الهواجس و المخاوف مثلما أثارت خلال النصف الثاني من القرن الماضي ،و لم تكن تشكل عامل خلاف أو نزاع بين دول المنطقة و ذلك لضمها جميعا تحت حكم الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت ،كما أن بوادر أزمة المياه لم تبرز فعليا إلا بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 و سيطرتها على موارد فلسطين المائية و ظهور أطماعها في بقية المياه العربية ،عندما أصبحت المياه تشكل أحد

(1):مايكل كلير (مرجع سابق) ،ص160،163.
(2):عبد الكريم حسن (الفقر المائي كارثة أخرى مستقبلية للعرب) مجلة المياه ،2010/01/19.
(3):ياسر علي هاشم (مرجع سابق) ،ص171.

أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي بكل مكوناته من جهة إن لم تكن بعده الرئيسي و أحد الخلاف الرئيسية مع دول الجوار الجغرافي أثيوبيا و تركيا من جهة أخرى."(1)
"ليس ثمة شك في وجود علاقة عضوية وطيدة بين الأمن المائي و بين الاستقلال الاقتصادي و السياسي فتحقيق الأول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني. إن دولة لا تستطيع تأمين ثروتها المائية من مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التي تستفيد منها اقتصاديا و حياتيا طبقا للأعراف و القوانين الدولية ،لهي دولة عاجزة عن تحقيق أمنها السياسي و الاقتصادي ،فضلا عن ضمان استقلالها السياسي. فحين تضعف سلطتها على الكيان الجغرافي و السياسي و الاجتماعي أو قد تفقد جزء من سيادتها إذا لم تفقد جزءا من الأرض.

و من أبرز خصائص الصراع على المياه في الشرق الأوسط استخدا م المياه كسلاح سياسي و ورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى ،و في هذا المجال يمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

* **حالة المساومة و التهديد:** تظهر هذه الحالة بوضوح في حوض نهر النيل فالراصد لتطور العلاقات السياسية بين دول الحوض يلاحظ أنه كان ثمة محاولات عديدة - و منذ القدم – جانب بعض هذه الدول لاستخدام المياه كسلاح سياسي ترفعه في وجه مصر بين الحين و الآخر ،فعلى سبيل المثال و في الماضي البعيد كثير ما كان الأحباش يلوحون بإبادة مسلمي الحبشة و بتحويل مجرى نهري النيل عن مصر حتى يموت أهلها جوعا ،و قد كان حكام الحبشة يبررون مواقفهم تلك كنوع من الانتقام إزاء ما وصفوه بسوء معاملة الأقباط المصريين و قيادتهم الدينية. على أن لعبة السياسة المائية و استخدامها كسلاح مضاد لم تبرز كإحدى أدوات الصراع الدولي في المنطقة إلا مع الاستعمار الحديث ،و مع ازدياد حركة التقدم الفني التي زادت بدورها من أهمية عامل المياه في الحياة الاقتصادية.

* **حالة القسر و الإجبار:** هذا الأسلوب تمثله بوضوح حالة نهر الفرات ،ففي 1989/11/23 أبلغت تركيا العراق و سوريا ،أنها سوف تخفض لمدة شهر معدل تدفق نهر الفرات من 500 إلى 120 مترا مكعب في الثانية حتى تتمكن من رفع منسوب المياه خلف سد أتاتورك في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول ،ورغم معارضة سوريا و العراق لهذا القرار إلا أن تركيا نفذت بالفعل قرارها اعتبارا من 1990/01/13 .و الواقع أنه إذا ما نظرنا إلى المشاري ع المائية التركية لوجدنا أن كمية المياه السطحية و الجوفية المتوافرة لتركيا تحقق لها

---

(1): عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص28.

اكتفاءا ذاتيا في المستقبل ،و هي بالتالي قد لا تكون في حاجة للسدود الضخمة لذا لا يمكن تجاهل الدوافع السياسية التي قد تكون وراء القرار.

* **حالة الاستيلاء:**تتجسد هذه الحالة بصورة واضحة ،فيما تقوم به إسرائيل من استيلاء على كميات متزايدة من مياه الأنهار العربية المجاورة لها في الأردن و لبنان و سوريا ،فيما يمثل تعديا سافرا على مختلف الأعراف و القوانين الدولية و قد بلغت سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية وفق بعض التقديرات إلى 1200 مليون متر مكعب."(1)

2/ **الأبعاد الاقتصادية:** "على الرغم من طغيان الجانب السياسي و العسكري على الجوانب الاقتصادية في قضية المياه في الشرق الأوسط ،إلا أنه لا يمكن تجاهل أو إغفال أهمية البعد الاقتصادي لهذه المشكلة لارتباطه المباشر بموضوع المياه ،و على الرغم من بروز أبعاد المشكلة الجغرافية و التاريخية و السياسية إلا أن بعدها الاقتصادي يظهر بوضوح في مفهوم اقتصاديات الحرب أي غنائم الحرب التي جنتها إسرائيل من احتلالها للأراضي العربية و المكاسب المادية التي حققتها من خلال سيطرتها و استغلالها للموارد المائية العربية.

* بدأت تطفو على سطح العلاقات الدولية رغبة بعض الدول فيما يسمى (تجارة المياه ، Tarde water) و ذلك على غرار التجارة الدولية في بعض الموارد الطبيعية الأخرى مثل النفط بدعوى أن المياه بوصفها موردا طبيعيا يمكن أن تكون محلا للبيع و الشراء على أساس أنه أحد نواتج إقليم الدولة." (2)"للمياه خصوصية معينة تجعل منها ـ في حالة تسليعها – أخطر سلعة على وجه الإطلاق ،إن دولة ما قد تمتنع عن تزويدك بهذه السلعة أو تلك فتحل المشكلة بأن تستورد السلعة نفسها من دولة أخرى. و يكفي أن نشير إلى خصوصية المياه تلك حتى تتضح لنا خطورة الأبعاد الاقتصادية للصراع على المياه في المنطقة. و في الواقع أن منطقة الشرق الأوسط فقيرة على نحو عام بمواردها المائية ،و إذا استثنينا وديان الأنهار الكبيرة الثلاثة (النيل ،الفرات و دجلة ،الأردن) فان المنطقة تعيش على مياه الأمطار هذا من ناحية و من ناحية أخرى فان عمليات التنمية و التطوير في بلدان المنطقة فرضت وقائع و معطيات مؤثرة على الأحواض المائية لعلى من أبرزها إعادة توزيع السكان بصورة مختلفة عما كانت عليه الحال طوال آلاف السنين الماضية كما فرضت عمليات التنمية و التطوير

---

(1):فتحي علي حسين (المياه و أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط) ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،سنة 1997 ،ص36.

(2):مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية (ملف الأهرام الاستراتيجي) ،المياه الخطر القادم.

القيام بتغيرات في البنية الاقتصادية في مجالي الزراعة و الصناعة."(1)
"و يعاني الوطن العربي مثل باقي بلدان العالم الثالث من تزايد عدد السكان بوتائر عالية جدا تتراوح ما بين 2.8% ، 3.1% ، 3.5% سنويا الأمر الذي يخلق ضغوطا شديدة جدا على الموارد الاقتصادية المحدودة. و قد ازدادت الحاجة للمياه للقيام بالعمليات التنموية لدرجة أنه أصبح من المستحيل الآن تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بدون المياه... و لهذا السبب ازداد العمل على التحكم في المياه على النطاق العالمي."(2)
*"و على الرغم من أن وفرة الموارد المائية تعتبر عاملا هاما في ارتفاع مؤشرات التنمية إلا أن هناك بعدا لا يقل أهمية عنه يتمثل في عنصر الإدارة و استغلال و استخدام الموارد المائية ،بدليل أن دولا تفتقر إلى موارد مائية بالمعنى الحقيقي و تعاني من عجز مائي خطير ،إلا أنها تحقق في الوقت نفسه قفزات متقدمة في مختلف مجالات التنمية كإسرائيل و البحرين مثلا ،و على العكس تماما فان دولا تتمتع بموارد مائية فائضة إلا أن مؤشرات التنمية فيها تتراجع و تعاني من مشاكل اقتصادية و اجتماعية و بيئية خطيرة كأثيوبيا مثلا الأمر الذي جعل العديد من المنظمات الدولية تحذر من خطورة إهمال البعد الإداري في تنمية و استخدام الموارد المائية."(3)
3/ **الأبعاد الجغرافية و البيئية:** "تحدد العوامل البيئية و الجغرافية قوة التحكم في دورة التوزيع الأولية للمياه ،فدولة المنبع بسبب وضعها الجغرافي تملك من حيث المبدأ قوة التحكم في مياه النهر كما و نوعا ،و يمكن النظر إلى الأبعاد الجغرافية و البيئية من محظورين هما:
* **الأبعاد الطبيعية:** فإذا نظرنا إلى البعد الجغرافي الطبيعي من تضاريس و بيئة و مناخ نجد أن علاقة مصر بنهر النيل تعكس إلى حد بعيد الخصائص المميزة لهذا النهر و التي ينفرد بها عن غيره من الأنهار الدولية الأخرى. كما نجد أن هذا النهر قد سيطر سيطرة كاملة على اقتصاد و حياة و أمن الدولة الأكبر بين دول الحوض و يلاحظ أن حالة السودان تقترب من هذا الوضع لكن أقل تعقدا بفعل وجود موارد مائية أخرى ،تتمثل أساسا في الأمطار ،ومن ناحية أخرى تشير دراسة التوازن المائي في بلاد الشام إلى أن مساحات كبيرة منها -تعاني من عجز في المياه معظم أيام السنة باستثناء الشتاء و يتركز في

---

(1):فتحي علي حسين (مرجع سابق) ،43،44.
(2):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق) ،ص45،46.
(3):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص171.

الضفة الشرقية للأردن و صحراء النقب و الأجزاء الجنوبية من نهر الأردن ،و تتميز الأمطار في هذه المنطقة بعدم انتظامها.

* **البعد البشري:** يظهر هذا البعد بصورة واضحة في صراع المياه بين العرب و إسرائيل فمشروع خلق إسرائيل في المنطقة منذ ولادته في وعد بلفور عام 1917 و حتى أيامنا هذه أدى ضمن كوارث إنسانية أخرى إلى تلاعب الإنسان بالبيئة الطبيعية و إلى الإخلال بمعادلة الموارد و السكان ،و بسبب محدودية المياه في المنطقة اشتد التنافس عليها و أصبحت ذريعة صائغة للتوتر و شن الحروب. و بحديث الأرقام أسهمت الهجرة اليهودية من الخارج في تكوين حوالي نصف الزيادة السكانية في إسرائيل بين عامي 1948 و 1985 و لقد تفاوتت نسبة إسهام الزيادة الطبيعية و الهجرة في تكوين موارد إسرائيل البشرية تبعا لاختلاف فترات كثافة الهجرة إليها.و يوضح الجدول رقم (03) نسبة إسهام الهجرة في تكوين موارد إسرائيل البشرية خلال الفترة ما بين 1948-1985.

و تشير بيانات الكتاب الإحصائي الإسرائيلي لعام 1991 أن عدد سكان إسرائيل زاد بنحو 262 ألف شخص ليصل في نهاية عام 1990 إلى 4.822 مليون نسمة بزيادة قدرها 5.8% عن عدد سكان العالم في عام 1989."(1)

جدول رقم (03)

إجمالي الزيادة في عدد سكان اليهود و مقدار نسبة إسهام الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة للفترة (1948-1985) في إسرائيل

الفترة	إجمالي الزيادة	الزيادة الطبيعية بالألف	صافي الهجرة بالألف	نسبة إسهام الهجرة
1985-1948	289.8	1487	1403.8	%48.6
1960-1948	1261.6	392.3	869.3	%68.9
1971-1961	75.8	412.9	337.9	%45
19721982	71.8	532.3	178.5	%25
1985-1983	167.6	149.5	18.1	%10.8

المرجع:فتحي علي حسين (مرجع سابق) ،ص50.

---

(1):فتحي علي حسين (مرجع سابق) ،ص48،50.

4/ الأبعاد القانونية: "لما كانت الموارد المائية على مستوى العالم يختلف توزيعها من دولة إلى أخرى ،و نظرا لأن منابع الأنهار الدولية أو المجاري المائية الدولية غالبا ما تقع خارج حدود الدول المستفيدة أساسا من هذه الأنهار أو تلك المجاري المائية الدولية ،فقد ترتب على ذلك حدوث تعارض ظاهر في المصالح و ظهور العديد من المنازعات الأمر الذي ثار معه قلق المجتمع الدولي من احتمالات حدوث نزاعات مسلحة مستقبلا حول المياه أو بمعنى أدق حول الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية الأمر الذي استلزم ضرورة البحث في الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذه الاستخدامات بشكل منصف و عادل." (1)" تخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفا ،و إذا وجدت اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية بين دول النظام المائي الدولي تعني بتنظيم حصص دول النظام أو شأن من شؤون استغلال النظام مثل الملاحة فان هذه الاتفاقيات يصبح لها أولوية في التطبيق إعمالا للقاعدة القانونية (الخاص يوجب العام)" (2)" و لقد اهتم القانون الدولي بموضوع المياه و حاول تقنينه ،و يعود هذا إلى القرن 18 ومنذ ذلك الوقت و هو يعرف تطورا سريعا ،لكن هذا التطور لم يخل من الحلول النسبية والنوعية في البداية حيث كانت تستبعد الدول غير النهرية عن أي تنظيم قانوني خاص بالأنهار ،كما أن الحلول التي وضعت في بداية ظهور هذا الفرع هي حلول خاصة بكل نهر سواء من جانب المعاهدات أو من جانب الأحكام القضائية الصادرة بمناسبة نزاع ما حول المياه و لم تتسم بالعمومية."(3)

" وعندما يقع نهر ما بكامله داخل إقليم دولة واحدة فان مشكلات استخدامه سوف تخص هذه الدولة وحدها ،أما إذا كان نهرا دوليا تشترك في مياهه أكثر من دولة واحدة فان مشكلة ندرة مياهه بالنسبة للطموحات المتزايدة في استخدامه من جانب الدول المشتركة فيه تصير مشكلة دولية. و في الواقع أن التنازع على استخدام مياه الأنهار الدولية في الأغراض الغير ملاحية على وجه الخصوص هو السمة الغالبة بل إن بعض الدول قامت بقطع علاقتها الدبلوماسية مع بعض الدول الأخرى بسبب النزاع على مياه بعض الأنهار الدولية ،و إزاء تعارض الاستخدامات المحتملة بين الدول المتشاطئة للأنهار الدولية فقد اهتم المجتمع الدولي بوضع القواعد القانونية اللازمة لاستخدام هذه الأنهار."(4)

---

(1):محمد صادق إسماعيل (مرجع سابق) ،ص245.
(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص34.
(3):علي إبراهيم (مرجع سابق) ،ص351.
(4):مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية (مرجع سابق).

" و لعلى أهم ما يميز الأحواض المائية الرئيسية في الشرق الأوسط هو أنها عابرة للحدود بمعنى اشتراك عدة دول في الاستفادة منها ،و هو ما خلق أسباب دائمة للأزمة جعلت الكثير من المفكرين و المهتمين بالمسألة المائية في العالم يصرون على إمكانية تصعيد الوضع في الشرق الأوسط ،بالأخص في وجود بؤر توتر ليست في حاجة لمزيد من التحريك.

* إن النزاع بشأن المياه في المنطقة و ندرتها يحتاج إلى إجراءات قانونية على مستوى الدولة و على مستوى المنطقة و على المستوى الدولي."(1)

"وضعت رابطة القانون الدولي في مؤتمرها الذي عقد في هلسنكي عام 1966 مجموعة من القواعد و الأحكام القانونية لمعالجة موضوع استخدام مياه الأنهار الدولية لأغراض الري و الملاحة و حمايتها من التلوث و هو ما عرف بأحكام هلسنكي التي ارتكزت على مبدأ العدالة في توزيع المياه المشتركة و استخدامها و اعتبرت أن مياه الأنهار و البحيرات تشكل حوض صرف صحي واحد لكل دولة مطلة على هذا الحوض الحق في نصيب معقول و متساو شريطة احترامها للحقوق القانونية لبقية الدول المشاركة معها في هذا الحوض."(2)

المبحث الثاني:طبيعة الأزمة و أطرافها

المطلب الأول:طبيعة الأزمة

"إن منطقة الشرق الأوسط تعاني من نقص في كمية الأمطار ،وهذه الأزمة في جوهرها صراع على مصدر مائي واحد و هو مياه الأنهار. و تكمن طبيعة هذا الصراع في محاولة بعض الأطراف استعادة ما تدعي أنه ملكها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للاستهلاك السكاني أو في مشروعات الري أو الزراعة من ناحية ،و محاولة البعض الآخر الاستيلاء على كميات أمطار الدول المجاورة لها من ناحية أخرى. و يمكن القول أن هناك ثلاث حالات تمثل في مجموعها أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط ،فإذا كان النفط هو محور الصراع في كثير من الحروب التي نشبت في الشرق الأوسط فان المياه هي الأخرى أصبحت هدفا لأطماع العديد من الدول نتيجة النقص الحاد في مصادر المياه مما استنفر الصندوق العالمي لحماية المياه الذي أصدر تقرير كشف فيه أن أنهار العالم تواجه خطر الجفاف و في مقدمتها أنهار الشرق الأوسط ،كما أوضح أن حوالي 700 مليون شخص في 43 بلد يعانون من ندرة المياه مما ينذر أن الحروب القادمة في منطقة الشرق الأوسط ستكون من أجل السيطرة على موارد المياه

---

(1):عبد المالك خلف التميمي (المياه العربية:التحدي و الاستجابة) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،جوان 1999 ، ص23.

(2):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص184.

مما يجعل دول حوض النيل و كل من تركيا و لبنان و سوريا و الأردن و إسرائيل ،هذه الأطراف جميعا تختلف فيما بينها من حيث المصالح و الأهداف في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها هذه الأطراف جميعا حول مصادر المياه في أقاليمها ،و إن اتفقت جميعا في أهمية الحفاظ على كمية المياه و العمل على زيادتها لتلبية الاحتياجات المستقبلية."(1)" و يرى عدد من رجال السياسة و المهتمين بشؤون المياه أن الحرب القادمة ستكون بسبب المياه و أصبح على الدول العربية في الشرق الأوسط التي يتهددها نقص المياه أو تأتيها مواردها المائية من خارج حدودها أن تهتم بأمنها المائي كما تهتم بأمنها السياسي و العسكري."(2)

* "و تتفاقم ثغرة الأمن المائي العربي و تزداد خطورة من منظور الواقع الإقليمي للوطن العربي و المشاريع المائية الحاضرة و المستقبلية لدول الجوار ،و حسبنا أن نأخذ في الاعتبار أن معظم شريانين يرويان قلب الوطن العربي في مصر النيل و رئته الشمالية الشرقية في سوريا و العراق (الفرات) ينبعان من خارجه و إن كان يصبان فيه فهما نهران خارجيان في منابعهما و مصادرهما المغذية و هذا معناه أن دول الجوار الإقليمي هي التي تستطيع أن تتحكم بمجراها و بمنسوبها و لن تسبب بالتالي في أذى وجودي للوطن العربي و لا سيما في ظل انعدام التفاهم الإقليمي و استمرار العداء التاريخي للعرب من جانب بعض دول الجوار الإقليمي." (3)" و الملاحظ أن المياه كقضية معاصرة - تتعلق بالأمن و العلاقات الدولية -تتسم بعدد من الخصائص المميزة:

* المياه - كقضية – تتسم بالشمول و شدة التعقيد و الحيوية الشديدة (إذ لا يوجد بديل عن كثير من وظائفها اللازمة لاستخدامات الإنسان و الحيوان)

* المياه - كمسألة إستراتيجية و خارجية – ذات طبيعة معقدة و متجزئة مما يؤدي إلى التعامل معها على نحو مجزأ أي معالجة كل مشكلة على حدة بدلا من معالجتها في إطار شامل محليا و دوليا.

* ترتبط المياه دائما بمسألة أمن الأرض خاصة حين تكون نادرة ،لأن جميع الأطراف المعنية تشعر بأنها مضطرة إلى السيطرة على الأرض التي تجري المياه فوقها أو تحتها.

* ينظر إلى العلاقات بين الاعتماد على المياه و بين الأمن كعلاقة حيوية بل و مطلقة في أغلب الأحيان ،فالمياه من القضايا التي يشكل فيها أي مكسب لأحد

---

(1):فؤاد نهر (المياه العربية و الخطر الصهيوني) ،مجلة صامد الاقتصادي ،العدد125 ،ص28،30.
(2):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق) ،ص14،15.
(3):عدنان بيلونة (مرجع سابق).

الأطراف خسارة للطرف الآخر (اللعبة الصفرية) خاصة حين يتنافس على مورد المياه الواحد طرفان أو أكثر بينهم عداء متبادل.

* حيث أن المياه قضية أمنية تقوم على مبدأ الربح و الخسارة (اللعبة الصفرية) فإنها تنطوي دائما على احتمالات الصراع.

* القانون الدولي – بوصفه وسيلة لحسم قضايا المياه العذبة و تنظيمها – يظل قانونا بدائيا غير فعال ،ما دام لا يوجد ترتيبات مسبقة لعقد معاهدات."(1)

" و يمكن تحديد بعض الأسباب الرئيسية للتوتر في المنطقة بسبب المياه و التي قد تتحول إلى صراعات عسكرية و هي:

* تناقص المخزون المائي العربي و تدني معدل المياه المتاحة لمواطني المنطقة إلى ما دون المعدل الوسط العالمي ،و انكشاف العجز على المستوى العالمي و قد حذرت دراسة حديثة للبنك الدولي من اندلاع حرب شاملة في المنطقة بسبب تناقص المياه بعد أن بلغ نصيب الفرد من المياه العذبة في منطقة الشرق الأوسط أقل من 1% من إجمالي المياه المتجددة في العالم.

* الاستغلال المجحف و غير الشرعي للمياه و الاعتداء الدائم على الحقوق العربية في المياه و استنزافها حيث يحتوي تاريخ العلاقات المائية في المنطقة على سجل حافل بالاعتداءات سواء المباشرة أو غير المباشرة خاصة من قبل إسرائيل على موارد المياه العربية.

* تنامي الحاجات الإنسانية و التنموية في المنطقة.

* وجود منابع للمياه العربية في دول أجنبية أخرى و يرتبط هذا العمل بطبيعة الوضع البيئي و الجغرافي للمنطقة ،إذ تقع منابع أنهار النيل و الفرات و دجلة خارج الأرض العربية و هذا ما جعل أكثر من 88% من موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة أطراف غير عربية تستطيع استعمال المياه كأداة سياسي ة و اقتصادية ضد المصالح العربية.

* عدم وجود اتفاقيات دولية بين دول المنابع الأجنبية و دول المصب أو الجوار."(2)

" استمرار حالة اللاسلم و اللاحرب في منطقة الشرق الأوسط... و عدم توفر علاقات حسن جوار و اتفاقيات ثنائية بين الدول المعنية لتقاسم المياه و هذا ما أدى إلى محاولة كل دولة من دول الشرق الأوسط السيطرة على مزيد من كميات المياه التي تشترك فيها مع دول أخرى و على حساب هذه الدول.

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق) ،ص415،416.

(2):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق) ،ص79،80.

و يلاحظ المراقبون عدم وجود سياسة عربية خاصة بالمسألة المائية و كيفية إدارة الموارد و استغلالها و المحافظة عليها من التبديد." (1)" و لهذا كانت المياه أحد المعايير الرئيسية إن لم تكن المعيار الأول الذي روعي عند رسم الحدود بين دول الشرق الأوسط في بدايات القرن الماضي ،حيث اعتبر شط العرب الحد الفاصل بين العراق و إيران ،و نهر الفرات بين سوريا و تركيا ،و نهر الأردن و منابعه و بحيرة طبرية حدودا فاصلة بين الأردن و فلسطين و لبنان و سوريا.

و يمكننا القول بأن مشكلة المياه بدأت منذ ذلك التاريخ و ظهرت تعقيداتها بعدما وظفتها بعض دول المنطقة ،كإسرائيل و تركيا و أثيوبيا لخدمة أهدافه ا السياسية و الاقتصادية ،و عندما سعى البعض لأن يجعل منها هدفا للدمج و إعادة التوزيع و الاستخدام أو إقحامها في بورصة حل قضايا صراع المنطقة المتعددة و على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي بهدف تحقيق مكاسب على حساب البعض الآخر و حرمانه من حقوق شكلت له على مدى الزمن أمانا سياسيا و اقتصاديا ،و لهذا فقد شكل الصراع على المياه جزءا من صراع حضاري و عقائدي و عسكري شمل المنطقة بأكملها و كان للولايات المتحدة و إسرائيل دور كبير في إشعاله."(2)

المطلب الثاني:أطراف أزمة المياه في الشرق الوسط

" يقدم الموقع الجيوسياسي للبلاد العربية و على وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط عناصر مهمة لتفسير مصادر التهديد التي تواجه الأمن المائي العربي فمن المعروف أن أكثر من 60% من مصادر المياه مشتركة بين البلاد العربية و غيرها من دول الجوار ،كما أن نصيب الفرد العربي من استهلاك الماء ضعيف و محدود مقارنة مع نظرائه من المواطنين في العالم الأمر الذي دفع النخب السياسية العربية منذ عقود إلى جعل الماء قضية ذات الصدارة في أجندتها السياسية لاعتبارات خاصة بالقيمة الإستراتيجية لمادة الماء التي لن تقل أهمية عن النفط في المستقبل القريب ،و لشروع تحولها إلى أداة ضغط في الصراعات الإقليمية العربية و وسيلة ناجعة للتأثير في الأمن القومي العربي و في مقدمته الأمن الغذائي." (3)"و تتمحور مشكلة المياه أصلا حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية من جهة و مدى الحاجة الحياتية و الحضارية للمياه في كل دولة من دول المنطقة من جهة أخرى.

أما الصراع بشأن المياه فينبع من مطامع دول الجوار في المياه المشتركة مع الأرض العربية ،و من مطامع إسرائيل الاحتلالية التوسعية على وجه العموم."(4)

---

(1):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق) ،ص13،14.
(2):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص19،21.
(3):أمحمد مالكي (مرجع سابق).
(4):عدنان بيلونة (مرجع سابق)

" و يمكن تحديد مشكلة المياه بالنسبة للأمة العربية بأبعادها التالية:
أولا:استمرار إسرائيل في سرقة المياه العربية و خاصة مياه فلسطين و الأردن و سوريا و لبنان.
ثانيا:محدودية الموارد المائية و نقصها المستمر.
ثالثا:تحكم تركيا بمنابع دجلة و الفرات ،و أوغندا و رواندا و أثيوبيا بمياه النيل.
رابعا:إطار التعاون التركي الإسرائيلي و التعاون لإسرائيلي الأثيوبي بهدف خفض نصيب الدول العربية على أنهار النيل و دجلة و الفرات من نصيبها من مياه هذه الأنهار."(1)

" فلقد أعلن إسماعيل الدين نائب رئيس البنك الدولي للتنمية البيئية المدعومة في اجتماع عام 1995 أن حروب القرن ستكون بسبب الماء و ليس النفط. و في الواقع أن الحروب حول مياه الأنهار بين دولتي المنبع و المصب هي الأكثر احتمالا ضمن ظروف محددة فعلى سبيل المثال إذا هددت دولة مصب واقعة على ضفة النهر باللجوء إلى الحرب ضد دولة المنبع لأن الأخيرة لوثت مياه النهر تلويثا كثيرا لدرجة لا يمكن استخدامه من قبل سكان دولة المصب الذين يعتمدون اعتمادا أساسيا على هذا الماء فستكون الصفة البيئية للصراع واضحة هنا. نادرا ما يؤدي هذا الوضع إلى اندلاع حرب أي انه يتوقف على مدى اقتناع دولة المصب أنها أقوى عسكريا من دولة المنبع و ترى أن معالجة الوضع لا يتم إلا باللجوء إلى القوة العسكرية."(2)"علاوة على ذلك بناءا على آخر تقرير للمخابرات الأمريكية ثمة تركيز شديد على إشكالية الماء كمحور هام في اندلاع نزاعات مسلحة مستقبلا ،لا سيما في عشرة مناطق تقع في الشرق الوسط (الأردن ،سوريا،تركيا،إسرائيل،العراق،فلسطين،إيران) ثم حول نهر النيل (مصر،السودان،أثيوبيا) إذ لا مناص من الاعتراف بأن دخول الماء حلبة الدراسات الجيوسياسية بدأ بالفع ل منذ أن برزت أهمية المياه كسلاح عسكري (قطع القوات الصربية للكهرباء على محطات ضخ الماء الشروب في مدينة سراييفو سنة 1992 ثم ضرب القوات الأمريكية سنة 2003 العديد من صهاريج و محطات الماء في بغداد و في المدن العراقية الكبرى ،ناهيك ما حدث مؤخرا من محاولة القوات الإسرائيلية الوصول إلى مشارف نهر الليطاني في حرب تموز 2006 و استعماله كسلاح ضغط على رقاب الفلسطينيين و العراقيين بغرض إضعافهم."(3)

---

(1): يوسف إبراهيم الجهماني (ثرثرة فوق المياه:تركيا،سوريا،العراق،إسرائيل) ،الفكر السياسي ،ص224.
(2):محمد بركات (مشكلات المياه العربية الأزمات...و الصراعات...و الحروب)، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلام، الطبعة الأولى ،سنة 2006 ،ص23.
(3):حسن المصدق (هل نشرب من البحر؟ مياهنا قليلة و احتياجاتنا التنموية كثيرة) ،العرب الأسبوعي ،2008/01/19.

"إن احتمالات التوتر ممكنة في مجال أربعة أحواض رئيسية هي حوض نهر الأردن ،حوض الجنوب اللبناني ،حوض دجلة و الفرات ،حوض نهر النيل ،و لعلى أبرز تهديد كان و لا يزال يتمثل في الاستيلاء على المياه العربية من قبل إسرائيل في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة و حوض نهر الأردن و الجولان السوري و الجنوب اللبناني."(1)" و من المعروف أن كلا من تركيا و إسرائيل لديها ارتباطاتها و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فإسرائيل ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية في تعاون استراتيجي يوفر لها التكنولوجيا و الدعم العسكري و المادي ،و تركيا توفر قاعدة الانطلاق لحلف الشمال الأطلنطي بوصفها عضوا فيه ،و أثيوبيا لديها ارتباطاتها التاريخية مع الغرب ،و بحكم وقوع بحيرة تانا المصدرالرئيس ي لمياه مصر و السودان على أراضيها فبإمكانها الضغط عليهما بورقة المياه بنفس القدر الذي تمارسه تركيا مع كل من سوريا و العراق أما إسرائيل فورقة المياه تعتبر رابحة بالنسبة لها مع كل من الأردن و سوريا و لبنان و بالتالي تصبح المياه العربية محاصرة من الشمال بواسطة تركيا و إسرائيل و من الجنوب بواسطة أثيوبيا على وجه الخصوص ،هذا الحصار يشكل نواة للصراع العسكري بين العرب و جيرانها."(2)

1/الصراع حول نهر النيل:

"يقطع نهر النيل مسافة 5611 كلم من منبعه في بحيرة فيكتوريا ومسافة 4500 كلم من منبعه في بحيرة تانا قاطعا تلك المسافة حتى البحر المتوسط مرورا بعشر دول ،و تقدر حصة النهر عند أسوان بمتوسط 84 مليار متر مكعب/سنويا يصل منها حوالي 84% من الهضبة الأثيوبية."(3)" يتكون نهر النيل من فرعين رئيسيين يقوما بتغذيته و هما النيل الأبيض في شرق القارة ينبع من بحيرة فيكتوريا ،و النيل الأزرق في أثيوبيا الذي يشكل نسبة 80-85% من المياه المغذية لنهر النيل ،و ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا الواقعة في مرتفعات أثيوبيا."(4)

" يمثل النهر الركيزة الأساسية لحياة المصريين و يستجمع مياهه من ثلاثة مصادر رئيسية:

* **هضبة البحيرات الاستوائية:** و يبلغ الوارد السنوي للمياه الواردة منها نحو 13 مليار متر مكعب المقدرة عند أسوان وهي أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام.

---

(1):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق) ،ص81.
(2):علي الدين هلال و آخرون (العرب و العالم) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،سنة 1988 ،ص209.
(3):تأليف مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية) ،مرجع سابق ،ص238.
(4):عبد الرز يق المخادمي (الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات) ،دار الفكر ،دمشق ،سنة 1999 ،ص48.

* **الهضبة الأثيوبية:** و تمثل أهم المنابع حيث تقدم نحو 85% من متوسط الإيراد السنوي للنيل مقدارا عند أسوان.
* **حوض بحرالغزال:** الذي ينتشر فيه عدد من الأنهار الصغيرة التي تنبع من المناطق الجبلية بالسودان و إفريقيا الوسطى... و يبلغ جملة الإيراد السنوي لهذه الأنهار15.1 مليار متر مكعب/المتوسط و يصل منها للنيل ما لا يزيد عن 0.5 مليار و يفقد الباقي في المستنقعات."(1)(أنظر الخريطة رقم 01)
" وصف (وانستون تشرشل) نهر النيل في كتابه (حرب النهر،The river war) الذي صدر عام 1902 بأنه عبارة عن شجرة نخيل طويلة تمتد جذورها في منطقة بحيرة فيكتوريا و ألبرت و كيوجا حيث يستمد النهر ور وافده مياهه ،و أما ساق و جذع النخلة فتمتد عبر السودان ،و أما فروع النخلة التي تحمل ثمارها فتوجد في دالتا النهر في مصر."(2)
"حوض النيل هو أحد مراكز للتوتر،و البلاد التي تشترك فيه هي مصر و السودان و أثيوبيا و الكونغو و تنزانيا و بوروند ي و أوغندا و كينيا و اريتريا ،و قد لوحظ في السنوات الأخيرة انخفاض في تصرف النهر بسبب تغير نظام الأمطار و السدود ،لكن يظل الأسوأ من ذلك هو انعدام التنسيق بين البلاد النهرية و الزيادة الديمغرافية و الحروب الأهلية التي تؤثر على الانتفاع الرشيد بهذا المورد.
* تعتبر مصر هذا النهر حيويا بالنسبة لأمنها القومي و كل ما يجري في البلاد المشاركة في النهر يمسها مباشرة ،و قد نتج عن هذا اشتراكها المتواصل في شؤون هذه البلدان و ارتباطها بالمحافل الدولية المتعلقة باستخدام مياه هذا النهر."(3)
" تنقسم دول حوض النيل في هذا الخلاف إلى فريقين: الأول يضم دول المصب (مصر و السودان) و الثاني دول المنبع (باقي الدول العشر بقيادة أثيوبيا و تنزانيا) تعتبر دول المصب أن مياه النيل مصدرها الأساسي للحياة ،و ترفض تغيير الاتفاقات التاريخية القديمة التي منحتها حقوقا مكتسبة ،بل و تطالب بزيادة حصتها الحالية من المياه. لكن في المقابل تعتبر دول المنبع أن هذه المياه تنبع من أراضيها و بالتالي فهي ملك لها و يجب أن تستفيد منها بشكل أكبر. ومما يدعم هذا الخلاف و يشعله ثبات كميات المياه تزايد سكان دول حوض النيل و زيادة المشروعات الزراعية ،و بالإضافة إلى هذا فما يزيد الأمر تعقيدا تدخل جهات

---

(1):حسن بكر (حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد) ،ميريت للنشر و المعلومات ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،سنة 2002 ص91.
(2):حمدي الطاهري (مستقبل المياه في العالم العربي) ،دار الكتب القومية ،القاهرة ،سنة 1991 ،ص55.
(3): تأليف مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية) ،مرجع سابق ،ص238.

أجنبية و على رأسها إسرائيل بالتحريض لإشعا ل الأزمة وضرب المصالح العربية في إفريقيا." (1)" إذ لعب نهر النيل دورا مهما و رئيسيا في تاريخ مصر،و كانت أحوالها انعكاسا لتقلبات النهر ،لذا فان مراقبة النهر و تسجيل منسوبه كان بمنزلة عمل رئيسي من أعمال الحكومة ،و ترى مصر أن لها حقوقا تاريخية مكتسبة بالنسبة لمياه النيل و أنه لا يجوز التعرض لها ،و أن لمصر الحق في الحصول على نصيب معقول من أي إيرادات إضافية تنجم عن تقليل المفقود عند المنابع ،كما تؤكد على وجوب التشاور معها من قبل دول حوض النهر قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر على موارده الحالية و المستقبلية.

جدول رقم (04)

فجوة الموارد المائية في مصر (1990-2050)

السنوات	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا ب م3	الموارد المائية المتاحة بالمليار م3	الاحتياجات المائية بالمليار م3	فجوة المارد المائية بالمليار م3
1990	52	1221	63.5	57.4	6.1(+)
1997	66	1090	72	70.0	2(+)
2000	68.1	1058	72	72.0	صفر
2025	116	620	76	116.0	49(-)
2050	174	460	80	174.0	94(-)

المصدر:تقرير التنمية البشرية في العالم، البرنك الدولي، سنة 1997.

* و تعتمد مصر في تحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية على أداتين هما:

* **الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل** التي أنشأت طبقا لاتفاقية عام 1959 بين مصر و السودان و مهمتها دراسة الأرصاد الجوية النهرية و مسح مناطق تجمع الأمطار التي تغذي بحيرات الهضبة الاستوائية و تحظى الهيئة

---

(1):محمد عبده حسنين (الصراع على مياه النيل) ،الشرق الأوسط ،العدد11189 ،17 يوليو 2009.

بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و منظمة الأرصاد العالمية (OMW)"(1)

*" **الأندوجو:** و تعني الصداقة أو الايخاء باللغة السواحلية و هي عبارة عن تجمع لدول حوض النيل أنشئ علم 1983 أهدافه التعاون و التنسيق بين دول حوض النيل.

و الملاحظ أن مصر تعاني من عدم توفر بدائل لمياه النهر فالمتوفر لديها من المياه الجوفية ومياه معالجة و غيرها لا يسهم سوى بقدر ضئيل 16.5 مليار متر مكعب و نسبة 23% من إجمالي الموارد المائية المتاحة (72 مليار متر مكعب) فانه لا توجد فجوة مائية في بمصر حتى الآن إلا أن ثبات الموارد المائية سوف يؤدي مع زيادة السكان إلى أن تتحول المياه العذبة في مصر إلى سلعة نادرة... آجلا أم عاجلا. و مع بداية القرن الواحد و العشرين يبدأ في مصر ملامح أزمة للمياه تتزايد شدتها بتزايد عدد السكان عاما بعد عام مع عجزها عن زيادة مصادر المياه العذبة المتجددة. و تتزايد فجوة الموارد المائية اتساعا مع 2025 لتصل إلى 49 مليار متر مكعب ثم إلى 94 مليار متر مكعب عام 2050 ،و في ذاك العام (2050) سوف تحتاج مصر إلى نيل آخر أكثر غزارة لسد الفجوة المائية."(2) (أنظر الجدول رقم 04).

"أما السودان تشكل الدولة العربية الوحيدة كمصدر لمياه النيل حيث يتجمع النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم و يشكلان معا النهر الذي يمر في مصر و تشكل الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه في السودان ،و بفعل التناقص التدريجي للتساقط كلما اتجهنا شمالا من الهضبة الأثيوبية فان كمية الأمطار تقل لتصل إلى 200 ملم/السنة في الخرطوم و هو ما يطرح إشكالية ضرورة وضع مشاريع لري المساحة الزراعية الواسعة ،و تمثل السدود أهم أكبر المنشآت المائية و الإنمائية في السودان للزراعة و توليد الطاقة الكهربائية."(3) (أنظر الجدول رقم 05)

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص12،99.
(2):رمزي سلامة (مرجع سابق) ،ص49.
(3):عبد المالك خلف التميمي (مرجع سابق) ،ص151.

جدول رقم (05)
فجوة الموارد المائية في السودان

السنوات	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا ب م3	الموارد المائية المتاحة بالمليار م3	الاحتياجات المائية بالمليار م3	فجوة المارد المائية بالمليار م3
1990	23.5	22.3	944	16.47	5.83(+)
1997	28.5	22.3	782	20.50	1.8(+)
2000	29.8	22.3	748	21.50	0.8(+)
2025	55	24.3	442	34.50	9.47(-)
2050	102	24.3	238	50.11	25.81(-)

المصدر:تقرير التنمية البشرية في العالم ،البنك الدولي ،سنة 1997 ،ص199.

"و من قراءة الجدول رقم (05) يتبين وجود فجوة بالموارد المائية في عام 2025 قدرها مليار متر مكعب من المياه ،ثم تتسع الفجوة بحلول عام 2050 لتصل إلى 25.8 مليار متر مكعب ،و مع ذلك لا تدخل السودان ضمن الدول المصنفة تحت حط الأمان المائي حيث تعتبر السودان من أولى الدول العربية من حيث كمية الأمطار التي تسقط عليها و التي تبلغ حوالي 1094.4 مليار متر مكعب و تمثل حوالي 48.7% من جملة أمطار الوطن العربي.التي تبلغ 2213 مليار متر مكعب."(1)

" هناك دول خارجية و بالأخص إسرائيل تحاول الاستفادة من هذا الوضع لإضعاف مصر و السودان سوية. لقد حصل مصر عندما كانت أحد المستعمرات البريطانية و بموجب معاهدة 1929 على حق الاعتراض على إقامة أية مشاريع على نهر النيل من أن تؤثر في حصتها من المياه. و في عام 1959 وقعت مصر اتفاقا ثنائيا منع السودان بموجب هذا الاتفاق الأخير تحصل مصر على 55.5 كلم

---

(1):رمزي سلامة (مرجع سابق) ،ص55،56.

مكعب من مياه النيل سنويا أي حوالي 78% من مياه النيل المشتركة بين مصر و السودان ،و يحصل السودان على 18.5 كلم مكعب/السنة أي 13%."(1)

* **اتفاقية 1929:** "تنظم تلك العلاقة المائية بين مصر و دول الهضبة الاستوائية كما تضمنت بنود تخص العلاقة المائية بين مصر و السودان منها:

* أن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان و توافق على زيادة الكميات التي تستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية و التاريخية في تلك المياه.

* ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوي أو أي إجراءات على النيل و فروعه على أي وجه يلحق الضرر بمصالح مصر."(2)

* **اتفاقية 1959:**"أحد أكبر مشكلات حوض نهر النيل هي عدم وجود اتفاقيات للتقسيم العادل و المنصف لحقوق المياه بين دول الحوض ،و كان آخر تلك الاتفاقيات تلك الموقعة بين مصر و السودان عام 1959 جاءت مكملة لاتفاقية 1929 و التي أسفرت عن السيطرة المصرية على مياه نهر النيل حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر و السودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة أنذاك و هو الرغبة في إنشاء السد العالي و مشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر.و لا تزال اتفاقية 1959 سارية إلى اليوم إلا أنها مقبولة فقط من قبل طرفيها (السودان و مصر) و الدول الثماني الأخرى لا توافق على تلك الاتفاقية و لكن لسوء الحظ ليس هناك إطار رسمي آخر للتعامل مع هذا الخلاف السياسي."(3)

السد العالي:" بدأ العمل في بناء السد العالي في يناير 1960 و قد انتهى العمل في بنائه 1970 و يبلغ ارتفاع السد العالي 196 مترا ،و تبلغ سعة حوض التخزين 162 مليار متر مكعب. و تقسم المياه المخزنة في بحيرة السد (بحيرة ناصر) وفقا لاتفاقية 1959 بين مصر و السودان ،فتنال مصر 7.5 مليار متر مكعب سنويا بينما ينال السودان 14.5 مليار متر مكعب سنويا ،كما تنتج محطة توليد الكهرباء طاقة كهربائية تقدر بنحو 10 مليارات كيلووات/الساعة." (4)" و تجسدت المخاطر السياسية حول استخدام مياه النيل في السبعينات عندما بادر السادات بالإعلان عن توصيل جزء من حصيلة مياه النيل إلى إسرائيل علم 1979 باعتبارها جزءا من صفقة في صراع المياه في دول حوض النيل لأ

---

(1):فؤاد قاسم الأمير (الموازنة المائية في العراق و أزمة المياه في العالم) ،دار الغد ،بغداد ،الطبعة الأولى ،كانون الثاني 2010 ،ص189.

(2):رشيد مبيض (مرجع سابق) ،ص593.

(3):مجلة المياه (مياه النيل و الصراع في غياب اتفاقيات للتقسيم العادل) ،2009/03/29.

(4):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص21،22.

لأن إسرائيل ترى فيه المصدر الذي سيحل مشكلتها في المستقبل مما يجعلها تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع مصر و أثيوبيا." (1)" و تعود بداية التهديد الأثيوبي لمياه النيل إلى عام 1959 عندما اتفقت الحكومة الأثيوبية مع مركز الدراسات و الأبحاث الأمريكية لتقديم دراسة متكاملة لتطوير الإمكانيات المائية لمشاريع الري و الطاقة في حوض نهر النيل الأزرق ،و كان ذلك إبان تحالف أثيوبيا مع الولايات المتحدة في حين كانت ترتبط مصر بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي ،و تشكل المياه الواردة إلى مصر من أثيوبيا وحدها 85% من إجمالي المياه المتمثلة في حصة مصر في نهر النيل ،وهذا يضع أثيوبيا على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية المصرية ،و تحرص مصر على وجود علاقات مع أثيوبيا في كل الظروف بغض النظر عن أية خلافات ،فلا بد من الحفاظ على حد أدنى من العلاقات."(2)

*" يبدو أن دول حوض النيل تعيش في حالة توتر نتيجة عدم تناسق المواقف و تباين المصالح ،فمصر تعتبر أن النيل هو مصدر الحياة لأبنائها و تسعى للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه و التي تقدر ب 55.5 مليار متر مكعب سنويا و تعمل جاهدة للحصول على موارد مائية جديدة بعد إقامة مشروعات جديدة على النيل مع دول الحوض حتى تستطيع أن تواكب زيادة عدد السكان لديها و زيادة احتياجاتها المائية.

* بينما تسعى السودان إلى التمسك بكامل حصتها و التي تقدر ب 18.5 مليار متر مكعب سنويا و كسب موارد مائية جديدة من النيل إلا أن انشغالها بحربها الأهلية في الجنوب حال دون التفاتها إلى قضاياها المائية بالشكل المطلوب و تتهم السودان أثيوبيا بإثارة الفتن.

* أما أثيوبيا تسعى بين الحين و الآخر بالتصريح بأنها تملك مياه النيل التي تنبع من أراضيها و أن من حقها إقامة مشاريع تراها مناسبة حتى لو وصل الأمر إلى قطع المياه عن الدول الأخرى."(3)

---

(1):حسن بكر (مرجع سابق) ،ص102.
(2):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق) ،ص153،154.
(3):رمزي سلامة (مرجع سابق) ،ص60.

2/الصراع في ما بين النهرين:

" يعتبر نهر الفرات واحد من أكبر أنهار الشرق الأوسط (2350كلم) و من أكثرها أهمية و حيوية بالنسبة لسوريا و تركيا و العراق سواء من حيث الري (الإنتاج الغذائي) أو من حيث الطاقة (إنتاج الكهرباء) فهو ينبع من هضبات أرمينيا (التركية) و يدخل الحدود السورية ثم يدخل الحدود العراقية حيث يقطع داخل العراق مسافة 1200 كلم من الشمال إلى الجنوب مارا غرب بغداد و ملتقيا مع دجلة ليؤلفا معا شط العرب الذي يصب في الخليج و هو شريان حيوي لكل من الدول الثلاث.

و تعتبر منطقة نهري دجلة و الفرات من المناطق الساخنة بالنسبة لمشكلة المياه و تمثل أزمة المياه فيهما وضعا نموذجيا لأزمة المياه في الشرق الأوسط ،فنحن بإزاء أطراف عربية و أخرى غير عربية ،و يمكن اختصار المشكلة بأنها مشكلة توزيع الحقوق في نهر الفرات بين الدول الثلاث."(1)

" يعود النزاع حول مياه نهري دجلة و الفرات إلى عدة عقود من الزمن ،و هو لا يثير مواجهات بين تركيا و الدولتين العربيتين الواقعتين أسفل الحوض فحسب ،بل بين هاتين الدولتين الأخيرتين بعضهما بعضا. و كانت الأطراف المتنازعة قد ارتضت أحيانا التفاوض فيما بينها ،إلا أن كل طرف يحاول الحصول على أكبر قدر من المزايا الإقليمية أو السياسية مقابل أي قرار أو اتفاق ،و هكذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المياه. و يعود ذلك إلى تعقيد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة الناجم عن تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية و دور السياسات التي انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (بريطانيا و فرنسا) بين العشرينيات و الخمسينات من القرن العشرين ،و لا تزال كل دولة من دول المنطقة ترسم خرائطها حسب تصوراتها الخاصة مما يثير المزيد من العراقيل أمام أي تفهم حول تقسيم منصف للموارد المائية المحلية. فحتى قيام الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك مشاكل سياسية أو قانونية تثار حول استخدام مياه نهري دجلة و الفرات بسبب وقوع النهرين من المنبع حتى المصب تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية. إلا أنه بعد تفكك الكيان العثماني و انفصال سوريا و العراق عن السيادة التركية بعد الحرب و اختصت تركيا بالمنبع و المجرى الأعلى للفرات و دجلة ،و سوريا بالمجرى الأوسط للفرات و العراق بنهر دجلة و المجرى الأدنى للفرات."(2)

---

(1):حسن بكر (مرجع سابق)، ص111،112.
(2):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق)، ص63 .

" إن الدولتان العربيتان سوريا و العراق لم تتخذا موقفا موحدا فيما يتعلق بمياه دجلة و الفرات ،فقد تركت العلاقات السياسية المتدهورة بينها لسنوات طويلة نتيجة للاختلاف الإيديولوجي بين جناحي حزب البعث في كل منهما آثارا سلبية على تعاونهما في هذا المجال ،و قد وصل الأمر إلى أن أيدت سوريا إيران في حربها مع العراق (حرب الخليج الأولى) في الثمانينيات و حاربت إلى جانب الكويت في حربها مع العراق (حرب الخليج الثانية) ،كذلك كانت تركيا قاعدة للهجوم على العراق في تلك الحرب و لم يسهم انتماء دول دجلة و الفرات إلى العالم الإسلامي في الوصول إلى اتفاق فيما بينها في شأن مياه النهرين ،و قد طغت الاعتبارات السياسية على الدينية ،و بعد حرب الخليج الثانية أعلنت تركيا سيادتها المطلقة على مياه دجلة و الفرات و أن هذه السيادة لا تقبل مناقشة الأطراف الأخرى سوريا و العراق ،كما لا تقبل هذه الأطراف مناقشة سيادتها على البترول ،فالأتراك عندما تثار مشكلة المياه يشيرون في مقابلها إلى البترول." (1)" إذ تتوفر لدى تركيا نية قوية لمقايضة البترول بالماء و يظهر ذلك من خلال تصريح رئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) لدى افتتاح سد أتاتورك في جويلية 1992 حيث قال: إن منابع المياه لتركيا كما أن النفط ملك للعرب و بما أننا لا نقول للعرب أن لنا الحق في نفطكم فلا يجوز أن يطلبوا بما هو لنا."(2)

" فمع نهاية العام 1992 أطلقت تركيا الرصاصة الأولى في حرب المياه ضاربة عرض الحائط بالحقوق التاريخية و القانونية و وشائج القرب و الدين و حسن الجوار."(3)

*" و قد ارتكزت سياسة تركيا المائية على ثلاث مبادئ رئيسية:

الأول: سيادي باعتبار نهري دجلة و الفرات نهرين وطنيين عابرين للحدود و ليس دوليين و يشكلان حوضا واحدا ،و من حقها استغلالهما حسبما تقتضي مصالحها السياسية و الاقتصادية استنادا لنظرية السيادة المطلقة في القانون الدولي.

الثاني: اقتصادي يدعو إلى توزيع مياهها استنادا إلى قواعد الكفاءة و الاقتصاد في استخدام المياه و ليس إلى مبدأ المحاصصة و القسمة و الشراكة.

الثالث: تجاري يستند إلى مبدأ مقايضة الماء التركي بالنفط العربي على اعتبار أن العرب يمتلكون النفط و من حق الأتراك أن يمتلكوا مياههم."(4)

---

(1):حسن بكر (حروب المياه في الشرق الأوسط من النيل للفرات) ،السياسة الدولية ،العدد111 ،القاهرة ،يناير1993 ، ص82.

(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق) ،ص102.

(3):حسن بكر (حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد) ،مرجع سابق ،ص83.

(4):حمدي الطاهري (مرجع سابق) ،ص287.

" و يكمن الخلاف فيما بين تركيا و دول الجوار العربية في تناقض الرؤي ة لكلا الجانبين ،فتركيا لا تعترف بدولة النهرين ،و تعتبرهما حوضا واحدا ،و ترى في دجلة و الفرات نهرين تركيين و تطلق عليهما تسمية (مياه ما وراء الحدود) فضلا عن رفض تركيا الدخول في اتفاق رسمي بشأن تقسيم مياه الفرات فيما بينها و بين سوريا و العراق و تسعى تركيا إلى استخدام ورقة المياه لابتزاز جيرانها و خاصة بشأن أمن الحدود و مسألة التمرد الكردي في جنوبها ،و بحجة أن سوريا تقف وراء دعم التمرد و تمويله.

و بالرغم من أن جذور المشكلة تعود إلى عام 1962 إلا أنها ازدادت حدة منذ أوائل السبعينات عندما لجأت تركيا خلافا للاتفاق المعقود بينها و بين سوريا و العراق عام 1946 إلى تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (Southeast anatlium Project) و هو مشروع ضخم متعدد الجوانب و الأغراض يتضمن إقامة 21 سدا منها 17 سدا على الفرات و 4 سدود على دجلة إضافة إلى 17 محطة للطاقة الكهربائية ،حيث أتمت تركيا إنشاء الخزانات التالية:

* **سد أتاتورك:** الذي يبلغ ارتفاعه 170م و طوله 1900م و طاقته الخزنية 48.7 مليار متر مكعب ،تم انجازه عام 1990.

* **سد كيبان:** تبلغ سعته الخزنية 30.6 مليار متر مكعب ،تم انجازه عام 1974.

* **سد قرة قاية:** يقع جنوب سد كيبان بمسافة 116 كلم ،يبلغ مقدار الخزن الكلي 9.5 مليار متر مكعب ،الغرض منه توليد الطاقة الكهربائية.

* و إلى جانب هذه السدود باشرت تركيا بإنشاء سدين آخرين هما برجيك 1.2 مليار متر مكعب و قرقامش 200 مليون متر مكعب.

أما سوريا كانت قد أنشأت كلا من سد الطبقة أو الثورة لتخزين 11.7 مليار متر مكعب ،و سد تشرين بطاقة خزنية تبلغ 1.9 مليار متر مكعب ،إضافة إلى سد البعث ،و الغرض منه إعادة تنظيم إطلاق التصاريف المطلقة من خزان الطبقة و سعة الحزن الكلي أمام هذا السد 90 مليون متر مكعب.و الجدول رقم (06) يوضح خصائص هذه المشاريع."(1)

(1):محمد صالح العجيلي (متغير المياه في العلاقات العربية-التركية) ،الفكر السياسي ،ص257،259.

جدول رقم (06)
مساحة التخزين و سعته في الخزانات المقامة على نهر الفرات

الدولة	السد/الخزان	سعة التخزين مليار م3	المساحة كلم 2	المعدل السعة/المساحة
تركيا	كيبان	36.3	675	44
	قرة قاية	9.58	298	32
	أتاتورك	48.7	817	95
	برجيك (قيد الإنشاء)	1.22	56	21.7
	قرقاميش(قيد الإنشاء)	0.2	28	7
سوريا	تشرين	1.3	70	18.6
	الطبقة	11.7	628	18.6
	البعث	0.9	207	33.3
العراق	القادسية	8.6	418	-
	الحبانية	3.4	426	-

المصدر:صبري فارس الهيتي ،(المياه العربية بين الضغوط الجيواستراتيجية و مخاطر التبعية) ،مجلة الجغرافي العربي ،العدد4 و 5 ،بغداد ، سنة1998، ص16.

"و الجدول التالي رقم (07) يمثل منشآت السيطرة على مياه دجلة. و الواقع لا يمكن - بنظرنا- اعتبار بحيرة الثرثار خزانا مائيا ما لم يتم تحليلها و لكن يمكن اعتبارها كخزان للفيضان."(1)(أنظر الخريطة رقم 04)

(1):فؤاد قاسم الأمير (مرجع سابق) ،ص108.

جدول رقم (07)
منشآت السيطرة على مياه دجلة

النهر أو الرافد	الإيراد السنوي كلم3	الإيراد من خارج العراق%
دجلة	20.5	%100
الزاب الكبير	15.7	%42 (الباقي من داخل العراق)
الزاب الصغير	7.0	%36 (الباقي من داخل العراق)
العظيم	0.7	جميعه من العراق
ديالي	5.5	%59 (الباقي من داخل العراق)
المجموع	49.4كلم3	**56% من تركيا** **12% من ايران** **32% الباقي من داخل العراق**

المصدر:فؤاد قاسم الأمير (مرجع سابق)، ص108.

مشاريع تركيا المائية:" راحت تركيا تلعب بورقة المياه و الهاجس المائي التنموي في الشرق الأوسط كأداة سياسية ترغيب و ترهيب من خلال مشروع أنابيب السلام"(1)

* **مشروع أنبوب السلام:**" تقول تركيا أنها أصبحت تمتلك فائضا من المياه الصالح للاستعمال و اقترحت و منذ سنوات عملية تصدير جانب من هذا الفائض عن طريق أنابيب أو ناقلات للدول الجنوبية في الشام و الخليج." (2)"إذ قدمت تركيا عام 1986 عرضا لسوريا و الأردن و السعودية و الكويت و عمان و الإمارات و قطر و البحرين بإمدادها باحتياجاتها المائية من نهري سيحان و جيحان في خليج الاسكندرونة عبر خطي أنابيب."(3)

* **الخط الأول الغربي:** يتجه من تركيا إلى سوريا ثم الأردن و إسرائيل و ينتهي في الأراضي السعودية و يبلغ طوله 2700 كلم و ينقل حوالي 3.5 مليون متر مكعب من المياه يوميا.

---

(1):حسن بكر (مرجع سابق) ،ص112.
(2):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق) ،ص112.
(3):تأليف مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية)، مرجع سابق، ص252.

* **الخط الثاني الشرقي:** يتجه من تركيا إلى الأراضي العراقية ثم إلى الكويت فالسعودية و بقية دول الخليج العربي و ينتهي في سلطنة عمان ،و يبلغ طوله 3900 كلم و ينقل حوالي 2.5 مليون متر مكعب من المياه يوميا." (1)(أنظر الجدول رقم 08).

جدول رقم (08)
توزيع أنابيب السلام

الخط الأول 3.5 مليون م3 يوميا	حصص الدول
تركيا	**تركيا300 ألف م3**
سوريا	**حلب 300 ألف م3 حمص 100 ،دمشق 250 ألف م3**
الأردن	**عمان 600 ألف م3**
السعودية	**تبوك 100 ،المدينة 300 ألف م3 الدمام 200 ،ينبع 100 ألف م3 مكة 500 ،جدة 500 ألف م3**
الخط الثاني 2.5 مليون م3 يوميا	
الكويت	**الكويت 600 ألف م3**
السعودية	**الجبل 200 ألف م3 ،الدمام 200 ألف م3 ،الخبر 200 ،الهفوف 200 م3**
البحرين	**المنامة 200 ألف م3**
قطر	**الدوحة 100ألف م3**
الإمارات	**أبو ظبي 280 ألف م3 ،دبي 160 ألف م3 ،الشارقة 120 ،رأس الخيمة و عجمان 140 ألف م3**

المرجع:حسن بكر (مرجع سابق) ،ص212.

" و لتركيا أسبابها التي تدفعها لهذه المشاريع و لعلى أهمها:

* وقف نشاط حزب العمال الكردي المعارض لتركيا.

* طرد عناصر الجيش الأرميني السري في سوريا و الحد من نشاطه في لبنان.

---

(1):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق) ،ص585.

* حذف منطقة لواء الاسكندرونة من الخرائط السورية و إيقاف كل أشكال الادعاء بأنها أرض سورية.
* رغبتها في إمكانية أن يؤدي المشروع إلى مقايضة المياه بالغاز و النفط."(1)
" هذا و ينظر الاقتراح التركي إلى إسرائيل نظرة مثالية مؤداها أن اسبب الرئيسي في التصرفات التوسعية لإسرائيل هو النقص الشديد لموارد المياه لديها و أنها بسبب ذلك تسعى لاحتلال أراضي عربية أخرى غنية بمصادر المياه و لهذا تقدمت تركيا بمشروعها عبر تعبير جميل فأسمته (أنابيب السلام)."(2)
* **مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP):**" منذ بداية السبعينات و تركيا تنتهج سياسة غامضة حيث وضعت خطة لبناء السدود أخفتها عن جيرانها و تحولت مشروعاتها من برنامج ضخم لإنتاج الكهرباء إلى مشروع عملاق يهدف إلى إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول و هو ما عرف بمشروع الغاب (GAP) ،و يهدف لجني 2 مليار دولار سنويا من صادرات الحبوب و الخضروات إلى المنطقة العربية. و أبرز مشروعات الغاب هو سد أتاتورك.و يعتبر تاسع أكبر سد في العالم ،و لملأ هذه البحيرة تم قطع نهر الفرات عن سوريا و العراق لمدة شهر في فبراير 1990 ،مما أثر بشكل ملحوظ في كم و كيف الماء المتدفق إلى القطرين العربيين و على الخطط التنموية لديهما ،و هنا لعب القرار التركي دوره في لفت الأنظار إلى أن هناك أزمة مرشحة للانفجار في العلاقات العربية مع دول الجوار الاستراتيجي أو الضلع الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي."(3)
" أما إذا أتينا إلى مناقشة و تفسير مغزى الإجراء التركي من قرار قطع المياه عن العراق و سوريا لإملاء السد الذي يعتبر قلب المشروع الكبير(الغاب) فإننا سنلاحظ أن القرار الذي صدر عن أعلى سلطة رسمية عسكرية في البلاد و هو مجلس الأمن القومي التركي في نوفمبر 1989 قد جاء من أجل توظيف عامل المياه كغرض عسكري بحت أراد من خلاله الأتراك التعرف على نوايا و ردود أفعال العراق و سوريا المبيتة اتجاههم. بطبيعة الحال فان إنشاء مثل هذه المشاريع المائية في تركيا قد أدت إلى حدوث توتر سياسي كبير و فتور واضح في العلاقات الثنائية مما جعل البلدان الثلاثة تتعثر في التوصل إلى حل عادل منصف حول اقتسام مياههما لسنوات طويلة."(4)" و الحقيقة يمكن استشفافها من نزاعات الأطراف الثلاثة على المياه لأنها في تصاعد مستمر خاصة ما خلفه

---

(1)،(3):حسن بكر (مرجع سابق) ،ص212- 214.
(2): عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق) ،ص112.
(4):ريان ذنون العباسي (مرجع سابق).

سد أتاتورك من تقليص تدفق مياه نهر الفرات إلى سوريا بنسبة 40% و إلى العراق ب 81%."(1)

" و بالنسبة للعلاقات السورية العراقية فكانت أولى الاحتكاكات بسبب المياه بين سوريا و العراق عندما شرعت سوريا في بناء سد الطبقة سنة 1974-1976 بدعم سوفييتي مالي و تكنولوجي حيث ترتب على ذلك انخفاض المياه التي اعتاد العراق على وصولها من نهر الفرات إلى 25% سنويا ،فكانت الأزمة بين سوريا و العراق حيث قامت العراق بتهديد سوريا بتدمير سد الطبقة بالقنابل ،و لم تنتهي الأزمة إلا بقرار سوري بتدفق كميات إضافية اتجاه العراق ،و تأتي هذه الأزمة المائية ضمن سياق التوتر الدائم بين البلدين الذي يرجع إلى أسباب إيديولوجية و سياسية. و قد حال الخلاف السوري العراقي الذي كان محتدما حتى وقت قريب دون تنسيق المواقف بينها في مواجهة تركيا."(2)

3/الصراع في نهر الأردن:" و يتكرر المشهد في حوض نهر الأردن ،الذي تشارك فيه الأردن و فلسطين و إسرائيل و لبنان و سوريا." (3)" و هو أهم الأنهار العربية المشتركة في المنطقة،و يشكل جزءا كبيرا من مجراها الحدود السياسية فلسطين من جهة و الأردن و سوريا من جهة أخرى ،يتكون نهر الأردن في منابعه من ثلاثة روافد رئيسية و هي أنهار بانياس ،الحاصباني و الدان."(4)

* "**نهر الدان:** و يقع داخل إسرائيل.
* **نهر الحاصباني:** الذي ينبع من لبنان.
* **نهر بانياس:** الذي ينبع من عيون منحدرات جبال الشيخ بسوريا حيث يسير النهر في مجرى واحد متجها إلى بحيرة الحولة.

و يتابع نهر الأردن جنوبا مخترقا بحيرة طبرية ثم يرفده نهر اليرموك ،و يسير النهر حتى يصب في البحر الميت." (5)" و يعتبر نهر اليرموك الرافد الرئيسي للأردن و هو الفاصل الطبيعي بين سوريا و الأردن و يفصل إسرائيل أيضا عن الأردن ،إذن فنحن أمام ثلاث دول تستفيد من الحوض و هي إسرائيل و الأردن و سوريا." (6)" و لنهر اليرموك تاريخ عريق في مسألة تقاسم المياه ،إذ يعتمد الأردن على مياه اليرموك لإمداد قناة الغور الشرقي في أراضيه ذات الأهمية الحيوية للزراعة في الأردن ،و تقوم إسرائيل بتحويل ما بين 50-125 مليون متر مكعب

---

(1):حمد بورحمة (مرجع سابق)، ص38.
(2)،(5):داليا إسماعيل محمد (مرجع سابق)، ص24،40.
(3):مايكل كلير (مرجع سابق)، ص173.
(4):عبد القادر رزيق المخادمي (مرجع سابق)، ص24.
(6):حسن بكر (مرجع سابق)، ص127،128.

سنويا إلى بحيرة طبرية."(1)
" هذا و يعتبر نهر الأردن من الأنهار التي ترتبط به مشاكل عديدة ،فعلى الرغم من انه لا يتساوى مع نهر الفرات من حيث كمية المياه إلا أنه يتمتع بحساسية سياسية أكثر عمقا من سابقه ،فمنابع نهر الأردن هي المرتفعات السورية و اللبنانية." (2)" و من وجهة نظر البعض فان أزمة المياه في حوض نهر الأردن تشكل أخطر حلقة من حلقات تصعيد حرب المياه في منطقة الشرق الأوسط ،و أشد قضايا المياه لهيبا عن أي منطقة في العالم ،لأنه الحوض الوحيد الذي يتعرض بصورة خطيرة لأعمال القرصنة المائية ،فضلا عن العداء الشديد الذي يسود بين الدول التي تقسم النهر و روافده و هي الدول العربية من ناحية و إسرائيل من ناحية أخرى." (3)" حيث تقدر المصادر الإسرائيلية بحوالي 1942 مليون متر مكعب موزعة على النحو التالي: 157 مليون متر مكعب من ينابيع سهل الحولة 240 مليون متر مكعب من ينابيع بحيرة طبرية ،490 مليون متر مكعب من نهر اليرموك ،260 مليون متر مكعب من الأودية و السهول الشرقية ، 250 مليون متر مكعب من الأودية و السهول الغربية."(4)
"لعلى أول محاولة تخطيط جرت لاستغلال مياه الأردن كانت إبان الانتداب البريطاني على فلسطين مما أصبح يعرف حينها ب:
*** مشروع لادورميلك:** هذا المشروع جاء باسم (والتر كلاي لادورميلك) و هو مهندس أمريكي متخصص في صيانة الموارد الطبيعية لدراسة مشاريع الري في البلاد. اقترح عام 1944 إلى استثمار مياه نهر الأردن التي تقدر ب1800 مليون متر مكعب/السنة و الاستيلاء على مياه نهر الليطاني في جنوب لبنان و تحويلها إلى فلسطين. و شق قناة تصل البحر الأبي ض المتوسط بالبحر الميت ،و قد أوصى المشروع بتسليم إدارته لليهود."(5)
*** مشروع جونستون:** " لقد أخذ الصراع في الاشتعال حول نهر الأردن مع بدء إسرائيل بتحويل نهر الأردن ،حيث رصدت سوريا في 1953 تحركات إسرائيلية

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق)، ص217.
(2):عبد الرحمان أبو عرفة (الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية)، الموسوعة العربية للدراسات و النشر، دار الجليل، عمان، سنة1981، ص38.
(3):رفعت سيد أحمد (الصراع المائي:الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب و إسرائيل)، دار الهدى، طبعة الأولى سنة1997، ص201.
(4):صاحب الربيعي (الأمن المائي و مفهوما الأمن و السيادة في دول حوض نهر الأردن)، دار الحصاد، دمشق، سنة 2000، ص140،142
(5):طارق المجذوب (لا أحد يشرب مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل)، رياض الريس للكتب و النشر، لبنان، 1998 ص196.

لحفر القناة الرئيسة للمشروع بالقرب من حدودها في المنطقة منزوعة السلاح شمال جربتات يعقوب.(أنظر الخريطة رقم 05).و سارعت سوريا بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن و البت بإصدار قرار للوقف الفوري لهذه الأعمال بعد رفض إسرائيل الاستجابة لأوامر كبير مراقبي الأمم المتحدة بإيقافها." (1)" و إزاء الموقف الجديد الذي هدد بعودة القتال قام الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) بتكليف المستشار (جونستون) كممثل شخصي له بمهمة التفاوض مع دول المنطقة لمحاولة إقناعها بالموافقة على مشروع موحد لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن."(2)

"و أهم ما جاء في هذه الخطة ما يلي:

* إقامة سد على نهر الحاصباني في لبنان شمال الحدود بنحو 2 كلم ،وراء هذا السد تختزن المياه الشتوية.

* تحفر قناة من خزان الحاصباني تتدفق منها المياه بشدة نحو محطة توليد الكهرباء لمصلحة إسرائيل.

* بعد أن تمر المياه بمحطة توليد الكهرباء تحول إلى قناة الغور الشرقي ،و قناة الغربي لكي تحملا الماء للري إلى مسافة 180 كلم جنوبا و على بعد ثلاثة إلى 10 كلم من البحر الميت.

* و أخيرا ينص مشروع جونستون على استخدام الآبار للري و بصورة أتم مما هو متبع الآن ،و على الأخص في الجهات التي تحتلها إسرائيل."(3)

"كما شملت الخطة تقسيما للمياه:

***الأردن:** الباقي من نهر اليرموك (تقديرا 377 مليون متر مكعب) بعد توزيع 25 مليون متر مكعب و 90 مليون متر مكعب لسوريا.

245 مليون متر مكعب من مياه نهر الأودية و الآبار.

100 مليون متر مكعب يتم سحبها من بحيرة طبرية.

***سوريا:** 90 مليون متر مكعب من أعالي اليرموك.

20مليون متر مكعب من روافد البانياس.

22 مليون متر مكعب من أعالي الأردن.

***لبنان:** 35 مليون متر مكعب من الحاصباني.

***إسرائيل:** 25 مليون متر مكعب من اليرموك. الباقي من نهر الأردن.

---

(1):زهر الدين صالح (مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا و المياه)، المركز العربي للأبحاث و التوثيق، بيروت، سنة1996، ص269.

(2):محمد على عبد الفتاح (أزمة المياه و المتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي)، السياسة الدولية، القاهرة، العدد60، ص45.

(3):عبد القادر رزيق المخادمي (مرجع سابق)، ص115.

361 مليون متر مكعب (بعد التوزيع على سوريا و الأردن) من إجمالي تصريف نهر الأردن."(1)

" و بسبب المشاكل التي أثارها تنفيذ المشروع بين الطرفين و الاشتباكات المسلحة التي أعقبتها أصدر مجلس الأمن قرار طالب فيه وقف جميع الأعمال المتعلقة بإنشائه مما أدى إسرائيل إلى نقل نقطة التحويل إلى الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبرية الواقع ضمن منطقة نفوذها. و رغم المشاكل التي أثارها المشروع و بعد مفاوضات مطولة خرج المتفاوضون بمسودة اتفاق معدلة عن المشروع الأول عرفت باسم (خطة جونستون) و ذلك عام 1955 نصت على تقسيم مياه نهر الأردن على الشكل التالي:

36% من مياه النهر الممكن استثمارها و التي قدر حجمها في ذلك الوقت ب 1380 مليون متر مكعب لإسرائيل ،و 64% للدول العربية يجري توزيعها كما يلي: 52% للأردن ،7% لسوريا ،فيما لم يعط لبنان أكثر من 3%. و كانت تلك أوضح اتفاقية غير رسمية على مصادر المياه يعرفها تاريخ العلاقات العربية الإسرائيلية."(2)

" و لا زال حوض الأردن يتعرض لهذه المضايقات خاصة ذلك المشروع الساعي لتحويل مياهه إلى الجنوب و قد تسابق كل من العرب و اليهود على تنفيذه لحرمان الطرف الآخر الاستفادة من نهر الأردن المائية العامة. حمى التسابق هذه استمرت 1967 و كانت سببا رائعا في اندلاعها." (3)" و قد اعترضت لجنة الخبراء العربية على مشروع جونستون للأسباب التالية:

* رفض مبدأ استخدام مياه نهر الأردن خارج حوضها ذلك إعمالا لما تقضي به قواعد القانون الدولي في شأن الأنهار الدولية ،و بناءا على فليس لإسرائيل الحق في تحويل مياه نهر الأردن خارج الحوض لري النقب.
* رفض فكرة تخزين المياه داخل بحيرة طبرية لوجود ينابيع مالحة في قاع البحيرة.
* إمكان تأثر الأماكن المسيحية المقدسة في حالة حدوث ارتفاع في منسوب المياه بالبحيرة.

و قد اعترضت إسرائيل أيضا على المشروع و ذلك لرغبتها في إدماج الليطاني في نظام نهر الأردن ،و يتسق هذا المطلب الإسرائيلي مع توجهات المشروعات التي تبنتها الحركة الصهيونية منذ البدايةو التي وجدت سبيلها للتنفيذ بعد حرب

---

(1): سامر مخيمر و خالد حجازي، (مرجع سابق)، ص108،109.

(2): البرزي عفيف (إسرائيل و المياه العربية)، دار الحقائق، بيروت، سنة1984، ص100.

(3):كالي اليشع (المياه و السلام: وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة:ندرة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سنة1991، ص205.

لبنان 1982."(1)

* **مشروع كوتون 1954:**" ظهرت فكرة المشروع بعد الرفض العربي لمشروع جونستون ،و قد تبنى المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطط لضم مياه نهر الليطاني البالغة 700 مليون متر مكعب.

* **المشروع العربي:** قام المشروع العربي ليحافظ على الحقوق العربية (سوريا و لبنان) في مياه نهر الأردن و لقد تضمن المشروع العربي ما يأتي:

* تحويل الفائض من مياه نهر الحاصباني بعد ري منطقة النبطية إلى وادي الرقاد للاستفادة منها في الأردن.

* استثمار مياه ينابيع الوزاني في لبنان.

* إنشاء سد في موقع المخيبة على نهر اليرموك لتخزين 200 مليون متر مكعب من المياه و نقلها إلى قناة الغور الشرقية في الأردن."(2)

" شرعت إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن عام 1959 و قد استنفر هذا العمل الاهتمام العربي و قد طالب البعض بمنع إسرائيل بالقوة المسلحة من تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطتها و التي كانت تجري بالقرب من المنطقة المجرة من السلاح على الناحية الإسرائيلية من خطوط الهدنة. و قد عقد مؤتمر القمة العربي الأول في 1964 لبحث هذا الموضوع و قد أقر المؤتمر فكرة اختيار موقع الدفاع بدلا من موقف الهجوم ،و ذلك عن طريق وضع الخطوط العامة لمشروع عربي لتحويل مياه الأردن داخل البلاد العربية دون التعرض للمشروع الإسرائيلي.(أنظر الخريطة رقم 06) كما تقرر تشكيل قيادة عربية موحدة للإنذار عن أي تدخل مسلح تقوم به إسرائيل بهدف تعطيل المشروع العربي لاستغلال مياه الأردن. و قد تعثرت خطوات تحويل مياه نهر الأردن إلى داخل الأراضي العربية لعدة أسباب مالية و عسكرية:"(3)

* عدم التزام الجيوش العربية بأوامر و قرارات القيادة العربية الموحدة.

* ضعف تأهب القوات المسلحة المكلفة بخوض القتال أو بانجاز المهام القتالية التي توكل لها.

* رفض بعض الدول العربية السماح للقوات العربية دخول أو عبور أراضيها و هو ما عطل تنفيذ الخطة ،و نظرة رؤساء أركان الجيوش العربية إلى القيادة الموحدة على أنها تسلبهم بعض صلاحياتهم و اختصاصاتهم و تتدخل في شؤون قيادتهم و هو ما جعلهم ينفرون من التعاون معها و يقيمون العراقيل في طريقها.

---

(1):سامر مخيمر وخالد حجازي (مرجع سابق)، ص109.
(2):عدنان هزاع البياتي (أطماع إسرائيل في المياه العربية)، الفكر السياسي، ص178.
(3):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص112،113.

و قد بلغ المشروع العربي نهايته المأساوية في حرب 1967 حيث استولت إسرائيل على مواقع المشروع العربي في جنوب سوريا (هضبة الجولان) و الضفة الغربية و باتت كل من مياه نهر الأردن و روافده في يدها.
إضافة إلى هذه المشاريع فقد لاح في الأفق في سنوات الثمانينات مشروع آخر و هو:
* **مشروع غور:** أو ما يسمى الخط الشمالي ،يقوم هذا المشروع على فكرة جر مياه البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت باستغلال مجرى نهر كيشون و نهر الأردن يبدأ جر المياه من خليج حيفا إلى وادي بيسان. و لعلى ما يزيد من أهمية قناة غور هو قدرتها على توليد الطاقة الكهربائية ،و قدر الخبراء طاقة القناة على نقل المياه نحو 800 مليون متر مكعب/السنة لذلك فان إسرائيل تعمل جاهدة من أجل تحقيق هذا المشروع الذي سيحمل في طياته عدة أهداف:
* بعد استيطاني: فالهجرة اليهودية إلى فلسطين مستمرة بوتيرة متسارعة و هي تزداد مع استتباب السلام في المنطقة و تدفق المهاجرين يطرح مشكلات يجب معالجتها في مقدمتها إيجاد الأمكنة السكينة و توفير فرص العمل و تأمين الموارد الغذائية...
* بعد اقتصادي: فالمشروع يوفر لإسرائيل بالإضافة إلى المياه تنوع في مصادر الطاقة الكهربائية يجنبها في ملمات خطر التعرض للحصار و يقلل من اعتمادها على استيراد المحروقات.
* بعد أمني: فالقناة قادرة على تشكيل حاجز طبيعي يصعب اجتيازه في حال حدوث مواجهة عسكرية مع دول الجوار ،و في إمكان إسرائيل عند نشوب حرب مفاجئ مع الجيران إغراق البحر الميت و ما حوله من أراضي بطوفان مياه المتوسط و إجهاض أي تحرك عسكري مهما يكن مدروسا ومنسقا." (1) (أنظر الخريطة رقم 07)
4/المطامع الإسرائيلية في المياه اللبنانية: " يبلغ عدد الأنهار في لبنان 15 نهرا و أهمها نهر الكبير و العاصي و الحاصباني و الليطاني ،متوسط تصريفها 3869 مليون متر مكعب ،أما الينابيع فتزيد عن 1100 ،و يقدر تصريفها ب 1150 مليون متر مكعب.
لا شك أن إسرائيل كانت دائما تعتبر لبنان الحلقة الضعيفة في العالم العربي و تحتفظ بحقها في التصرف هناك. و حتى قبل اتفاقات سايكس بيكو في ماي

---

(1):طارق المجذوب (مرجع سابق)، ص310،360.

1916 كانت إسرائيل تطمع في أراضي لبنان ،و قد حاول الصهيونيين و البريطانيون في تلك الحقبة أن يدفعوا بحدود فلسطين أي الدولة اليهودية المستقبلة إلى الشمال"(1)" و تأتي المياه على رأس قائمة اهتمام إسرائيل بهذا البلد ،فمنذ بداية القرن الماضي وضع اليهود أعينهم على الأنهار اللبنانية خاصة نهر الليطاني الذي رغم أنه نهر لبناني مصبا و منبعا ،غير أن إسرائيل تود على الدوام ادعاء مفداه أن مياه هذا النهر تذهب هدرا في البحر ،و ذلك تبريرا لإطماعها بالاستيلاء على هذا النهر."(2)

" لقد شكلت مياه الليطاني نقطة التقاء و توافق يهودي على كافة المستويات السياسية و الدينية ،و على الغم من تعدد المشاريع الداعية لضم النهر داخل الأراضي الإسرائيلية أو تحويل مياهه إلى حوض الأردن إلا أن المهندس السويسري اليهودي الأصل (ويل بوش) هو أول من اقترح تحويل مياه الليطاني في عام 1905 بدلا من إدخال مناطق النهر في داخل حدود إسرائيل بهدف تأمين احتياجات المستوطنين اليهود و مواجهة العجز المائي المتوقع مستقبلا." (3)" و على الرغم من إسرائيل أعدت مبكرا للسيطرة على نهر الليطاني إلا أن عملية استغلاله فعليا بدأت بعد عام 1967 عندما احتلت هضبة الجولان و المنابع الشمالية انهر الأردن القريبة من المناطق المحيطة بالليطاني عندما أعلن (ليفي أشكول) أن إسرائيل العطشى لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي و هي ترى أن أكثر من 500 مليون متر مكعب من الليطاني تذهب هدرا إلى البحر و أن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل لاستقبال المياه القادمة من الليطاني."(4)

" و بدأت إسرائيل بعد احتلالها لجنوب لبنان عام 1982 في تنفيذ مخططها لسرقة مياه لبنان على النحو التالي:

* نقل خط الأسلاك الشائكة خلف نبع الوزاني و صادرات مياهه.
* استخدام أنابيب مصفاة الزهراني لجر مياه الحاصباني.
* البدء في شق نفق يبلغ طوله 17 كلم لسحب مياه الليطاني إلى داخل أراضي إسرائيل المنخفضة.
* يعرض مشروع النفق أكثر من 250 قرية لبنانية جنوبية للموت عطشا."(5)

---

(1):تأليف مجموعة من المؤلفين (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية)، مرجع سابق، ص271،246.
(2):فتحي علي حسين (مرجع سابق)، ص187.
(3):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص91،24.
(4):حسن عبد القادر صالح (حرب المياه بين العرب و إسرائيل)، مجلة شؤون عربية، العدد55، أيلول 1988، ص63.
(5):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق)، ص129.

" و يؤمن الليطاني 700 مليون متر مكعب سنويا تستغل منها لبنا حوالي 400 مليون متر مكعب لإنتاج الطاقة الكهربائية ،وهكذا يوفر الليطاني لإسرائيل كمية مياه أكبر مما توفره لها منابع الأردن التي خاضت حروبا عديدة بسببها. فضلا أن لبنان هو الحلقة الأضعف في سلسلة دول المواجهة العربية و هو ما يدفع إسرائيل للإصرار على الاحتفاظ بالشريط الحدودي في الجنوب و تعديل المبدأ الأساسي للسلام العربي الإسرائيلي من الأرض مقابل السلام إلى الأرض مقابل الماء بالاستيلاء على مياه الحاصباني و الوزاني و الليطاني (أنظر الخريطة رقم 08). و تساوم إسرائيل مساومة غير الشرفاء في تقنين حقوق قانونية لها في الليطاني فتلكؤها و تعنتها في مفاوضات المسار اللبناني يكشف عن دوافعها في الجنوب اللبناني في عام 1982 و إقامتها للحزام الأمني و هو حزام مائي بدليل أن نهر الليطاني يدخل ضمن الحزام الأمني المزعوم نبعا و مجرى و مصبا في بحيرة الحولة."(1)

" و زاد وضوح مطامع إسرائيل في مياه الليطاني في المشروع المضاد الذي قدمته لجونستون عام 1954 و المسمى بمشروع كوتون و الذي تطالب فيه بتحويل 400 مليون متر مكعب من إيراد النهر عبر نفق يبدأ من نقطة انعطافه نحو الغرب. و يعني ا أن إسرائيل تطمع بالاستيلاء على نحو 55% من مياه الليطاني."(2)

*" المشكل المائي لدى لبنان لا يأتي من عامل الندرة و الحاجة المطروحة بقوة لدى الأردن مثلا لكنه ناتج أساسا عن توظيف ورقة المياه في الحسابات السياسية الإسرائيلية ،إذ يرتبط و بقوة الوضع المائي اللبناني باختراق سيادته. و رغم الدعاوى المستمرة و المبررات التي تسوقها إسرائيل لاختراق الحدود اللبنانية غير أن المحرك الأساسي كان في كثير من المرات الموارد المائية في لبنان. و رغم أن مشكل عدم التوزيع الفعال لهذه الموارد المائية مطروح في لبنان بفعل الظروف التاريخية لهذا البلد و منها الحرب الأهلية إلا أن التحرشات كانت أيضا من أهم أسباب تعطيل الكثير من المشاريع المائية في لبنان."(3)

---

(1):حسن بكر (مرجع سابق)، ص134،136.

(2):صبحي كحالة (المشكلة المائية في إسرائيل و انعكاساتها على الصراع العربي- الإسرائيلي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1980، ص49.

(3):فتحي علي حسين (مرجع سابق)، ص186.

المبحث الثالث:المياه و الأمن القومي الإسرائيلي

"شريط طويل من المشاهد الساخنة تتداخل فيها برك الماء و برك الدماء ،يتسارع الشريط أحيانا و يتباطأ أحيانا أخرى لكن لا أحد يعلم حتى و أين يمكن أن يسترجع الشريط حركته السريعة و الخطيرة. فالحرب من أجل الماء واردة دائما لأن الماء كالدم لا يمكن العيش بدونه.هكذا يقولون في إسرائيل."(1)

* " لقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لنشوء دولة إسرائيل منذ أن عزمت على تأسيس دولة إسرائيل الكبرى من النهر إلى النهر و رفعت شعار (حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات) و الذي يعكس الأهمية الاستثنائية للمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني." (2)" و بالطبع يكفي أن نذكر على أن كلمة مياه وردت بأكثر من مائة نص توراتي حددها واضع فهرس الكتاب المقدس 13 في الصفحتين (565-566) نذكر من هذه النصوص النص القائل: بهذا تعرف أني أنا الرب... ها أنا أضرب بالعصا التي في يدي على الماء الذي في النهر فيحول دما و يموت السمك الذي في النهر و ينتن النهر فيعاف المصريون أن يشربوا ماء هذا النهر."(3)

" تحتل مشكلة المياه في إسرائيل مكانا بارزا في توجيه سياستها و تحديد إستراتيجيتها ،و من الضروري لكل باحث عربي راغب في تقصي أبعاد هذه السياسة و اتجاهاتها أن يستوعب بعمق حدود هذه المشكلة و أن يتبين بوضوح مدى انعكاسها و تأثيرها على أي تحرك إسرائيلي بشأنها ،سواء ما تم حولها في الماضي أو ما يحتمل أن يترتب عليها في المستقبل. و البحث في المشكلة المائية في فلسطين قديم قدم نشوء الحركة الصهيونية نفسها ،فمنذ أن بدأ حلم استعادة أرض صهيون يراود مخيلة قادتها حوالي منتصف القرن الماضي ،أدرك هؤلاء القادة أن تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين لن يته إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها ،و أن التوسع في استغلال الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإروائها ،و بالهيمنة الكاملة على مصادرها."(4)" و انتهجت إسرائيل سياسة ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية و استخدامها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة و كرست مفهوم التمسك بالأرض و المياه و الاستعداد للقتال من أجلها."(5)

---

(1):عبد القادر جمعة (الانعكاسات السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط)، مجلة البصيرة، العدد04، دار الخلدونية،الجزائر، سنة 1999، ص107،108.

(2):عدنان هزاع البياتي (مرجع سابق)، ص176.

(3):الأرقم الزعبي (العرب و مشكلة الموارد النفط- المياه)، الفكر السياسي، ص238.

(4):صبحي كحالة (مرجع سابق)، ص05.

(5):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص29.

" فالمتتبع لتاريخ الدولة العبرية يستطيع أن يرى بوضوح الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية و مدى الأهمية التي تشكلها المياه في بناء دولة إسرائيل و توسعها من خلال بناء المزيد من المستوطنات و توفير احتياجاتها من المياه. إن المستوطن الإسرائيلي يستهلك ستة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي من المياه العذبة ،و مع ذلك تعلن إسرائيل دائما تعاني من عجز سنوي مقداره خمسة مليارات متر مكعب."(1)

" و يبين الجدول رقم(09) الاحتياجات المائية في إسرائيل و ذلك على امتداد الفترة الزمنية من 1980 إلى 1991 ،و نلاحظ أن إسرائيل قد خفضت من استهلاكها الزراعي للمياه و ذلك يجري ضمن خطة لتخفيض الاستهلاك في قطاع الزراعة إلى النصف تدريجيا.و قد قدرت سلطات الانتداب البريطاني كمية المياه التي تملكها إسرائيل داخل الخط الأخضر (خط الهدنة) بها بين 150 مليون متر مكعب و 180 مليون متر مكعب ،و قد تطور الطلب على المياه في إسرائيل من 350 مليون متر مكعب عام 1949 حتى وصل إلى 1471 مليون متر مكعب عام 1967 ،ثم قفز عام 1978 إلى 1901 مليون متر مكعب."(2)

---

(1):مغاوري شحاتة دياب (مرجع سابق)، ص91.
(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص76.

جدول رقم (09)
الاحتياجات المائية في إسرائيل

البيان/السنة	الزراعة		الصناعة		الاستهلاك الحضري		الإجمالي
	كمية	%	كمية	%	كمية	%	كمية
1981-1980	1212	72.2	100	6	367	21.9	1678
1982-1981	1282	72.4	103	5.8	385	21.8	1770
1983-1982	1255	71.3	103	5.9	401	22.8	1759
1984-1983	1356	72.2	103	5.5	419	22.3	1878
1985-1984	1389	72.3	109	5.7	422	22	1920
1986-1985	1434	72.2	103	5.2	450	22.6	1987
1987-1986	1025	65.7	111	7.1	424	27.2	1560
1988-1987	1179	67.4	123	7	447	25.5	1749
1989-1988	-	-	-	-	-	-	-
1990-1989	1236	66.7	114	6.1	501	27	1851
1990	1157	66.3	106	6	482	27.6	1754
1991	875	61.6	100	7	445	31.3	1420

المصدر:سلوى محمد مرسي (آفاق و مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر و الأردن و إسرائيل في ضوء هياكل الموارد المتاحة)، ورقة مقدمة إلى ندوة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، جامعة القاهرة، ماي 1994، ص10.

" إن مطامع الكيان الصهيوني كبيرة جدا و خطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الصهيوني ،حيث تشكل المياه أحد عناصر الإستراتيجية الصهيونية سياسيا و عسكريا و ذلك لارتباطها بخططه التوسعية و الاستيطانية في الأراضي العربية ،و تشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن و روافده و نهر اليرموك و ينابيع المياه في الجولان و أنهار الليطاني و الحاصباني و الوزاني في لبنان ،إضافة إلى سرقة المياه الجوفية في الضفة الغربية و قطاع غزة لمصلحة مستوطناته الاستعمارية."(1)

(1):سري القدوة (مرجع سابق).

" و يمكن توضيح هذا الوضع المائي الإسرائيلي في جدول رقم (10) يلخص جملة ما تحصل عليه من مياه من هذه المناطق التي تحتلها."[1]

جدول رقم (10)

مصادر مياه إسرائيل في الوقت الحاضر

(بالمليون م3)

المصدر	كمية المياه
نهر الأردن	800
هضبة الجولان	35
نهر الليطاني	400
نهر اليرموك	85
الضفة الغربية	600
قطاع غزة	35
المجموع	1.955

المصدر:بسام النصر (الصراع على مياه أراضي مناطق الحكم الذاتي المقترحة بفلسطين)، ندوة المياه بالوطن العربي، القاهرة، ص 537.

"تعتبر إسرائيل نموذجا واضحا لدولة تقيم دائما توازنا و تلازما بين خريطتها الأمنية و خريطتها المائية و يمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:

* إن الحدود التي تفضل أن تحيط نفسها بها على الدوام حدود مائية سواء أكانت هي حدود (إسرائيل الصغرى) و هي الليطاني و الحاصباني و طبرية و البحر الميت ،أم حدود إسرائيل الكبرى و هي (حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات)كما هو مكتوب كشعار مرفوع فوق الكنيست.

* إن الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب منذ قيامها كان عامل المياه محورها الرئيسي فقد استهدفت العمليات العسكرية التي قامت بها على الجبهة السورية - في السنوات التالية- لعام 1948 الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية و الحولة ،كما كان الوصول إلى قناة السويس هدفا محددا في حرب 1956 و في حرب 1967 و كان تحويل مجرى نهر الأردن العامل غير مباشر في شن تلك الحرب إلى جانب الوصول إلى نهر الأردن نفسه و إلى قناة السويس مرة أخرى لاتخاذهما حدين طبيعيين لإسرائيل المتوسطة. كما كان الاستيلاء

(1):رمزي سلامة (مرجع سابق)، ص77.

على أراضي جنوب لبنان و منابع المياه فيها أحد العوامل المحددة لغزو إسرائيل للبنان عام 1982.
و يرى العديد من الخبراء أن إستراتيجية إسرائيل في المرحلة القادمة تقوم على ضرورة تحقيق الأمن المائي و ليس الأمن الحدودي ،كما ستسعى إلى الاكتفاء الذاتي للمحاصيل المهمة ذات الصفة الإستراتيجية مثل القمح ثم الاستعداد لمرحلة أخرى إلى تسويق القمح لتلبية طلبات بعض دول الشرق الأوسط. كما يتوقع البعض أن تعوض إسرائيل عجزها المائي من خلال شن حروب مائية جديدة ضد العرب تتضمن استمرار العملية الاستيطانية المعتمدة على الزراعة.
و يأخذ التخطيط للمياه في إسرائيل طابع التخطيط الحربي من حيث الاعتماد على السرية و التمويه و هكذا يمكن القول أن معركة المياه ليست معركة ثانوية أو هامشية و إنما هي أساس المعركة التي تخوضها الدولة اليهودية ضد العرب. و هكذا تعد إسرائيل أهم مصدر للتوترات المائية في المنطقة ،و قد ذكرت تقرير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط في القاهرة في 1990 أن الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية بلغت 1200 مليون متر مكعب ،إذ استغلت 230 مليون متر مكعب من الآبار الجوفية من مياه نهر العوجا و استخرجت حوالي 200 مليون متر مكعب من الآبار الجوفية من قطاع غزة و تغتصب ما مجموعه 660 مليون متر مكعب سنويا من أعالي نهر الأردن تقوم بتخزينها في بحيرة طبرية."(1)
"إن الكيان الصهيوني يتشدد في مطالبه المائية في اتجاه الدول العربية المجاورة و يتطلع إلى لعب دور إقليمي على صعيد الشرق الأوسط بما فيه إيران و تركيا لضمان أمنه المائي ،بل انه يتطلع إلى دول حوض النيل للغرض ذاته. و قبل وجود الكيان الصهيوني قام الصهاينة بتشكيل مجموعة من المشاريع المائية تؤشر إلى اهتمام مبكر بقضية المياه مثل تجفيف بحيرة الحولة عام 1934 و مشروع (روتنبرج) لاستخدام مياه نهري الأردن و اليرموك عام 1927 ،و مشروع (يونيديدس) عام 1938 لدراسة المياه في فلسطين و إمكانية استخدامها ،و مشروع (هيزر) عام 1946 ،و بعد عام 1948 أعدت دراسات و مشاريع لاقتسام و تنظيم استخدام نهر الأردن و حوضه أهمها مشروع جونستون عام 1955."(2)
"و يمكن التعرف على المصالح و الأهداف الإسرائيلية من خلال مشكلة المياه التي تواجهها و المتمثلة فيما يلي:

---

(1):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق)، ص77،78.
(2):سري القدوة (مرجع سابق).

* تعاني إسرائيل من قلة الموارد المائية حيث أن حوالي 2.2 من موارد إسرائيل المائية تأتي من الآبار و حوالي 60% من هذه الموارد يذهب إلى الزراعة.
* كما أن المشكلة التي تواجه إسرائيل لا تكمن فقط في قلة المياه و إنما تتمثل أساسا في أن كل المياه المتوفرة في جزء معين منها و تريد إسرائيل في سبيل تحقيق أهداف استيطانية أن تمتد الزراعة إلى مناطق أخرى بعيدة عن مصادر المياه ،الأمر الذي يجعلها تتحمل نفقات باهظة لحفظ المياه و نقلها إلى مناطق نائية كالنقب.
* الرغبة الإسرائيلية في استقبال المزيد من المهاجرين لمحاولة إحداث زيادة غير طبيعية في نسبة السكان الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين مما يعني في التحليل الأخير القضاء نهائيا على المطالبة بالدولة الفلسطينية ،و هؤلاء المستوطنون الجدد يحتاجون إلى زيادة موارد إسرائيل من المياه سواء للاستهلاك السكاني أو للتوسع الزراعي."(1) و لهذا يرتبط الأمن القومي لاسرائيل بأمنها المائي بشكل كبير و يظهر ذلك من خلال:
- الموارد المائية المتوفرة هي التي تحدد وتيرة الاستيطان.
- تذبذب نفوذ المستوطنات الزراعية على الحياة السياسية و الحزبية.
- ارتباط مصير مسار السلام (و احتمالات الحرب) بحل معضلة المياه.
إنها جميعا قضايا مرتبطة بجوهر وجود الدولة و التفاعلات السياسية الداخلية و انعكاساتها على سلوكها الخارجي في اتجاه الدول العربية المجاورة."(2)
" و يبدو أن المياه أصبحت تلعب دورا في سياسة التقارب الإسرائيلي – التركي فالدولتان تريان أن لهما عدو واحد و مصالح مشتركة إلى حد كبير ،فبإمكان أنقرة حل مشكلة إسرائيل المائية إذا تحالفت مع هذه الأخيرة - إسرائيل- ضد دمشق بما يجبرها على التخلي عن دعم حزب العمال الكردستاني و حتى الضغط عليها من أجل جرها إلى تسوية سلمية تقبل بها اسرائيل فيما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية و منابع مياهها الحيوية بالنسبة لتل أبيب. كما تظهر نوايا إسرائيل من خلال اقتراح (شمعون بيريز) سلسلة من الإجراءات و الاتفاقيات الثنائية أهمها نقل المياه من المناطق التي تحظى بوفرة إلى المناطق المحتاجة ،و هذا ما يجعل اسرائيل ترحب بالاقتراح التركي الخاص ببناء خط أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا إلى دول الشرق الأوسط."(3)

---

(1):رفعت سيد أحمد (مرجع سابق)، ص193،194.
(2):كالي اليشع (مرجع سابق)، ص50.
(3):عبد القادر رزيق المخادمي(مرجع سابق)، ص136.

*" من خلال هذا العرض يتضح لنا أطماع اسرائيل في المياه العربية هي جزء من المفهوم الإسرائيلي المتكامل لسياسة الموارد التي تشمل أيضا على النفط و المعادن و السباق التجاري و الحصول على الأيدي العملة الرخيصة و الموارد الاقتصادية الأخرى."(1)

---

(1):ياسر علي هاشم (مرجع سابق)، ص151.

الفصل الثالث

آفاق الوضع السياسي في المنطقة في ظل تفاقم أزمة المياه

*" إن عدم نشوب أي من هذه الحروب حتى الآن لا يعني أنه تم التوصل إلى حلول تجنب خطرها ،فرغم أن السنوات السابقة شهدت طرح مجموعة من الأفكار التي تهدف إلى حل أزمة المياه العربية مثل إنشاء هيئة لتوزيع المياه بين دول منطقة الشرق الوسط ،و مقترح مشروع أنابيب السلام لنقل المياه التركية عبر سوريا إلى دول الخليج و غيرها من الأفكار ،فان أي منها لم ينفذ حتى الآن بسبب عوائق عملية و سياسية." (1)" لذا فقد أصبحت المياه قضية أمن قومي ،و بينما تعني أجهزة الاستخبارات و أجهزة اتخاذ القرار و مراكز البحث الإستراتيجية بدراسة قضية المياه كعنصر من عناصر التوتر فان مراكز أخرى توفرت على دراسة القضية لأغراض تتعلق بالبيئة و سلامتها. و تقول الأرقام أن الشرق الأوسط هو الأفقر مائيا بالقياس للعالم كله."(2)

"فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن كيف يعاني بعض سكان كوكب الأرض من العطش بينما المياه موجودة فيه قبل مليارات السنين ،و لا تزال نفسها موجودة و تغطي ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية؟ و الجواب هو أن 98% من المياه موجودة في المحيطات و البحار و هي مياه مالحة و غير صالحة للإنسان و كذلك غير صالحة لحياة الغالبية العظمى من الحيوانات و النباتات الموجودة على اليابسة." (3)" و في التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة في 22 مارس 1999 بمناسبة اليوم العالمي للمياه وقائع و معلومات و تنبؤات خطيرة تتعلق بوضع الماء الكوني عموما و الوضع القادم في منطقة الشرق الوسط خصوصا ،و ما يمكن أن يثيره ذلك من معارك مستقبلية في هذه المنطقة المركزية من العالم و قلبها الوطن العربي الذي يحتوي على واحدة من أهم المصالح الحيوية للغرب و للولايات المتحدة. قال التقرير أن دائرة العطش ستتسع بحلول العام 2025 في العالم لتشمل مليار نسمة جدد عن عقد التسعينات و أنه بحلول هذا التاريخ سيرتفع عدد العطشى من 1.4 حاليا إلى 2.3 مليار نسمة."(4)" و يرى المراقبون أن النزاع على الماء سيؤدي إلى اندلاع الحروب لأنها ستدور حول مادة حيوية و ضرورية للبقاء على قيد الحياة ،هذا وجاء تقرير سري لجامعة الدول العربية أن أبرز و أخطر التحديات التي تواجه الأمة العربية في عقد التسعينات هي مشكلة المياه أو ما يسمى بالأمن المائي العربي ،و تعتبر هذه المشكلة حجر الأساس في الصراع العربي الصهيوني."(5)

---

(1):ياسر علي هاشم (مرجع سابق)، ص112.
(2):خالد محمد الزواوي (الماء:الذهب الأزرق في الوطن العربي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2004، ص51.
(3):فؤاد قاسم الأمير (مرجع سابق)، ص184.
(4):حسن بكر (مرجع سابق)، ص225.
(5):يوسف إبراهيم الجهماني (مرجع سابق)، ص223.

" ففي دول حوض نهر الأردن يواجه الأردن و الفلسطينيين و اسرائيل و لاحقا سوريا قضايا حيوية بشأن المياه بسبب النقص المتزايد في موارد هذه الدول المائية و ما يعنيه ذلك من مخاطر اقتصادية و سياسية و اجتماعية قد تهدد أمن هذه الدول و استقرارها ،أما تركيا و أثيوبيا و ربما إيران لاحقا قد تفرض نفوذها و تبسط سيطرتها على المنطقة من خلال المياه ،أما في مصر فقد أصبح ضمان استمرار جريان نهر النيل و الحفاظ على أمنه محور تفكير مصر و همها.

لقد بدأت دول الجوار الجغرافي (تركيا و أثيوبيا) و من بعدهما اسرائيل تشكل أدوات ضغط سياسي و اقتصادي على بقية دول المنطقة ،و تستخدم المياه لخدمة مصالحه ا السياسية و الاقتصادية ،و تشكل مثلث تحالف مرعب يهدد الأمن المائي العربي ،و تمارس دورا عدائيا ضد مصالح العرب ،امتدادا و استكمالا لما تم رسمه من قبل الحركة الصهيونية و القوى الاستعمارية منذ بديات القرن الماضي على الرغم من روابط التاريخ و الجغرافيا التي تربط العرب بتركيا و أثيوبيا و بقية الدول الإفريقية و هو ما تنفيه هذه الدول و تدعي بأن ما تقوم به يستند إلى مبادئ و أحكام القانون الدولي و لا يمثل أي خطر مستقبلي على أمن المنطقة و استقرارها."(1)

---

(1):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص30.

المبحث الأول: تحديات أزمة المياه في المنطقة العربية

" الماء سر الحياة و مؤشر للتقدم و التخلف في الاقتصاد ،و هو في نفس الوقت أحد محددات تلوث البيئة و الصحة و المرض و الوفاة." (1)" وما تؤكد عليه جميع الحكومات و المؤسسات العالمية المعنية بالمياه و الجوع و الفقر و استقرار العالم و منذ ما يقارب العقود الثلاثة الماضية هو وجود مشكلة عدم توفر المياه حيث تطورت إلى شحة و قحط و عطش و جوع و على نطاق عالمي بلغ أوجه في 2009 و لم يعد الأمر مقتصرا على مناطق الصحاري في العالم أو في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية على شمل معظم دول العالم بضمنها دول منابع النيل... و كذلك بعض دول أمركا اللاتينيةِ و الصين و الهند و الولايات المتحدة نفسها ،و الأهم هي منطقة الشرق الأوسط و منها الأقطار العربية.

إن شخص واحد من كل خمسة أشخاص في العالم يفتقر إلى مياه شرب صحية و شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص يفتقر إلى مرافق صحية ملائمة ،و حسب تقديرات الأمم المتحدة في كل 15 ثانية يموت طفل في العالم بسبب أمراض متعلقة بعدم توفر المياه أو بالمياه الملوثة.

1/العوامل البشرية:

*** الضغوط الاجتماعية و السكانية:** " إن من أهم ما عقد الأمور التي ينظر إليها الباحثون في مسائل شحة المياه و ندرة الغذاء في العالم هي مسألة الزيادة السكانية الهائلة على الأرض و ما ستؤول إليه." (2)" هذا و يعتبر النمو السكاني المضطرد عاملا هاما في زيادة الطلب على المياه في جميع القطاعات خاصة الزراعة و يشكل أهم التحديات التي تواجه معظم بلداننا العربية ،و بداهة فان هذه الزيادة في السكان تصحبها زيادة كبيرة في الطلب على المياه ،ليس فقط للاستخدام المنزلي بل أيضا للزراعة و تأمين الغذا ء الكافي ،من جهة أخرى فان شحة الموارد و استنزافها و موجات الجفاف المتعاقبة و التصحر عوامل تؤدي إلى تفاق م الفقر و انتشار ه و الحقيقة أن الفقر و شحة الموارد عموما و الموارد المائية خصوصا يرتبطان بعلاقة متداخلة يجعل كل منهما يؤثر على الآخر و يتأثر به ،فالفقر يعد أحد عوامل إفشال جهود تحسين إدارة الموارد المائية ،إذ يجعل دعوات ترشيد الاستهلاك و الحماية من الاستنزاف و رفع كفاءة الاستخدام تبدو بعيدة عن الواقع أمام حاجة السكان إلى إنتاج الغذاء باستنزاف الموارد المائية."(3)

" تشير الدراسات إلى أن عدد سكان العالم العربي ارتفع من 205 مليون في عام

---

(1):خالد محمد الزواوي (مرجع سابق)، ص51.

(2):فؤاد قاسم الأمير (مرجع سابق)، ص183،188،194.

(3):محمد خليفة (إدارة الطلب على المياه)، الأهرام الاقتصادي، العدد126، 30 مارس 2009.

1985 إلى 300 مليون عام 2000 ،و من المتوقع أن يصل إلى 600 مليون في عام 2035 ،فيما تناقصت الموارد المائية و ازداد الطلب عليها بنسبة تصل إلى 8% مما سبب عجزا مائيا قدر في عام 2000 بنحو 127 مليار متر مكعب و يتوقع أن يصل في عام 2030 إلى 176 مليار متر مكعب ،و بهذا نرى أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في العالم العربي نحو 3.5% يعتبر من أكثر القضايا خطورة على المياه خاصة و أن هذا الارتفاع أدى إلى تقليص حصة الفرد من المياه إلى أقل من 150 ، مترا مكعب في بعض الدول كما تشير التقارير إلى أن عجز الموازنة المائية في الدول العربية سيزداد خلال السنوات الثلاثين القادمة حيث يتوقع أن يصل في عام 2010 إلى 65 مليار متر مكعب و يزداد إلى نحو 282 مليار متر مكعب في عام 2030 ،في حال لم تتم السيطرة على الزيادة المتسارعة في عدد السكان ،فيما سيبقى العجز في حدود 176 مليار متر مكعب في حال تبنت الدول العربية خطة للسيطرة على ارتفاع معدل النمو السكاني.

* **المشاكل الإدارية و البيروقراطية**: افتقار الدول العربية إلى نظم إدارية مائية فعالة و منظومة مؤسسات تخطيطية و تنفيذية على قدر من المسؤولية و الشفافية حيث تتوزع مسؤوليات قضايا المياه المهمة و الحساسة على قدر كبير من المؤسسات و الدوائر الحكومية التي تتصف بالبيروقراطية و الترهل و تداخل الاختصاصات و الصلاحيات ،الأمر الذي يفرز سياسات مائية متعددة و متعارضة أحيانا تؤدي إلى تبني سياسات لا تنسجم في أغلب الأحيان مع الواقع المائي الحقيقي لهذه الدولة أو تلك مما يشجع على تفشي ظواهر الفساد و المحسوبية في هذه المؤسسات ،و ازدياد التنافس الشخصي بين القيادات الإدارية فيها و بالتالي هدر الموارد المائية و استنزافها.

* **المشاكل الاقتصادية:** "المتمثلة بنقص الإمكانات المادية لدى معظم دول المنطقة باستثناء الخليجية منها ،مما يضطرها للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية و الداخلية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها و تنفيذ برامجها التنموية ،الأمر الذي يضيف أعباء اقتصادية جديدة على هذه الدول ،و يضعف قدرتها على تطوير مشاريعها المائية و معالجة مشاكلها المتعددة ،و الأهم من ذلك عدم قدرة هذه الدول على تبني الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بموضوع المياه و تباطؤ البعض الآخر في تنفيذها.

كما تواجه دول المنطقة ضعفا في السيطرة على عملية هدر المياه و حماية الموارد المائية من سوء الاستخدام ،حيث أظهرت البيانات أن مصر فقدت في السبعينات حوالي 1.5 مليار متر مكعب سنويا ،و أن لبنان يفقد سنويا نحو 400 مليون متر

مكعب من مياه نهر الليطاني ،و يضيع في الأردن و الأراضي الفلسطينية حوالي 8 مليار متر مكعب سنويا من مياه الأمطار ،كذلك بسبب عدم توفر الموازنات اللازمة لإقامة محطات التنقية و إصلاح شبكات المياه و بناء المزيد من السدود."(1)
" هذا و يواجه الثروة المائية العربية خطران يهددان مستقبلهما و مستقبل الغذاء بل و الاقتصاد العربي هما:
* **الخطر الداخلي**: و يتمثل في السياسات العربية المتعلقة بالمسألة المائية بكيفية إدارة الموارد المائية و كيفية استغلالها و الحفاظ عليها من التبديد.
* **الخطر الخارج ي:** و يتمثل في تهديد دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي إما بسبب مشاركتها باستغلال بعض الأنهار أو سيطرتها على مصادر المياه التي تستفيد منها زراعيا أو أطماعها في ثرواتها المائية. و يمكن إرجاع ظهور هذا الخطر إلى مرحلة الستينات و بالتحديد منذ إقدام إسرائيل على مشروع تحويل مياه نهر الأردن... و يمكن إرجاعه إلى الخمسينات أي منذ إقدام مصر على التفكير في بناء السد العالي."(2)
* **المشاكل الاجتماعية:** "المتمثلة في نظرة المواطن العربي إلى المياه باعتبارها عنصرا مرتبطا بمفهوم الديمومة و البقاء ،و بالتالي استهلاكها و بإسراف و بدون ترشيد ،خاصة في المناطق الريفية التي تتفشى فيها ظاهرة الأمية و ينعدم فيها الوعي و المعرفة بأهمية المياه و قيمتها الاجتماعية و الاقتصادية." (3)" و حسب آخر الإحصائيات فان كمية المياه المتاحة لاستهلاك الوطن العربي تقدر بحوالي 173 مليار متر مكعب في حين أن حاجة البلاد العربية الفعلية التي تحقق الاكتفاء الذاتي مائيا الآن تصل إلى 350 مليار متر مكعب ،و هذا الرقم سيزداد بازدياد عدد السكان الذي سيصل عام 2000 إلى حوالي 3000 مليون نسمة... و في عام 2025 سيصل العجز المائي العربي إلى 227 مليار متر مكعب ،و وصف التقرير الذي وردت فيه هذه الإحصائيات السياسية العربية المتبعة لتنمية الموارد المائية بالفاشلة."(4)
* **التلوث البيئي:** "يضاف إلى تعقيد مسألة المياه ظروف موضوعية أخرى تتعلق بتدهور البيئة و تلوثها و رمي النفايات الصناعية و الكيماوية في الأنهار ،و يكفي مترا مكعبا من الماء الملوث قد يؤدي إلى تلويث من 60 إلى 80 مترا مكعب من الماء النقي."(5)" مشكلة تلوث المياه هي خطر آخر يتهدد شبكات موارد المياه ،

---

(1) (3):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص62،63،64.
(2):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق)، ص45.
(4):يوسف إبراهيم الجهماني (مرجع سابق)، ص224.
(5):رشيد مبيض (مرجع سابق)، ص581.

إذ تهدد نوعية المياه ،و تضر بالحياة البحرية في المناطق الساحلية ،و السبب الأساسي لهذا التلوث هو عدم علاج مياه الصرف المنزلي و الصناعي و الزراعي."(1)

" فما زال تلوث البيئة من أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها العالم و أصبح الحصول على كوب مياه نظيفة و تصريفها بطريقة صحية قضية أمن قومي ،فأكبر إخفاقات القرن العشرين هي عدم القدرة على توفير شرب صالحة و نظيفة و توصيلها بصرف صحي للجميع."(2)

* **غياب الاتفاقيات المائية بين دول المنطقة:** " تغليب المصالح المشتركة من شأنه أن يحل الكثير من المشكلات المائية في صيغة اتفاقيات و معاهدات تكون قاعدة جيدة مثبطة للصراعات ،و هذه الصراعات حول الأنهار من دول المصدر و المصب تتولد عن غياب علاقات سياسية و اقتصادية و ثقافية قوية بين الدول المشتركة في الأنهار ،كما أن غياب قانون دولي ينظم العلاقات بين دول المصب و دولة المنبع و الدول التي تمر بها الأنهار رجح ميزان القوة الذي يفرض نفسه في علاقات ردعية أو أمنية."(3)" و تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن معظم الاتفاقيات الخاصة بتنظيم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ،و في منطقتنا العربية بصفة خاصة ،إنما هي اتفاقيات ثنائية أو محدودة الأطراف ،يستوي في ذلك نهر النيل أو نهرا الفرات و دجلة ،أو نهر اليرموك و الأردن ،فمما قد يؤسف له أنه إلى الآن لا يوجد اتفاق دولي شامل ينظم استخدامات هذه الأنهار."(4)" و إن وجدت فان الغموض القانوني يكتنفها ،بسبب اعتراف العديد من الدول بها لأن معظمها وقع نيابة عن هذه الدول ،إضافة إلى الخلاف القائم بينها حول تصريف مصطلحات و تسميات الأنهار و الأحواض المائية ،و التفسيرات المختلفة حول مبدأ السيادة على الموارد المائية ،فبعض الدول يدافع عن مبدأ السيادة الوطنية المطلقة كتركيا و أثيوبيا ،فيما يدعو البعض إلى مفهوم السلامة المطلقة و حرية المرور للمياه كسوريا و العراق ،و يطالب البعض الآخر بتوزيع الموارد المشتركة استنادا إلى المعاهدات و الاتفاقيات الموقعة كالأردن و فلسطين ،بينما ترفض إسرائيل كل هذا و ذاك و تسعى للسيطرة الكاملة على مياه المنطقة."(5)

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق)، ص195.
(2):خالد محمد الزواوي (مرجع سابق)، ص152.
(3):حميد المنصوري (المياه وقود الصراع بعد النفط)، بانوراما الصحافة، 01 أفريل 2008، ص09.
(4):محمد صادق إسماعيل (مرجع سابق)، ص245.
(5):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص65.

2/العوامل الطبيعية:
" تتمثل الندرة الطبيعية للمياه و شحها العائق الرئيسي في المنطقة ،و ذلك بسبب الظروف المناخية و الهيدرولوجية و وقوع المنطقة ضمن المناطق القاحلة و شبه القاحلة إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة و معدلات التبخر و التفاوتات الكبيرة في الأمطار السنوية."(1)
*** التغيرات المناخية:** " إن ظروف الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية الحالية أثرت كثيرا في أكبر خزان طبيعي للمياه العذبة ،أي جليد القطبين ،و هذا الأمر يأخذ أهمية كبيرة ،بعد أن أثبت العلماء خلال السنة الماضية بأن هناك تسارع في ظاهرة الاحتباس الحراري أكثر مما هو متوقع ،إذ أن المسار الفعلي لتغير المناخ هو أكثر خطورة من أية توقعات مناخية صدرت في تقارير رسمية سابقة ،أما التقرير الأخير الذي عرض في المؤتمر السنوي للاتحاد الأوروبي في أيار 2009 من قبل مجموعة بحثية بريطانية/فنلندية فلقد توقع أن يرتفع منسوب المياه في سطح البحر مع نهاية القرن الحالي بمعدل يصل إلى 1.5 مترا أو إلى متر على الأقل ،علما أن تقييم العلماء في سنة 2008 توقع ارتفاعا لا يتجاوز 43 سم.
يتآكل في الوقت الحاضر جليد القطبين تدريجيا و بصورة متسارعة و تتدفق المياه الناجمة عن ذوبانه إلى المحيطات ليكون جزءا من المياه المالحة و لن يكون له أي تأثير على تحلية ماء المحيطات ،لأنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جدا منها."(2)
*** التوزيع الغير متوازن للموارد المائية:** " تقدر كمية المياه المتجددة على مستوى المناطق العربية بحوالي 132 كلم مكعب تتمثل في المصادر الطبيعية من أمطار و ما يترتب عليها من مياه جوفية و روافد نهرية ،وهو ما يعادل 0.32% من المياه العذبة على الأرض. و يصل مجموع المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية بإضافة المياه الواردة إليها من الأنهار النابعة من خارجها حوالي 294 كلم مكعب أي ما يعادل 2.7% من مساحة الأرض ،و لو أن هناك توزيعا متوازنا للمياه العذبة لكان نصيب المنطقة العربية حوالي 1097 كلم مكعب سنويا."(3)" حيث تستأثر أربع دول عربية هي:سوريا و العراق و السودان و مصر على نحو 71% من هذه الموارد في حين لا تتوفر في العديد من الدول الأخرى كميات معقولة من الموارد المائية الطبيعية ،الأمر الذي أوجد تباينا في معدل نصيب الفرد من المياه في هذه الدول حيث يرتفع في العراق و السودان إلى 5 آلاف متر مكعب في حين ينخفض إلى 3 آلاف متر مكعب في مصر و

---

(1):محمد خليفة (مرجع سابق).
(2):فؤاد قاسم الأمير (مرجع سابق)، ص185.
(3):حسن بكر (مرجع سابق)، ص57.

لبنان ،و يزداد انخفاضا في بقية الدول ليصل إلى أقل من 150 مترا مكعب في في كل من الأردن و فلسطين و دول الخليج العربي."(1)

* **الجفاف:**" يقع الجزء الأكبر من الأراضي العربية في المنطقة الجافة و شبه الجافة من العالم و هو ما يؤدي إلى ندرة الموارد المائية العربية ،فكميات المياه المتجددة غالبا ما تكون محدودة في الوطن العربي ،و كما أنه تنعدم تماما في الأحواض الصحراوية الكبرى. و يعتبر الجفاف إحدى نتائج زحف الرمال ،إذ أن زحف الرمال يؤدي إلى قلة التساقطات المطرية و ندرة المياه و تدهور البيئة و تناقص الإنتاج. و الجفاف ظاهرة طبيعية تشهدها عدة أقطار عربية ،فيعد السودان من أكثر الدول العربية المتضررة بالجفاف منذ منتصف الثمانينات ،فقد تأثر حوالي 6 مليون سوداني بالجفاف و في عام 1986 تأثر بالجفاف حوالي مليون موريتاني و نزح بسبب ذلك حوالي ربع مليون موريتاني و حوالي مليون سوداني من المناطق التي يقيمون بها.

* **التصحر:** يعد التصحر بمثابة نتيجة طبيعية لموجات الجفاف ،و التصحر يعني قابلية الصحراء و الظروف الشبه صحراوية للامتداد عبر حدودها و اكتساح أحزمة الاخضرار و الخصب و تحويلها إلى أرض قاحلة جدباء. و هو ظاهرة سلبية تنتشر في العديد من أنحاء العالم و خصوصا الوطن العربي. و للتصحر أضرار بالغة على البيئة و ما عليها من كائنات ،تتمثل آثاره السلبية في نقص أو زوال الغطاء العضوي للأرض و تحويلها إلى شبه صحراء ،فالمراعي لا تنتج علفا و الأراضي الزراعية لا تنبت زرعا و الأراضي المروية تتشبع مياه مالحة و التربة تضمحل و تصبح غير صالحة و المياه تشح أو تتملح أو تزول ،و هكذا تنثر أوجه الحياة الحيوانية و الإنسانية ،فزحف الصحراء يلتهم المياه أو يصيبها بالتملح فلا تصلح للشرب و لا الري و هو ما تشهده عدة دول عربية الأمر الذي يهددها بزوالها من الخريطة العربية و تحولها إلى أرض قاحلة. و لقد تفاقم خطر التصحر في الفترة الأخيرة حيث أنه يكاد يغزو كل المنطقة العربية الأمر الذي يهدد المن القومي العربي.(أنظر الجدول رقم 11)

هذا و إن كان الخطر محدقا بجميع الأقطار العربية إلا أن نسبته تختلف من قطر لآخر (كما نلاحظ من الجدول) فحوالي 357 ألف من الراضي الزراعية و القابلة للزراعة في الوطن العربي أي نحو 70% من مساحتها الكلية أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر."(2)

---

(1):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)،ص66.
(2):حسن بكر (مرجع سابق)، ص53- 56.

جدول رقم (11)
التصحر في الوطن العربي

م	الدولة	المساحة المهددة بالتصحر بألف كلم مربع	النسبة المئوية من المساحة الكلية
1	السودان	650	%26
2	الصومال	534	%83
3	ليبيا	380.6	21
4	موريتانيا	344.2	34.3
5	العراق	337.6	54.3
6	الجزائر	230	9.2
7	المغرب	195	27.4
8	سوريا	109	58.9
9	تونس	59	36
10	الأردن	15.2	16.5
11	فلسطين	4.4	21

المرجع: حسن بكر، (مرجع سابق)، ص55

" ما يثير القلق في إطار المياه في الشرق الأوسط ليس ما تخرج به المؤتمرات العالمية و الإقليمية التي تعقد حول هذا الموضوع المهم عالميا ،بل أن هناك في الشرق الوسط ظاهرة التصحر و تزايد السكان و ضعف الخطط و التقنيات المستخدمة في تحلية المياه و تصفيتها. كما يعاب على المنطقة عدم وجود استراتيجيات أمنية مائية في وضع السلم و الحرب و الاضطرابات المناخية المدمرة."(1)" فوجود منابع أو مرور أهم مصادر المياه العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية كما هو الحال في نهر النيل بمنابعه الأثيوبية و الأوغندية ،و في الفرات بمنابعه التركية ،و أخيرا كما هو الحال في نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل ،و هو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه ،كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط تستخدم ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول أو عند تعارض المصالح فيما بينها.

(1):حميد المنصوري (مرجع سابق)، ص09.

*احتمال نشوء نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها نفس الأنهار حيث يمر نهر النيل بمصر و السودان ،و يشترك الأردن و سوريا و لبنان في نهر الأردن ،كما تشارك سوريا العراق في نهر الفرات.
ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية للبحث عن حلول بديلة في مواجهة نقص المياه مقابل الزيادة السكانية المستمرة و تأثير ذلك على اقتصاد البلاد و تنميتها و أمنها."(1)
" يمكن اعتبار المياه في الشرق الأوسط أو ما يطلق عليه اسم (حرب المياه) على أنها بمثابة جزء لا يتجزأ من أزمة المنطقة من الصراع العربي الإسرائيلي ،و لا تخرج هذه الأزمة عن كونها أحد أشكال تجليات هذا الصراع ،و أحد الصراعات الجانبية التي اعتادت المنطقة أن تشهدها بهدف التغطية على الصراع الرئيسي في المنطقة و التقليل من أهميته بل و التغطية عليه. و يصل بعض المهتمين بالموضوع إلى حد القول بأن الأمن المائي العربي و استنادا إلى القدرات المائية الضعيفة للأمة العربية أهم بكثير من الأمن العسكري ،و إذا لم تتمكن الدول العربية من حشد جهودها لحل أزمتها المائية فهي حتما ستكون على المدى القريب جدا تحت رحمة و سيطرة الدول صاحبة المصادر المائية الوفيرة. و يؤكد بعض الباحثين على أن اليد الإسرائيلية بأدواتها العسكرية على الأرض العربية و تحركاتها الدبلوماسية في دول الجوار الجغرافي في المنطقة لها الدور الأساسي في مفاقمة مشكلة المياه عربيا و إقليميا ،و ذلك لكي تحقق بدورها أهدافها السياسية و أطماعها المائية مرة واحدة و على حساب الحقوق العربية المشروعة." (2)" و منذ بداية التسعينات أصبح الأمن المائي العربي هو هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات و الشعوب على السواء إذ يشعر الجميع الآن أن هناك أخطار تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية و لا غنى عنها و هي النيل و الفرات و الأردن و تأتي هذه الأخطا ر من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموما و هي المعروفة بالضلع الثالث في الصراع العربي الإسرائيلي."(3)
"ومنطقة الشرق الأوسط بهذه الوقائع و المتغيرات قادمة على مرحلة صعبة فيما يتعلق بمواردها المائية و لا بد من إعادة النظر في علاقات بلدان المنطقة في إطار من دعم العلاقات الاقتصادية في إطار عدم اتخاذ خطوات أحادية الجانب."(4)

---

(1):محمد خليفة (مرجع سابق).
(2):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق)، ص46.
(3):حسن بكر (مرجع سابق)، ص83.
(4):إبراهيم قاعود (مرجع سابق).

المبحث الثاني:إستراتيجية مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط:

" يشكل توفير الكميات الكافية من المياه لتلبية حاجات السكان واحد من أهم تحديات القرن الحالي ،و حتى وقت قريب ظل اهتمام دول المنطقة منصبا على سياسات إدارة العرض التي تهدف إلى البحث عن مصادر مائية جديدة و تطويرها لزيادة كمية المياه المعروضة لتلبية حاجات المجتمع من المياه. و الحقيقة أن مفهوم إدارة الطلب لم يبدأ في البروز إلا في أوائل التسعينات عندما تطرق البنك الدولي لهذا المفهوم في الإستراتيجية الخاصة لإدارة الموارد المائية التي تبناها لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،و تشمل إدارة الطلب على المياه التدابير المباشرة للسيطرة على استخدام المياه (آلية السوق و الحوافز المالية و توعية الجمهور) ومن كل هذه التدابير يبين أن الهدف من إدارة الطلب هو الحفاظ على المياه من خلال زيادة كفاءة استعمالها عبر استخدام تقنيات توفير المياه."(1)

" إن مواجهة هذه التحديات و الأخطار البيئية تستلزم العمل على المستويين القومي و الإقليمي مع كل دول المنطقة الوسطى لوضع سياسات و استراتيجيات خاصة بالمياه من شأنها أن تحقق توازنا بين متطلبات ملحة قصيرة الأجل ، و بين منظور مستقبلي بعيد المدى ،ومن المسلم به أن هناك احتياجات فورية إلى الاستراتيجيات قصيرة المدى في المناطق التي يهدد فيها الجفاف بقاء الحياة الإنسانية ،و في الوقت نفسه يتعين إعداد و تنفيذ استراتيجيات بعيدة المدى مع الالتزام بنهج متعدد القطاعات ،و تحقيق التكامل بين القضايا المتعلقة بالمياه و بين الاقتصاديات القومية الأوسع ،و الهدف النهائي هو وضع إستراتيجية لتنمية موارد المياه تكون متكاملة و قابلة للاستمرار."(2)" وهناك العديد من البدائل المطروحة لتجاوز الفجوة المائية الحالية ما بين العرض و الطلب (الموارد المائية المتاحة و الاحتياجات الفعلية للاستهلاك) في المنطقة العربية ككل و تقع هذه البدائل ضمن ثلاثة أطر رئيسية:

1/ ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة: تعتبر الموارد المائية موردا مهما لحياة الإنسان و الحيوان و النبات ،و هي أهم عناصر الإنتاج الزراعي ،حيث تستخدم 83% من إجمالي الموارد المائية السطحية في الوطن العربي للزراعة المروية فقط ،لذا كان من الضروري تطوير السياسات المائية لترشيد استخدام المياه لتقليل المفقود منها بشتى الوسائل الممكنة و رفع كفاءة استخدامها

(1):محمد خليفة (مرجع سابق).
(2):خالد محمد زواوي (مرجع سابق)، ص166.

وصولا للاستخدام الأمثل للموارد المائية و ذلك من خلال إتباع عدة أساليب على النحو التالي:

***رفع كفاءة و تطوير شبكات نقل و توزيع المياه:** فمن الضروري تبني التقنيات المتطورة لتخزين المياه و إقامة نظم حديثة لنقل المياه من مصادرها إلى مناطق استخدامها لتقليل المفقود و وقف النزيف المائي."(1)" و تعد عملية نقل المياه من الأمور المهمة بحيث تحقق هدفين رئيسيي هما: تحقيق الانتظام و التجانس في توزيع الموارد المائية ،أما الهدف الثاني فيتجلى في حفظ المياه من الضياع في مناطق الفيض.

* **رفع كفاءة الري**:تستهلك الزراعة القسط الأكبر من جملة المياه المستهلكة لذا فان تحسين كفاءة الري يقع في قائمة الأولويات نحو الاستخدام الأمثل للموارد المائية."(2)" فطرق الري المتبعة في الوطن العربي هي طريقة الري بالغمر باستخدام الأخاديد أو الأحواض و هي طرق بدائية لذا كان من الضروري تطوير نظم الري و إدخال الطرق الحديثة في توزيع المياه من الأنابيب ذات البوابات (خراطيم دقيقة من البلاستيك تستعمل كأقنية توزيع) أو الري بالمرشات أو التنقيط لخفض المقننات المائية و توفير كميات كبيرة من المياه.

2/ تنمية الموارد المائية المتاحة:

* **مشروعات السدود و الخزانات:** التوسع في بناء الخزانات السطحية على مجاري المياه لتنمية الموارد المائية السطحية في أقطار الوطن العربي.

كان الفراعنة من أسبق الأمم في إقامة السدود على الوديان التي تجتاحها السيول و كانوا أول من قاموا بتخزين المياه من وقت الفيضان إلى وقت انخفاض النهر و إذا انتقلنا إلى نهري دجلة و الفرات فنجد فيما بين النهرين بقايا لأعمال الري القديمة من ترع و سدود نهرية.

* العراق:إنشاء 5 خزانات على أنهار دجلة و الفرات و الزاب الكبير و ديالي بإجمالي سعة تخزينية قدرها 32 مليون متر مكعب.

* سوريا:انشاء6 سدود.

* لبنان:عدة خزانات موسمية لتخزين مياه الأمطار و السدود و خزان بسعة 220 مليون متر مكعب.

* الأردن:إنشاء 4 سدود على نهري اليرموك و وادي العرب بسعة تخزين إجمالية 409 ملايين متر مكعب.

*السودان:إنشاء خزانين على نهر عطبرة لتخزين 1.6 مليار متر مكعب.

*مصر:مشروعات مشتركة مع السودان تحقق فائدة مائية قدرها 9 مليارات م3

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص120.

(2):محمد صادق إسماعيل (مرجع سابق)، ص245.

***تقليل المفقود من البخر من أسطح الخزانات و المجاري المائية:** نجد أن كميات كبيرة من المياه تفقد بواسطة البخر من المجاري المائية و الخزانات فبالنسبة لنهر النيل وجد أنه بعد خروجه من منابعه يمر بمناطق جنوبي السودان يتحول فيها إلى مسطح مائي ضحل واسع الانتشار ،و يشتد التبخر في المسطح المائي بفعل ارتفاع درجة الحرارة نتيجة للقرب من خط الاستواء حيث يبلغ قرابة 12 مليون متر مكعب سنويا ،و من ثم بدأ حفر نفق مستقيم (قناة جونجلي) لاختصار الطريق المنعرج لمجرى النيل في تلك المنطقة ويضيع من جراء ذلك جزء كبير من مياهه بالتبخر و التسرب و الجريان المبعثر ،و قد صمم هذا النفق بشكل مغلق بحيث يمكن توفير المياه المفقودة بالبخر.

3/ إضافة موارد مائية جديدة: أما بخصوص إضافة موارد مائية جديدة فيتأتى ذلك من خلال:

إضافة موارد مائية تقليدية (مياه سطحية، ميا ه جوفية) و يذكر في هذا الصدد عدة اقتراحات أقرب إلى التصور النظري:

محاولات إسرائيل في إسقاط أمطار بشكل اصطناعي و إن كانت لا تزال في طور التجريب و طبقت على مستوى ضيق.

و بالإضافة إلى ذلك تطرح فكرة جديدة لجر جبال جليدية من المناطق القطبية و إذابتها و تخزينها.

و أيضا أفكار حول جر الفائض المائي من بلد إلى بلد أو بلدان عبر خطوط أنابيب ضخمة ،و في هذا الصدد يشار إلى الدراسة التي تدور حول جر الفائض المائي من لبنان إلى دول الخليج العربي ،و يقدر هذا الفائض ب 750 مليون متر مكعب من المياه العذبة ،و أيضا المشروع التركي لنقل المياه إلى الأقطار العربية بالمشرق العربي بطاقة قدرها 2.5 مليون متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب."(1)

" ازداد على النطاق العالمي العمل للتحكم بالمياه ،و أحدث ما صدر في هذا الخصوص دراسة هامة قام بها معهد (وولد وتش) الأمريكي في واشنطن واحدة من أكبر باحثات المعهد تدعى (ساندرا بوستل) و عنوان الدراسة هو تقسيم المياه تحدد فيها أن النقص المتزايد في موارد المياه في العالم بصفة عامة مقابل التزايد المطرد في تعداد السكان يشكل تهديدا خطير للإنتاج الغذائي و الاستقرار الاجتماعي و السلام العالمي بين الدول و الشعوب."(2)

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص124-127.
(2):رشيد مبيض (مرجع سابق)، ص581.

" إن مشكلة المياه في المنطقة الوسطى عصيبة و حرجة و ليس من قبيل الدقة أن نصف هذه المشكلة بأنها مجرد نقص أو فجوة في كمية المياه - كما تذهب أكثر الدراسات- لأن هذا تبسيط للأمور،بينما هي في واقع الحال أعقد من ذلك بكثير و من ثم يلزم النظر إليها في سياق ما تفرزه من مشكلات بيئية و سنحاول أن نفصلها فيما يلي:
الأنهار الأساسية في المنطقة الوسطى هي أنهار عابرة للحدود و تنبع مياهها من خارج المنطقة ،لذلك يتعين بحث مسألة المياه في إطار حوض النهر مما يستلزم التعاون بين دول الحوض التي يقع أغلبها خارج المنطقة العربية ،و رغم الجهود الكثيرة في هذا المجال فان الإفراط في تغليب الطابع السياسي على العلاقات مازال يعوق تحقيق المنافع المتوقعة من مثل هذا التعاون ،بل و ربما يفضي إلى حدوث نزاعات حول المياه مما سيشكل خطرا يتهدد عملية الحفاظ على موارد المياه و استمراريتها ، و يضر بمجتمعات حوض النهر."(1)
" و بسبب حرب المياه السائدة حاليا في الوطن العربي و التي توجد من وراء قيامها مناورات دولية تشارك فيها إسرائيل بكل وسائلها الإستراتيجية و مؤثراتها تجد التجمعات العربية نفسها ملزمة بتشكيل إستراتيجية مضادة لهذه المناورات و المشكل مطروح أكثر لقادة و حكومات دول مجلس التعاون العربي المطالبين ببلورة سياسات و واضحة تتصف بالعقلانية و المصداقية و الحسم نحو إيران و تركيا و أثيوبيا كأطراف أصلية في المشكلة و الحوار ،حيث تجمع هذه السياسات بين حماية المصالح المشتركة و استعداد للردع و العقاب في حالة التمادي في المس بالحقوق العربية. فتطوير هذه التجمعات و الدفع بها نحو الأمام على مستوى المؤسسات و تنسيق السياسات المشتركة يمكنها من محاربة ظاهرتي الجفاف و التصحر كما أن العمل المشترك في نطاق هذه التكتلات سيمكن الحكومات العربية من رسم سياسة موحدة لحماية المياه من التلوث و من غزو الانجرافات و حماية البيئة ،و كذلك مواجهة التحديات الإستراتيجية الدولية الهادفةإلى إغلاق منابع نهري النيل و الفرات و أنهار عربية أخرى."(2)
" في سبيل تنمية مائية أفضل و استغلال صحيح للطاقة المائية ،لابد من اعتماد آلية و صياغة تتبلور في سياسات الحكومات العربية لتفادي هذه المشكلة و تحقيق منها لنتائج تنموية ،تحافظ على هذه الطاقة و تلبي احتياجات أفرادها من هذه الطاقة بشكل آني و مستقبلي كسبيل لتنمية بشرية مستدامة ،و لعلى من أبرز سمات هذا الإحساس بقصور موارد المياه التقليدية عن الوفاء بالمتطلبات في

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق)، ص195.
(2):حسن بكر (مرجع سابق)، ص80.

الكثير من بقاع العالم إلى جانب جهود الحفاظ على موارد الموارد المائية و ترشيد استخداماتها في مختلف قطاعات التنمية ،السعي لاختصار الدورة الطبيعية المتكررة لتوفير الماء العذب من الرصيد الضخم من المياه المالحة في البحار و المحيطات ،و كذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا لتصنيع المياه العذبة العذبة و من هنا جاء التوسع الملفت للنظر في بناء محطات تحلية المياه المالحة أو المياه الجوفية الضاربة للملوحة.

غير أن الحل الأمثل في الشرق الأوسط لا يكمن في اعتماد دولها أنظمة إدارة محلية رشيدة و الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى ،و إنما في تعاونها على بناء إدارة كهذه على المستوى الإقليمي. فمثل هذا التعاون لا يساعد فقط على تحسين جودة المياه و الحفاظ على البيئة و إنما على تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة و حل الخلافات السياسية. و مما يتطلبه بناء إدارة كهذه اتفاق الدول على تقاسم الثروات المائية المشتركة و إقامة مشاريع جديدة كتلك المطروحة ربط البحر الميت بالبحر الأحمر. و في هذا الإطار يمكن الاعتماد على خبرات دول الاتحاد الأوروبي في مجال تقسيم مياه الأنهار المشتركة كالدانوب و الراين و الألب."(1)

" و أعلنت الأمم المتحدة في 21 ديسمبر من العام 2002 بدء السنة العالمية للمياه العذبة ،جرى الإعلان بمقر المنظمة العالمية بنيويورك في احتفال خاص شارك فيه بعض نشطاء البيئة ،و كان الهدف من هذا الإعلان هو تحفيز الجهود لحل مشاكل المياه التي يواجهها العالم. و قال (كوفي عنان) السكرتير العام للأمم المتحدة: إن الافتقار للماء الصالح للشرب و لغيره من الأغراض المتصلة بصحة البشر و أمنهم الغذائي يحيل حياة أكثر من مليون عضو بالعائلة البشرية إلى شقاء في شقاء ،و أضاف إننا نتوقع أن يكون الماء مصدرا للتوتر الدائم ،و التنافس الشرس بين الأمم إذا استمر الحال على ما هو عليه ،و في الوقت ذاته فان الوضع الحالي يمكن أن يكون عاملا حافزا التعاون ،و لعلى هذه السنة الدولية للمياه العذبة تلعب دورا مؤثرا في إيجاد خطط و أساليب العمل المطلوبة ،على أن يكون ذلك بمشاركة الحكومات و المجتمع المدني في كل أنحاء العالم."(2)

---

(1):ندى المصري (واقع الأمن المائي العربي)، الحوار المتمدن، العدد2317، 2008/06/19.
(2):خالد محمد الزواوي (مرجع سابق)، ص171.

المبحث الثالث:السيناريو المحتمل لأزمة المياه في الشرق الأوسط (الحرب أو التعاون)

" ضربت أزمة المياه بأطنابها عبر العالم و في قلبه منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،و تعد المنطقة العربية بؤرة الأزمة خلال العقدين القادمين و يعود ذلك لأسباب بيئية و سلوكية و تنموية. و تتعلق الأولى باتساع ثقب الأوزون و ارتفاع درجة حرارة الأرض ،و تعود الثانية إلى الاستهلاك غير الرشيد للمياه مع الازدياد المطرد لعدد السكان ،يضاف إلى ذلك في الثالث ة ازدياد خطوط التنمية من خلال تكنولوجيا غير نظيفة مما يعني استنفاذ الموارد المائية المتجددة و تلوث ما تبقى منها بسبب تحويل الصرف الصحي و مخلفات المصانع إليها مع قلة الأمطار و زيادة التصحر. و جاء في تقرير البنك الدولي الأخير حول التنمية بمثابة صيحة النذير للعالم من أن الحروب في القرن القادم لن تكون لأسباب سياسية و لا اقتصادية و إنما ستكون حول هذا المورد النادر غير القابل للمساومة حوله:الماء. فهو صراع من أجل الحياة."(1)" فإذا كان العقدان الماضيان طبعا بالحروب النفطية ،فقد تشهد العقود المقبلة صراعات بسبب مورد أكثر قيمة:الماء.فبحلول منتصف هذا القرن ستواجه أكثر من نصف البشرية شحا في الوارد المائية ،و تحديدا في الشرق الوسط بحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة ،نظرا إلى تقلب حركة العرض و الطلب في اتجاهات متعارضة. إذ تتمحور المحادثات في الشرق الأوسط حول مسائل الحدود و اللاجئين و المستوطنات و القدس لكن قد تصبح مسألة المياه أعظم عقبة – مع أنها تتعرض للإهمال – في منطقة يفوق فيها الاستهلاك نسبة العرض بأشواط."(2)

" انطلاقا من تداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية لأزمة المياه في الشرق الأوسط و في ظل عدم وجود إطار قانوني واضح يتيح الأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئ القانون الدولي زادت خطورة هذه الأزمة ،و بالتالي فان التعرض لكيفية مواجهة هذه الأزمة لابد أن يأخذ في اعتباره عاملين أساسيين لا ثالث لهما:
الأول استخدام المياه كأحد أدوات الصراع في المنطقة على اعتبار أن طموحات إسرائيل الإستراتيجية في السيطرة على المياه العربية لا تزال مائلة أمام الجميع و استعداد كل طرف لاستخدام كل إمكانياته لتدمير الطرف الآخر بغض النظر عن النتائج المحتملة ،و الثاني طريق الحوار و التعاون و التنسيق سواء بين دول

---

(1):حسن بكر (مرجع سابق)، ص05.
(2):خالد هلال (هل يمكن أن تنشب الحرب المقبلة بسبب الماء)، جريدة الجريدة، العدد917، 27 أفريل 2010.

الحوض نفسه أو مع دول الجوار الجغرافي ،انطلاقا من حسن النوايا و الإيمان بالمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة دون تشدد أو مغالاة في احتياجات الدول وطبيعة الاستخدام للموارد المائية." (1)" و عملية بناء المشاهد الاحتمالية للمستقبل هي في جوهرها عملية استشراف للمستقبل ،و استشراف المستقبل هو اجتهاد علمي منظم ،يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة ،و التي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما ،أو مجموعة من المجتمعات ،و عبر فترة مقبلة تمتد قليلا لأبعد من عشرين عاما ،و تنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي و الحاضر ،و لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع."(2)

أولا:سيناريو الحرب

" حروب المياه ليست مصطلحا جديدا لتفسير وضع خطر يهدد بتحول في مسار العلاقات الدولية في منطقة معينة أو عدة مناطق من الكرة الأرضية ،و لكن وتيرة تكراره تصاعدت في السنوات الأخيرة مركزة على الاحتمالات القوية لوقوعه خاصة في المنطقة العربية أو الجزء الأعظم من الشرق الأوسط.

و من الدراسات التي أجريت حول أزمة المياه في الشرق الأوسط ما أشار إليه التقرير الذي نشره معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن عام 1989 و الذي جاء فيه أن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات العشر القادمة حربا للسيطرة على مصادر المياه نظرا لزيادة عدد السكان في تلك المنطقة و زيادة برامج النمو الاقتصادي مع انحسار و تضاؤل في كميات المياه المتاحة ،لذلك فان مثل ذلك الصراع قد يؤدي إلى تحطيم الروابط الهشة بين دول المنطقة. هذا و تحدث الكاتب الأمريكي (جون كولي) في كتابه عن حرب المياه حيث قال أن الشرق الأوسط بعد نضوب النفط سوف يشهد حروبا بسبب الصراع على المياه ذلك أن خطط التنمية في المنطقة سوف يعتمد على المياه فقط. و قالت تقارير دولية في فترة التي سبقت فرض الحصار على العراق سنة 1990 إذا لم يتمكن العراق من إتمام اتفاقات دولية تضمن حصصه المائية في شكل كامل فانه مقبل على ما يسمى بكارثة حقيقية تلحق بملايين الهكتارات الزراعية في البلاد ،و هو ما يعني تحول العراق إلى جزء من صحراء البادية الغربية خلال مدة لا تتجاوز خمسة و ثلاثين عاما."(3)

*"السؤال الرئيسي الذي يشكل لب هذا الموضوع يتعلق بما إذا كان في إمكان الدول استخدام الماء لفرض إرادتها ،و أيضا إذا ما كانت الدول المتأثرة بذلك

---

(1):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص323.
(2):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص153،154.
(3):عمر نجيب (حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط)، جريدة العلم، العدد21663، 2010/05/10، الرباط.

ستقرر أن الوسائل العسكرية طريقة فعالة لاستعادة التوازن.
هل في إمكان دولة المنبع إغلاق صنابير المياه ؟ و قياسا على الرسالة التي قدمها الأتراك عندما ملئوا سد أتاتورك يبدو أن الإجابة يمكن أن تكون نعم. إذ من الممكن حرمان دولة جارة من تدفق المياه التي تصلها عادة ،و هل بإمكان دولة المصب التي تكون أقوى عسكريا فرض إرادتها على جارتها التي تتحكم في مواردها المائية؟و الدرس الذي قدمته إسرائيل يبين أن هذا ممكن أيضا. إلا أن هناك طريقة أخرى للنظر في هذا الأمر ،مثلما أدرك ذلك ملك الأردن الملك حسين و الرئيس التركي أوزال و الرئيس المصري السادات و الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي ،إذ أشاروا جميعا إلى أن المياه قد تكون سببا للحرب و أيضا قد تكون مركزا للتعاون بين الدول.
* و يبدو أن العمليات العسكرية المحدودة هي الخيار الأقرب ،إذ أن المنشآت كالسدود و أنفاق التحويل و خطوط الأنابيب و محطات التحلية قابلة للتخريب عادة (على الرغم من أن المهندسين الأتراك يقولون أن خزاناتهم الأضخم لن تتأثر إلا بالقنبلة النووية) ،و أوضح العمل العسكري الدولي ضد العراق هشاشة مثل هذه المنشآت للهجمات الجوية ،بينما أوضحت الأعمال العراقية في الكويت سهولة تخريب منشآت المياه و محطات التحلية على الأرض ،و هناك دروس من الماضي توضح كيف أن التدخل في مورد طبيعي يصير أمرا لا يمكن السكوت عنه و يقتضي القيام بعمل عسكري ،و المثال الرئيسي لذلك النزاع العربي-الإسرائيلي حول الأردن الذي كان أحد الأسباب الرئيسية لحرب 1967 ،بينما كانت مساندة الرئيس الأسد للمقاتلين الأكراد وسيلة لدفع تركيا للتفاو ض حول خططها لتقليص تدفق نهر الفرات إلى سوريا."(1)
" أما الجبهات المحتملة فإنها تتوقف على من يدير الحرب ،فإذا كانت إسرائيل فالجبهة المنتظرة هي حوض الأردن و روافده ،مما يعني مواجهة مباشرة بين الأطراف العربية بالحوض و بين إسرائيل. و إذا كانت تركيا فالجبهة المحتملة هي جبهة سورية – عراقية في مواجهة تركية. أما إذا كانت أثيوبيا فالجبهة هي جبهة مصرية – سودانية في مواجهة أثيوبيا.و يمكن استبعاد احتمال الحرب على جبهة الفرات أو جبهة حوض النيل ،فبالنسبة لجبهة الفرات فان انهماك تركيا في شؤونها الداخلية و معاناة العراق من آثار حرب الخليج الثانية و تركز اهتمام سوريا على الجبهة الإسرائيلية يحول دون النزاع إلى صراع مسلح ،أما بالنسبة لجبهة حوض النيل ،فليس لإثيوبيا أو غيرها من سائر دول حوض النيل قدرة

---

(1):جون بولوك و عادل درويش (حروب المياه: الصراعات القادمة في الشرق الأوسط)، ترجمة: عبد الحافظ عبد اللطيف حمد، بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة، نوفمبر 2009، ص54.

على تطوير نزاع مسلح في مواجهة مصر أو جبهة مصرية – سودانية إلا إذا كانت مدعومة من قبل قوى كبرى في العالم أو إسرائيل.
أما عن نوعية الحرب المحتملة فالمرجح أن تكون الحرب محدودة النطاق في أهدافها و إطارها المكاني و مداها الزماني و ذلك يرجع إلى الأحوال الدولية الراهنة." (1)" و تبقى إمكانية اندلاع صراع موجودة في مناطق أخرى ،فمصر لديها سياسة مدروسة للتحضير لأعمال في وسط إفريقيا ،إذا ما ثبت أن ذلك ضروري و تضع حساباتها بهدوء ،وهي إذا أخذنا الوضع الحالي في هذه الدول الذي قد يؤثر على مصالحها فان تكلفة التدخل العسكري ستكون قليلة بحيث تبرر هذا التدخل ،فضلوع إيران في السودان قد يجعل مصر تراجع مبادئها السابقة ،و قد تجبر الأعمال التركية سوريا و العراق الذين ظلا عدوان لعقود إلى عقد تحالف بينهما مثلما كشفت الأحداث عند ملأ سد أتاتورك ،و هذا ما قد يحدث إذا ما استمرت تركيا في موقفها المغالي في الوطنية اتجاه دجلة و الفرات ،إذ أن دعم سوريا للأكراد قد يكشف لتركيا أن القوة العسكرية الكاسحة ليست ضمانا للنجاح مثلما كانت تعتقد ،و بالقدر نفسه فان استخدام الأسد لحركات التحرر قد يكون نموذجا مستقبليا للدول التي لا تملك القوة العسكرية أو الثروة النفطية لكنها في الوقت نفسه بحاجة إلى التأثير على جيرانها.
و إذا تورطت تركيا في حرب حامية مع أي من جيرانها فانه يتوجب على حلفائها التدخل ،و أوضح أن الولايات المتحدة و أصدقاءها الأوروبيين مدركين للخطر و يحاولون إبعاد أنفسهم ،فالغرب كان همه الدائم هو سلامة إمدادات النفط من الخليج و الشيء الوحيد المؤكد في الشرق الأوسط في الحاضر هو أن المياه صارت سلطة لها أهمية مساوية لأهمية النفط ،فالمياه أصبحت وسيلة لاكتساب النفوذ و إظهار القوة لمن يملكها ،أما لمن يعاني عجزا في إمدادات المياه صار أمر زياد ة المياه هما أمنيا قوميا رئيسيا."(2)
" من بين السيناريوهات نجد التقرير الصادر عن أحد مراكز الدراسات الأمريكية عام 1986 و الذي يتحدث عن سيناريو مستقبلي بعنوان (حرب المياه) و فيه يحذر خبيران دوليان هما (فريدريك راي) و (توماس ناف) من احتمال و تزايد و تفاقم أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم مما قد يؤدي إلى حدوث مواجهة عسكرية بين عدد من الدول

---

(1):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص168،169.
(2):جون بولوك و عادل درويش (مرجع سابق)، ص65،66.

المشتركة في الأحواض الرئيسية بعد فشل و تعثر جميع الحلول المطروحة لمعالجة النقص الحاد في الطلب على المياه.

سيناريو آخر ظهر في أعقاب احتلال العراق للكويت في نوفمبر 1990 عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من تركيا استخدام المياه كسلاح سياسي يرغم العراق على سحب قواته من الأراضي الكويتية و ذلك بقطع مياه نهر الفرات عن العراق و سوريا تمهيدا لملأ سد أتاتورك في سنة 1990 ،لكن الحكومة التركية رفضت الاستجابة إلى للاقتراح الأمريكي بسبب خطورته من جهة و فداحة آثاره السياسية و الاقتصادية على العراق و سوريا من جهة ثانية ،فالقرار الذي اتخذته تركيا في 10 نوفمبر1989 بشأن قطع المياه عن العراق و سوريا لمد ثلاثين يوما من (13 يناير و لغاية 13 فبراير 1990) تمهيدا لملأ السد بالمياه ،لم يكن صادرا في الحقيقة عن الحكومة التركية بشخص رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو حتى وزير الزراعة بل صدر عن مجلس الأمن القومي التركي الذي يعد أعلى سلطة سياسية و عسكرية في البلاد. و هذا يعني أن تركيا كانت مستعدة و مهيأة استعدادا كاملا للدخول في أية مواجهة عسكرية مسلحة قد تندلع من جيرانها إذا ما فكروا و حاولوا التصدي لعملية الإملاء ،كونها تعي و تدرك مدى فداحة الخسائر و الأضرار الذي سيتعرض لها الاقتصاديين العراقي و السوري من جراء عملية ملأ السد.

و قد قامت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أواخر عام 1993 بإعداد تقرير ملفت للنظر حيث يتحدث عن وجود عشرة مناطق مختلفة ستشهد في المستقبل صراعات و مواجهات عسكرية محتملة حول المياه ،غالبيتها تعج بأزمات و مشاكل كثيرة يحتل فيها الوطن العربي مركز القلب.و قد قسم هذا التقرير المناطق العشرة المرشحة و من بينها منطقة الشرق الأوسط للدخول في صراع أو مواجهة محتملة بين دولها إلى ثلاث مستويات من الخطر هي:

* **المستوى الأول:** مناطق تنشب فيها حرب المياه و تشمل دول الأردن و فلسطين و إسرائيل.

* **المستوى الثاني:** مناطق محفوفة بالمخاطر ممكن لها أن تدخل ضمن دائرة الخطر الفعلي جراء حدوث نقص شديد في مواردها المائية ،و هي دول حوضي الفرات و دجلة (تركيا ،سوريا ،العراق) و كذلك بلدان الخليج العربي.

* **المستوى الثالث:** مناطق يشوبها التوتر الدائم بسبب ندرة المياه و هي مناطق قابلة للدخول في دائرة الخطر خلال الفترة (20 – 25 سنة) و تشمل دول حوض النيل (مصر ،السودان ،أثيوبيا).

و تختم الوكالة الأمريكية تقريرها بالتحذير من أية محاولة قد تحصل للاستحواذ على منابع المياه أو احتكارها أو اللجوء إلى فرض تقسيم غير عادل و منصف للموارد المائية المشتركة بين دول المنطقة.لأن ذلك سوف يؤدي حسب توقعها إلى اندلاع سلسلة من الحروب العسكرية ،قد يمتد نطاقها إلى خارج منطقة الشرق الأوسط لتشمل دولا أخرى مجاورة مما يهدد الأمن و السلام العالميين."(1)

" لقد أدى نقص المياه المتزايد في كثير من الدول و التكنولوجيا المتوفرة التي يزداد تطورها و الفهم الأفضل للموارد المائية من قبل السياسيين إلى ربط مشكلة المياه ربطا لا ينفصم بالوضع السياسي ،و القذافي الذي غالبا ما يأتي بتصريحات غير مقبولة ،يتحدث حديثا به قدر كبير من المعقولية أحيانا. و لخص القذافي الوضع قائلا: أنا مسرور أن العرب قد أدركوا أنها حرب مياه و عندما كان العرب يتحدثون عن المعارك السياسية و العسكرية و أيضا حرب العصابات كنت أقول لهم أن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لديها هدف رئيسي واحد هو التحكم في الموارد المائية للمنطقة ."(2)

2/ سيناريو التعاون:" في إطار هذا السيناريو تعد حالة السلام اللبنة الأولى في هذا التصور و المقصود بحالة السلام هو توفير إطار اتفاقي تعاهدي تقر به الأطراف المختلفة ،و تقبله الأطراف الفاعلة في إطار البيئة الإقليمية و الدولية."(3)" ومهما يكن حدة الأزمات التي قد تطرأ على المستقبل على المياه في الشرق الأوسط ،فليس من المرجح أن تؤدي إلى الصراع المسلح. فعلى سبيل المثال نجد أن عمليات تحويل نهر الفرات من جانب واحد - سواء سوريا أو تركيا- تمت كلها دون أن يصدر أي رد عسكري من جانب العراق و مهما كانت الترتيبات التي ستنجم عن المفاوضات الحالية حول مياه نهر الأردن ،فلن يستطيع أي طرف من أطراف حوض النهر أن يتحدى الهيمنة الإسرائيلية في المستقبل المنظور ،و ثمة حالة واحدة فقط لجأت فيها مصر إلى ما يشبه الرد العسكري عندما حاولت أثيوبيا أن تحول كمية كبيرة من مياه النيل الأزرق لأغراض الري و إن كان من الصعب على مصر أن تشن هجوما ناجحا ،دون تعاون سوداني لاستخدام المجال الجوي و القواعد الجوية بالسودان.

إن وضع الترتيبات لتحقيق التعاون بين دول حوض النهر أمر لازم إذ بدونه سيكون توصل هذه الدول إلى حلول منفردة - لحل مشكلة موارد المياه – باهظ التكلفة بل إن توزيع حصص المياه عندئذ سوف يتم بطريقة غير سليمة داخل كل

---

(1):ريان ذنون العباسي (مرجع سابق).

(2):جون بولوك و عادل درويش (مرجع سابق)، ص65.

(3): سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص169.

دولة من دول الحوض و عبر الحوض بصفة عامة. و لن تستطيع الأعمال العسكرية و لا الاستيلاء على الموارد المائية أن تحقق التوازن بين العرض و الطلب و إنما سيؤدي إلى حدوث الشقاق بين دول حوض النهر و تعوقها عن ابتكار تقسيم أفضل للإنتاج الزراعي على المستوى الإقليمي مما يدفعها إلى استخدام المياه الجوفية و إقامة محطات باهضة التكاليف لإنقاذ الموارد المحدودة أو إعادة استخدام المياه ذات النوعية المنخفضة."(1)

" و يرى البعض أن هناك طريقين لا ثالث لهما للحفاظ على الحق العربي: الأول العمل على صعيد دولي ،و الثاني طريق العمل العربي المشترك بحيث يكون عبئ تمويل حماية الحقوق المائية العربية عبئا عربيا مشتركا ،في التمويل و في المواقف السياسية لدرء المخاطر عنها على اعتبار أن الأمن المائي العربي هو بأهمية الأمن القومي و الأمن العسكري ،بل و هو مقدم عليهما.

و يؤكد معظم الخبراء أن الطريق لحل المشاكل الحالية الخاصة بنقص المياه يتمثل في المزيد من التعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط ،و لكن يعوق هذا التعاون وجود السياسات المتعارضة و الخلافات بين هذه الدول ،إضافة إلى وجود العداوات الكثيرة العرقية و الدينية و أيضا السياسية ،و يمكن لهذا التعاون أن يأخذ أشكالا مثل:

* عقد مؤتمر على مستوى عال يعمل على تركيز الاهتمام بهذا الموضوع ،و يقوم المؤتمر بفحص السياسات الحالية للمياه في محاولة لزيادة أوجه التعاون ،و يمكن لهذا المؤتمر أن يعقد تحت رعاية الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو أي منظمة إقليمية أخرى.

* تشكيل هيئة تعاونية عربية أو إقليمية في مجال شؤون المياه تكون لها فاعلية تتمتع بتأييد شديد و مشاركة من كل دول المنطقة ،على أن تتعامل هذه الهيئة مع المسائل الإستراتيجية و العملية التي تظهر من جراء هذه المعضلة.

* إنشاء مركز أبحاث يعمل في داخل إطار هذه الهيئة التعاونية و يتعامل مع المسائل المائية المتعلقة و الموجودة بالمنطقة.

* تبني إدارة جيدة و استخدام أمثل للموارد المائية المتاحة مع تقديم الدول الأعضاء في الهيئة التعاونية المقترحة التبرعات للمساعدة في تحقيق أي نجاح في مجال الأبحاث بغرض تطوير الطرق الفنية و تحسين التكنولوجيا التي تعمل على استخدام المياه و زيادة إنتاج المحاصيل التي تستهلك كمية قليلة من المياه.

و هكذا تفرض قضية المياه نفسها على الدول العربية و تحتاج بالضرورة إلى مزيد من الاتصال و التعاون من الدول العربية سواء المعنية مباشرة بهذا الجانب

---

(1):بيتر روجرز و بيتر ليدون (مرجع سابق)، ص92.

أو ذاك منها ،أو على مستوى أوسع بحيث يمكن معالجة الأزمة على نحو حفظ المصالح و الحقوق العربية ،و يجنب العرب أيضا مخاطر الدخول في منازعات جديدة قد لا يكون الوقت أو الظروف ملائمة لها." (1)" بل ذهب البعض إلى حد اقتراح إنشاء منظمة إقليمية حوضية لتطوير الاستفادة المشتركة من مياهه و إنشاء منظمة دولية لدول أحواض الأنهار على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) على سبيل المثال لتنسيق التعاون بين هذه الدول و حل مشكلاتها بطرق سلمية. و في هذا الإطار يبقى علينا أن نذكر اتجاهين رئيسيين أولهما تغليب وقائع التعاون مع دول الجوار على حساب وقائع الصراع ،و ثانيها إيجاد اتفاقيات مشتركة ترضى عنها جميع الأطراف منعا لحدوث التوترات وقت الأزمة."(2)

3/ السيناريو المرجح: " السيناريو الأقرب للحقيق في الظروف الإقليمية و الدولية الحالية هو السيناريو الثاني و ذلك لأسباب هي:

* أن استقرار منطقة الشرق الأوسط مطلب دولي لأسباب إستراتيجية و أسباب تتعلق بالنفط و ممراته ،و هذا السيناريو من شأنه تحقيق أعلى قدر من الاستقرار.

* أن مجمل الظروف العربية الحالية تجعل الطموح لتحقيق قدر من التنسيق هو الصف الأكثر واقعية ،و ربما كان النسق المائي و الغذائي الأكثر اجتياحا للعالم العربي.

* أن القوى الأخرى في المعادلة الإقليمية لديها خطتها الواضحة في الشأن المائي و التي تسعى لحيازة القبول الدولي لها ،و ربما تكون قد استقطبت فعلا بعض هذا القبول.

و المطلب الذي يجب أن يحظى بأولوية ضمن الأجندة العربية هو تعظيم العائد العربي في إطار هذا السيناريو."(3)" و على الرغم من كل ذلك إلا أن هناك من يرى أن المياه يمكن أن تلعب دورا مهما في تحقيق الأمن و الاستقرار و تكون سببا في تسوية الخلافات و تحقيق السلام في المنطقة إذا ما توفرت الرغبة و الإرادة الصادقة و الشجاعة و الاستعداد لتقديم التنازلات المتبادلة و التخلي عن الحلول المثالية ،لأن إمكانية حل القضايا مهما بلغت صعوبة و تعقيد أمر ممكن ،خاصة و أن الدراسات أثبتت أن المنطقة تحتوي على المصادر المائية المختلفة ما يكفي لسد احتياجات شعوبها إذا ما تم استثمارها بشكل صحيح."(4)

---

(1):عبد الله مرسي العقالي (مرجع سابق)، ص194،195.
(2):ياسر علي هاشم (مرجع سابق)، ص136.
(3):سامر مخيمر و خالد حجازي (مرجع سابق)، ص175.
(4):عادل محمد العضايلة (مرجع سابق)، ص323.

الخاتمة

يقول الجنرال ديغول: إن الجغرافية هي الثابت الوحيد في صناعة التاريخ.
و حينما تتحرك الجغرافية لتضع الظاهرة التاريخية فإنها تتحرك ككل متمازج خلقته إستراتيجية الموقع و موارده. و كثيرا ما يحدث أن يظهر عنصر رئيسي و يتحول إلى ظاهرة مسيطرة على تفاعلات الأحداث و صيانة المشهد السياسي الاقتصادي و العسكري لأي عصر كان.
* ثمة هواجس و مخاوف تسود منطقة الشرق الأوسط مما تحمله الأيام و الشهور و السنوات القادمة من أخطار تهدد استقرار بلدانها و شعوبها و وراء الكثير من مشاكل هذه المنطقة لابد من البحث عن مصدر هذه المخاوف و الهواجس. قضية المياه أو النقص في هذا المورد الإنساني الحيوي للحياة على الأرض.فإذا كان الصراع على البترول قد شكل مساحة كبيرة من معدلات و أحداث المنطقة منذ عقود كثيرة و حتى الآن ،فان الصراع على المياه يمكن أن يكون أشد حدة ذلك أن المياه في التحليل النهائي أهم من البترول و أغلى فهو سر الحياة على الأرض ،قال تعالى:{و جعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يتفكرون} (1). و لا شك أن الإدراك المبكر لأهمية المياه و معرفة طبيعة الصراع القادم حولها سيؤثر على أمتنا إذا ما أحسنوا الاستعداد بكثير من الجهد و التضحيات.
فالمياه كمحور متجدد و مشترك تعد أحد مسببات الصراع الاجتماعي و القومي الممتد في الشرق الأوسط القائم بسبب شح الطبيعة و الاستخدام الغير رشيد للمياه و تضارب خطط التنمية و الصراعات المستمرة و المستنزفة للموارد و سياسات التوسع و الاستيطان الصهيونية. كما أن المتتبع لتطور الثروة المائية العالمية عموما و منطقة الشرق الأوسط خصوصا سيخرج بمجموعة من الاستنتاجات الهامة:

* أن الثروة المائية بين دول منطقة الشرق الأوسط نجد أنها مشتركة.
* الصراع و المشاكل السياسية زكت النزاع حول الثروة المائية المحدودة أصلا.
* يواصل الكيان الصهيوني استنزاف الثروات الباطنية من الأراضي العربية على مرأى من العالم دون تحريك ساكن و تجاهل كل من المواثيق و الأعراف الدولية.
* تبقى الدول العربية عاجزة عن القضاء أو التخفيف من حدة هذه الأزمة

---

(1):سورة الأنبياء (الآية 30).

لأنها تتطلب موارد مالية طائلة.
* كما أن غياب سياسة مائية واضحة تبنى على الاستغلال العقلاني للمياه سيزيد من حدة الأزمة. و الأهم من كل هذا هو أن غياب حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي حال دون حل بقية المشاكل التي يدرج الماء كجزء منها. و لعلى التجارب السابقة لإحلال السلام في المنطقة لم يجد نفعا مع الكيان الصهيوني الذي لا زال يناور و يتهرب من كل التزاماته. و وسط السيناريوهات على العرب عامة أن يأخذوا المشكل مأخذ الجد بعيدا عن السطحية التي تعاملوا بها حيال المياه ،هذه الأخيرة التي لا يمكن الاستغناء عنها الشيء الذي يجعلها مستهدفة دوليا. فبمرور الوقت يتضح صدق المقولات التي أطلقت في بداية عقد التسعينات و حذرت من اشتعال حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل و منذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في أنهار الشرق الأوسط ،و فرضت وقائع و أوضاع جديدة.
و تجمع الجهات المعنية بالشرق الأوسط على أن المياه ستكون في قمة الأولويا ت إلى جانب النفط على المستوى الجيوسياسي في الشرق الأوسط. حيث أن السيطرة على مصادر المياه سوف تسفر عن تغيير موازين القوى الإستراتيجية و بالذات فيما يختص بالصراع العربي الإسرائيلي كصراع قومي و اجتماعي ممتد. هذا و يجب أن ينصت العرب إلى أصوات أجراس الخطر التي تعالت محذرة من خاطر داهم يتربص بالشرق الأوسط خاصة مما قد يتسبب في حرب لا يعلم حدودها إلا الله ،فستكون حرب من أجل البقاء و سيكون الصراع فيها عنيفا و تكون الغلبة فيها للأقوى.

الملحق – الخرائط

الكتب و الدوريات

***المصادر:**

1/ **بسام النصر**(الصراع على مياه أراضي مناطق الحكم الذاتي المقترحة بفلسطين)، ندوة المياه بالوطن العربي، القاهرة.

2/ تقرير التنمية البشرية في العالم، البنك الدولي، سنة 1997.

3/ **سلوى محمد مرسي** (آفاق و مستقبل التعاون الاقتصادي بين مصر والأردن و إسرائيل في ظل هياكل الموارد المتاحة)، ورقة مقدمة إلى ندوة التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، **جامعة القاهرة**، ماي 1994.

4/ **صبري فارس الهيتي** (المياه العربية بين الضغوط الجيواستراتيجية و مخاطر التبعية)، مجلة الجغرافي العربي، العدد 4 و 5، بغداد، سنة 1998.

5/ **فؤاد قاسم الأمير** (الموازنة المائية في العراق و أزمة المياه في العالم)، دار الغد، الطبعة الأولى، بغداد، كانون الثاني 2010.

*** المراجع:**

1/ **البرزي عفيف** (إسرائيل و المياه العربية)، دار الحقائق، بيروت، سنة 1984.

2/**بيتر روجرز و بيتر ليدون** (المياه في العالم العربي:آفاق و احتمالات المستقبل)، ترجمة شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، سنة 1997.

3/ **تأليف مجموعة من الباحثين** (الصراع حول المياه:الإرث المشترك للإنسانية) ترجمة:سعد الطويل، مركز البحوث العربية و الإفريقية، المنتدى العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2005 .

4/ **حسن بكر**(حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد)، ميريت للنشر و المعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2002.
5/ **حمدي الطاهري** (مستقبل المياه في العالم العربي)، دار الكتب القومية، القاهرة، سنة 1991.
6/ **خالد محمد الزواوي** (الماء:الذهب الأزرق في الوطن العربي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2004.
7/ **داليا إسماعيل محمد** (المياه و العلاقات الدولية:دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة و نمط العلاقات العربية- التركية)، مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2006.
8/ **رشيد مبيض** (الموسوعة الثقافية السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية)، دار المعارف، سوريا، الطبعة الأولى، سنة 2000.
9/ **رمزي سلامة** (مشكلة المياه في الوطن العربي:احتمالات الصراع و التسوية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، سنة 2005.
10/ **رفعت سيد أحمد** (الصراع المائي:الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب و إسرائيل)، دار الهدى، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1993.
11/ **ريان ذنون العباسي** (سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط: الفرات و دجلة نموذجا)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، سنة 2007.
12/ **زهر الدين صالح** (مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا و النفط و المياه)، المركز العربي للأبحاث و التوثيق، بيروت، سنة 1996.
13/ **سامر مخيمر و خالد حجازي** (أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق و البدائل الممكنة)، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، سنة 1996.

14/ **صبحي كحالة** (المشكلة المائية في إسرائيل و انعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1980.
15/ **صاحب الربيعي** (الأمن المائي و مفهوما الأمن و السيادة في دول حوض نهر الأردن)دار الحصاد، دمشق، سنة 2000.
16/ **طارق المجذوب** (لا أحد يشرب مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل)، رياض الريس للكتب و النشر، لبنان، سنة 1998.
17/ **عادل محمد العضايلة** (الصراع على المياه في الشرق الأوسط: الحرب و السلام)، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2005
18/ **عبد الرحمان أبو عرفة** (الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية)، الموسوعة العربية للدراسات و النشر، دار الجليل، عمان، سنة 1981.
19/ **عبد الله مرسي العقالي** (المياه العربية بين خطر العجز و مخاطر التبعية)، مركز الحضارة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة 1997.
20/ **عبد المنعم المشاط ،محمد عبد الهادي راضي و آخرون** (الأمن القومي العربي:أبعاده و متطلباته)، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، سنة 1993.
21/ **عبد المالك خلف التميمي** (المياه العربية:التحدي و الاستجابة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 1999.
22/ **عبد القادر رزيق المخادمي** (الأمن المائي بين الحاجات و المتطلبات) دار الفكر، دمشق، سنة 1999.
23/ **علي إبراهيم** (قانون الأنهار و المجاري المائية الدولية في ضوء أحداث و تطورات مشروع لجنة القانون الدولي)، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1997.

24/ **علي الدين هلال و آخرون** (العرب و العالم)، مركز دراسات الأوسط)، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1997.
26/ **كالي اليشع** (المياه و السلام:وجهة نظر اسرائيلية)، ترجمة:ندرة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سنة 1991.
27/ مايكل كلير (الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية)، ترجمة:عدنان حسن، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 2002.
28/ **محمد بركات** (مشكلات المياه العربية الأزمات و الصراعات ... و الحروب)، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، الطبعة الأولى، سنة 2006.
29/ **منذر خدام** (الأمن المائي العربي...الواقع و التحديات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2001.

الدوريات:

1/ **ابراهيم قاعود** (الصراع على الماء... الخطر القادم في الشرق الأوسط)، مباشر جريدة كويتية الكترونية، 09/18/ 2009.
2/ **الأرقم الزعبي** (العرب و مشكلة الموارد:النفط– المياه)، الفكر السياسي.
3/ **أمحمد مالكي** (الماء في ميزان الأمن الإقليمي العربي)، أوان الكويتية، العدد:487.
4/ تقرير المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، لبنان.
5/ **ج.الكسان** (الثورة المائية)، مجلة الوحدة، العدد:76، سنة 1991.
6/ **جون بولوك و عادل درويش** (حروب المياه:الصراعات القادمة في الشرق الأوسط)، ترجمة:عبد الحافظ عبد اللطيف حمد، بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة، نوفمبر 2009.

7/ **حسن المصدق** (هل نشرب من البحر؟مياهنا قليلة و احتياجاتنا التنموية كثيرة)، العرب الأسبوعي، 01/19/ 2008.
8/ حسن عبد القادر صالح (حرب المياه بين العرب و إسرائيل)، مجلة شؤون عربية، العدد:55، أيلول 1988.
9/ حمد بورحمة (إدارة أزمة المياه في الشرق الأوسط)، مذكرة ماجستير معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 1995.
10/ **حميد المنصوري** (المياه وقود الصراع بعد النفط)، بانوراما الصحافة، 04/1/ 2008.
11/ حرب وجود (الصراع على المياه في الشرق الوسط مفتوح على المجهول)، جريدة العرب الأسبوعي، 03/28/ 2009.
12/ **خالد هلال** (هل يمكن أن تنشب الحرب المقبلة بسبب الماء)، جريدة الجريدة، العدد 917، 04/27/ 2010.
13/ **سري القدوة** (المياه بين الأمن العربي و القومي)، مجلة المجتمع، العدد 1667، نوفمبر 2005.
14/ **ع. ع ابراهيم** (استخدام نماذج الأمثلية في إعادة توزيع المياه بين قطاعي الزراعة و الكهرباء)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
15/**عبد الكريم حسن** (الفقر المائي كارثة أخرى مستقبلية للعرب)مجلة المياه، 2010/01/19.
16/ **عبد الله موسى** (دور المياه في نشوء الحضارات)، النبأ، العدد:53، سنة 2001.
17/ **عبد القادر جمعة** (الانعكاسات السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط)، مجلة البصرة، العدد:04، دار الخلدونية، الجزائر، سنة 1999.
18/ **عدنان بيلونة** (الأمن المائي العربي)، مجلة الفكر السياسي، العدد 26.

19/ **عدنان هزاع البياتي** (أطماع إسرائيل في المياه العربية)، الفكر السياسي.
20/ **عميور .ب و الجوراني.ر**(أزمة المياه في الوطن العرب:بين الواقع و الطموح)، مجلة الجيش، العدد:447، أكتوبر 2000.
21/ **عمر نجيب** (حروب المياه في منطقة الشرق الأوسط)، جريدة العلم،العدد:21663، الرباط،، 2010/05/10.
22/ **فؤاد نهر** (المياه العربية و الخطر الصهيوني)، مجلة صامد الاقتصادي، العدد:125.
23/ **كريمة خير الدين و موهوب لامية** (الأمن المائي العربي في منطقة الشرق الأوسط بين الندرة و الصراع)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سنة 1995.
24/ مجلة المياه ،تحقيقات صحفية، 2009/06/22.
25/ محمد صادق إسماعيل (الجوانب القانونية الدولية لمشكلة المياه) السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007، المجلد 42.
26/ **محمد مصدق يوسفي و جودي رشيد زيتوني** (أزمة المياه في الصراع العربي الإسرائيلي)، مذكرة شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، سنة 1996.
27/ **محمد عبده حسنين** (الصراع على مياه النيل)، الشرق الأوسط، العدد:11189، 17 يوليو 2009.
28/ **محمد صالح العجيلي** (متغير المياه في العلاقات العربية- التركية) الفكر السياسي.
29/ **محمد علي عبد الفتاح** (أزمة المياه و المتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي)، السياسة الدولية، العدد:60، القاهرة.
30/محمد خليفة (إدارة الطلب على المياه)، الأهرام الاقتصادي، العدد: 126، 2009/03/30.
31/ **مصطفى اللباد** (أزمة المياه في الشرق الأوسط:توازنات نشربها)، الجريدة المصرية، العدد:697، أوت 2009.

40/ **مغاوري شحاتة دياب** (أطماع إسرائيل في المنطقة العربية)، بحث مقدم إلى ندوة أزمة مياه نهر الوزاني، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2002.
41/ المجلس الأعلى للماء (إعداد الأحواض المائية و حماية السدود من التوحل)، الرباط، 1990.
42/ مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية (ملف الأهرام الاستراتيجي) المياه الخطر القادم.
43/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية (برنامج الأمن الغذائي العربي الموارد الطبيعية)، الخرطوم، سنة 1981.
44/ **ندى المصري** (واقع الأمن المائي العربي)، الحوار المتمدن، العدد:2317، 2008/04/01.
45/ **هدى حرب** (ندرة المياه بين الصراع و التعاون)، الأهرام المصرية، العدد:44417.، 16 يوليو 2008.
46/**هشام عدرة** (دراسة علمية لمشروع الاستمطار الصناعي في البلدان العربية)، جريدة الشرق الأوسط، العدد:8107، فيفري 2001.
47/ **ياسر علي هاشم** (الأبعاد السياسية و الاقتصادية لأزمة المياه في المنطقة العربية)، السياسة الدولية، العدد:104.
48/ **يوسف إبراهيم الجهماني** (ثرثرة فوق المياه: تركيا،سوريا، العراق،إسرائيل)، الفكر السياسي.

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثالث
آفاق الوضع السياسي في المنطقة في ظل تفاقم أزمة المياه